القمـح والأفيـون والقطـن

العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا

في عهد محمد علي باشا

الطبعة الأولى 1

اسم الكتاب: القمح والقطن والأفيون - العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا في عهد محمد علي باشا

اسم المؤلف: د. يسرا محمد سلامة

موضوع الكتاب: تاريخ

عدد الملازم: ١٧ ملزمة

مقاس الكتاب: ١٧ × ٢٤ سم

الترقيم الدولي: ٤-٧-٦٩٧٤٢-٦٠٥-٩٧٨

Arab History Publishing

التوزيع والنشر

6/11 شارع وحيد أفندي - حي توفيق بيك - كوجوك

جكمجة - اسطنبول - تركيا - ت: 00905454886870

هاتف: 00201027013326 - 00201555566139

E-mail: info@arabhistorypublishing.com

Websit: www.arabhistorypublishing.com

القمح والأفيون والقطن

العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا

في عهد محمد علي باشا

دكتورة

يسرا محمد سلامة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأهداء

الإهـــداء

إلـى : - من كانوا منارات بها اهتديت

- القمم التي بها احتذيت

إلـى : - روح أستاذي الأعز أ.د/ عمـر عبد العزيـز عمـر

- عطاء أستاذي الأجلّ أ.د/ محمد محمود السروجي

دام فضلكم عليّ

تقديـــم

للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي أهمية كُبرى في صياغة تاريخ مصر الحديث، تلك الأهمية التي أدركها الأستاذ مُحمد شفيق غربال، حين وَجه طُلابه إلى موضوعاتٍ تخدم هذا الهدف، فكانت رسالة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم عن تاريخ التعليم في عهد مُحمد علي، كذلك الدكتور/أحمد أحمد الحتة عن تاريخ الزراعة في عصر محمد علي –أيضًا– إنجاز الدكتور علي الجريتلي للبحث عن تاريخ الصناعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، قد تَمَّ على ما يبدو بتوجيهٍ من الأستاذ شفيق غربال.

يُعد التاريخ الاقتصادي أحد العناصر المكونة للتاريخ بشكلٍ عام، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ لأنه يُمثل المرآة الحقيقية التي تعكس الأوضاع السياسية والاجتماعية لأي أمة، وبالرغم من تلك الأهمية، فإن مُعظم الدراسات التاريخية في مصر كانت –إلى وقتٍ ليس ببعيد– تنصب حول موضوعات التاريخ السياسي، التي تكاد أنْ تكون قد قُتلت بحثًا، في حين أنَّ دراسة التاريخ الاقتصادي من جانب دارسي التاريخ بحاجة إلى دراسة دقيقة.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، تأتي دراسة الباحثة يسرا محمد سلامة عن "العلاقات التجارية المصرية الإنجليزية في النصف الأول من القرن التاسع عشر"، التي تُشكل رُكنًا مُهمًا في الدراسات الاقتصادية لفترةٍ زاخرة بالأحداث، فقد شهدت هذه الفترة ظهور التنافس الاستعماري لبعض الدول الأوروبية الكُبرى في مصر (فرنسا وإنجلترا)، والتنافس الذي حدث فيما بينهما للانفراد باحتلال مصر، وفرض الحماية عليها، إلى أنْ نجحت إنجلترا في تحقيق هذا الهدف ١٨٨٢م.

كما شهدت هذه الفترة تولي مُحمد علي باشا مقاليد الحُكم في مصر ١٨٠٥م، الذي استطاع الاستئثار بحكم مصر مُنفردًا بعيدًا عن أي صراعات داخلية، ثمّ تفرغ بعد ذلك لبناء جيش قوي؛ يستطيع من خلاله الاستقلال بمصر عن التبعية العُثمانية، ولكي يُحقق ذلك قام بتوجيه النشاط الاقتصادي لخدمة الأغراض الحربية، وكاد أنْ ينجح في الوصول إلى هدفه، لولا تَكالب الدول الكبرى عليه – خاصةً إنجلترا – فقضت على قوته بتوقيعها مُعاهدة بالطة ليمان مع الدولة العُثمانية ١٨٣٨م، وهي المعاهدة التي نصت صراحةً على إلغاء الاحتكار – العمود الفِقري لقوة مُحمد علي الاقتصادية – ومن بعدها معاهدة ١٨٤٠م التي عادت بمصر إلى الممتلكات العُثمانية مُجددًا.

أمّا عن إنجلترا، فمن المعروف أنّ تواجد الأسطول الإنجليزي في البحار المُختلفة، كان له من القوة والتأثير ما جعل إنجلترا تهزم الأسطول الإسباني (الأرمادا) ١٥٨٨م، واستتبعت ذلك بإنشاء شركتها التجارية (الهند الشرقية) ١٦٠٠م؛ لتيسير تجارتها في الجزء الأسيوي، ومُستعمراتها في الهند، مع الجزء الأوروبي، ثُمّ كان لِزامًا عليها إن أرادت أنْ تُسيطر على البحر المتوسط، أنْ تهزم الأسطول الفرنسي، وتَهيأت لها هذه الفرصة في موقعة أبي قير البحرية ١٧٩٨م، بعدها قامت بإنشاء علاقات تُجارية مع مِصر؛ لتمويل الحملات المُختلفة التي كانت تُرسل إلى البحر المتوسط بالقمح.

وعلى الرُغمِ من النشاط المُتميز للأسطول التُجاري الإنجليزي في البحار المُختلفة، إلا أنّ إنجلترا سارت بخُطىً حثيثة في تعاملاتها التُجارية مع مُحمد علي، فقد احتاجها عندما وضع الاستيراد في خدمة الإنتاج الحربي، واحتاجته هي عندما رغبت في القُطن المصري بشدة؛ من أجل مصانعها في لانكشير.

المؤلفة

المقدمـــــة

قَدمت شركة الليڤانت – تأسست في ٧ يناير ١٥٩٢، وتَولّىَ رِئاستها حينذاك سير إدوارد أوسبورن[١] (١٥٣٠ – ١٥٩٢) Sir Edward Osborne، وقد اعتمدت في بدايتها على تجارة الحرير الإنجليزية، وقد كانت تمتلك زمام الأمور التجارية طوال القرن الثامن عشر، مع مُنافستها التقليدية شركة الهند الشرقية البريطانية - من خلال سجلاتها، أدلة مؤكدة على أنّ هناك مَقادير وكميات من السلع التجارية قد تم تداولها في مصر، وعن طريق الشركة طوال القرن الثامن عشر وهي:

في بداية الأمر بدا أنّ البُن هو السلعة الرئيسة المعروضة في أسواق الإسكندرية، لكنْ وبحلول عام ١٧٣٥ وما تَلاه من أعوامٍ، اهتزت مكانة هذه السلعة في ظل وجود سلع أخرى ظهرت على الساحة التجارية نذكر منها:

---

(١) من مواليد ١٥٣٠، كان عمدة لمدينة لندن، بعدها اشتهر كوكيل مالي وتاجر، له عدة أنشطة في أسبانيا والبرتغال، وتصدير الأقمشة إلى البلطيق، وفي ١٥٧٥، سافر مع صديقين له إلى استانبول ومكث هناك لمدة ١٨ شهراً، كان من نتائج هذه البعثة، إعطاء التجار الإنجليز الحق في المتاجرة في الأراضي العثمانية منذ عام ١٥٨٠، انظر:

www.rotherhamweb.co.uk .

القطن الصوفي، والصمغ العربي، والسنامكي، والسلامونيك، وتُشير الإحصاءات أنَّه في عام ١٧٤٩ كان هناك تسعة تُجار إنجليز في القاهرة.

لكنْ المُلفت للنظر، أنَّه وعلى الرغم من استيلاء الأقمشة الفرنسية وبشكلٍ مُوسّع على السوق المصرية، إلا أنَّ الأعيان والوجهاء استمروا في شراء البضائع الإنجليزية؛ لأنها ذات جودة عالية، بالإضافة إلى تشطيبها المُتميز، لكنها لم تَلقَ القبول اللازم في السوق المصرية؛ رُبما لارتفاع أثمانها.

بعد ١٧٥٠ كان نادرًا ما يُرسل إلى مصر الكثير من البالات الخاصة بالأقمشة الصوفية الإنجليزية[١]، أَضف إلى ذلك الحالة المضطربة للبلاد؛ نتيجة للصراع القائم بين المماليك والدولة العثمانية -وصراعهم فيما بينهم- وفوق ذلك كله ظُلم الحكومة الذي لم يكن له رادع، كل هذه الأسباب أعاقت نمو التجارة.

---

(١) لم تتجاوز البالات المُرسلة من هذا القماش ٢٥ بالة .

لذلك اضطرت شركة الليڤانت في عام ١٧٥٤ إلى إلغاء النظام القنصلي في القاهرة[١]، وبناءً على ذلك أصبح القنصل البريطاني ريتشارد هاريس (١٧٥١ – ١٧٥٧) Richard Harris في مصر، قائماً بالشئون الإنجليزية تحت حماية زميله القنصل الهولندي، ثم انسحب في ١٧٥٧، لكن بعضاً من التجار الإنجليز ظلوا باقين، وفي ١٧٦٧ أصدر موراي[٢](١٧١٢ – ١٧٧٥) Murray السفير البريطاني في استانبول Istanbul، إلى السيد ماريون Marion امتيازاً ليتصرف كنائباً للقنصل في القاهرة، بعد ذلك بست سنوات أي في١٧٧٣عُين يوناني يُدعى قنسطنطين ماكري Constantine Macri؛ ليعمل كوكيل إنجليزي في الإسكندرية، إلا أنّ شركة الليڤانت رفضت وبشدة إحياء قنصليتها في القاهرة من جديد.

(١) قام إبراهيم بك حاكم القاهرة في ١٧٤٩، بطرد القنصل الإنجليزي من منزله، واغتصب منه مبالغ مالية عديدة، بالإضافة إلى مُعوقات التجارة.

(٢) چون موراي، في ١٧٥٤ كان مُقيماً بريطانياً في البندقية، ومن ١٧٦٥–١٧٧٥، أصبح سفيراً لبريطانيا في القسطنطينية، لكنه ترك منصبه في ١٧٧٥، وعند عودته إلى بلاده توفي في طريق العودة في البندقية، انظر:

www.gutenberg.us.

كان الباب العالي قد أغلق البحر الأحمر في وجه كل السفن المسيحية لأكثر من قرنين من الزمان – سُمِّي هذا الطريق "طريق التجارة القديم إلى الشرق" – ولم يستطع تجار أوروبا العبور من هذا الطريق طوال تلك المدة الطويلة، لذا حَلَّ طريق رأس الرجاء الصالح محل هذا الطريق، كطريقٍ رئيس للاتصال مع الهند والشرق الأقصى.

لكنَّ الصراع الدائر بين الإنجليز والفرنسيين في كلٍ من الهند ومصر في القرن الثامن عشر، قاد إلى إحياء طريق البحر الأحمر الذي كان أكثر قِصرًا، وأسرع من طريق الدوران حول إفريقيا[١].

وأصبح من الممكن للسفن المسيحية الآتية من المحيط الهندي أن تتجاوز ميناء مُخا Mocha، لكن منذ نهاية القرن السابع عشر تم السماح لسفن شركة الهند الشرقية البريطانية – وبتجاهل من شريف مكة الذي وجد مَنفعة من عبور هذه السفن – بالذهاب لأبعد من جدة.

وفي ١٧٦٩ كان علي بك الكبير الذي استقل بمصر عن الدولة العثمانية، مُشتعلاً بفكرة إعادة التجارة مرة أخرى إلى طريقها القديم من خلال البحر الأحمر؛ لاقتناعه بأنَّ الخزينة المصرية ستنتعش من الضرائب المفروضة على البضائع، وعندما حاصر علي بك جدة ومكة في ١٧٧٠، بدت فكرته في طريقها للتحقيق.

---

(١) كان الممر الأقصر من لندن إلى كالكتا عن طريق رأس الرجاء الصالح يقطع ١٥٠ يومًا، وعن طريق السويس يقطع ٦٣ يومًا فقط.

بعدها قام بالاتصال بالإنجليز في جدة، عندما كانوا يترددون عليها، كما قامت بعض السفن الإنجليزية باختراق البحر الأحمر ؛ لكي تُبحر إلى ميناء السويس، وبعد عامين من فتوحاته، فَقدَ علي بك الكبير كل قوته في مصر وفتوحاته أيضًا، لكن خليفته في السلطة محمد بك أبو الدهب منح في ١٧٧٣ المُكتشف الإنجليزي چيمس بروس James Bruce، الإذن لمواطنيه بالذهاب إلى السويس والمُتاجرة هناك، أَخطرَ بروس السلطات في الهند بهذا الامتياز، وفي ١٧٧٤ نَجحَ وارين هستنجز[١] (١٧٣٢–١٨١٨) Warren Hastings في إقناع بعض التُجار المُقيمين في كالكتا Culcta، بإرسال سفينة إلى السويس مع بضائع للسوق المصرية.

---

(١) من مواليد تشرشل بالقرب من ديلسفورد، أوكفوردشاير/إنجلترا، بعد تركه للدراسة، عمل في وظيفة كاتب سفينة، في شركة الهند الشرقية، وفي ١٧٥٠ أبحر إلى البنغال وكان عمره وقتها سبعة عشر عامًا، في ١٧٥٠ كان الاتصال البريطاني بالهند لازال حكرًا على شركة الهند الشرقية، التي كانت تعمل في بيع وشراء السلع في مستوطنات صغيرة في الموانئ الهندية، وفي الجزء الأول من حياته عمل هستنجز موظفًا في الشركة، لكن بحلول ١٧٥٦، تغير الوضع عندما قامت الشركة بالتخلي عن وظيفتها التجارية؛ لكي تشارك في القتال على حد سواء مع الفرنسيين والحكام الهنود، كما كان لها جيشًا قادرًا على خلع أي نائب أو حاكم هندي، ومنذ ذلك الوقت بدأ هستينجز في الانخراط أكثر وأكثر في السياسة مثله في ذلك مثل باقي موظفي الشركة، انظر:
www.britannica.com.

على هامش وصول هذه السفينة إلى السويس، خَشى شريف مكة أن تهتز إيراداته من عوائد الرسوم الجمركية في ميناء جدة، عندما يُهمل هذا الميناء لمصلحة ميناء السويس، فقام بتقديم شكوى إلى الباب العالي، عندئذٍ أصدر السلطان العثماني فرماناً يأمر فيه باشا القاهرة بوقف تردد السفن الإنجليزية على ميناء السويس ١٧٧٤، على الرغم من ذلك وفي ١٧٧٥ وصلت سفينتان إلى هناك ضاربتين بالفرمان عرض الحائط .

قام وارين هستنجز بإرسال چون شو **John Shaw** لعقد معاهدة تجارية مع محمد أبو الدهب في مارس ١٧٧٥، مُنح الإنجليز بمقتضاها الحرية الكاملة في التردد على ميناء السويس، والمُتاجرة في مصر، على أن يدفعوا ضرائب تم تحديدها في هذه المعاهدة(١)، وظلت السفن تصل إلى ميناء السويس قادمة من الهند، لمدة أربع سنوات بعد إبرام المعاهدة.

(١)كان من شروط الاتفاق الذي تم: ١- تخفيض الضرائب على السلع المجلوبة من البنغال ومدراس إلى ٦,٥ %، والمجلوبة من سورات وبومباي إلى ٨%، ٢- كذلك حق الإنجليز في شراء وتصدير المنتجات المصرية من غير ضريبة محددة، وقد تعهد محمد أبو الدهب عن نفسه وخلفائه في الحكومة بالمحافظة على المتاجر التي تُنقل من الطور أو السويس إلى القاهرة في طريق تصديرها للخارج، انظر:

أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، مطبعة دار التأليف – مكتبة النهضة المصرية، ط١ / ١٩٥٥، ص ٣٤.

چورچ بلدوين George Baldwin
ودوره الحيوي في إعادة فتح طريق البحر الأحمر

عاش چورچ بلدوين في قبرص في الفترة من (١٧٦٠-١٧٦٨) كوكيلٍ لشركة الليڤانت، لكنه تبنَّى مشروع إعادة فتح طريق البحر الأحمر وبذل جهداً كبيراً في هذا الشأن، لترتيب خط من المواصلات المنتظمة من الهند إلى السويس، ثم من القاهرة إلى إنجلترا، ومع وفاة أخيه ويليام بلدوين William Baldwin الذي كان قُنصلاً في قبرص ١٧٧١، وتعيينه ليخلف أخاه هناك، أجّلا المشروع لبعض الوقت، ولأنّه كان مُصمماً على إنجاز مشروعه قام في ١٧٧٣ بالتنازل عن منصبه؛ ليكون حُراً في إكماله، وبحلول مارس ١٧٧٤، عاد مرة أخرى إلى إنجلترا دون أن يُحقق شيئاً ولكنْ ما لبثَ أنْ رَحلَ حتى وصل چون شو إلى السويس مع السفينتين قادماً من البنغال.

عَرضَ بلدوين خدماته على شركة الهند الشرقية البريطانية، والتحق بها لكي يُروج لمشروعه، ثم بادر بالعودة إلى مصر وحاول مرة أخرى تعزيز جهوده في تأمين فتح هذا الطريق، إلا أنه تَعرض للفشل مرة أخرى عندما قررت الحكومة الإنجليزية وشركة الهند الشرقية في يوليو١٧٧٧[١] منع أي فرد من مُستخدمي الشركة، أو المُقيمين في الهند (من الرعايا الإنجليز) بالمُتاجرة مع أي ميناء من موانى البحر الأحمر خارج جدة.

رُغم ذلك، لم يَكفْ بلدوين عن الضغط على حكومته أبدًا؛ لكي تَتبنى هذا المشروع، ولكنّ اندلاع الحرب بين إنجلترا وفرنسا في ١٧٧٨، جعله يُرسل سفينة مِلاحية صغيرة مُحملة بالأخبار من السويس إلى الهند، حتى يُثبت صحة نظريته في الاهتمام به، وأجاب الباب العالي على ذلك بفرمان جديد في ١٧٧٩، يَمنع أي سفينة من سفن الإفرنج من الاقتراب من ميناء السويس.

(١) أقدمت إنجلترا، وشركة الهند الشرقية على هذا العمل، بعدما انزعج الباب العالي من فكرة إعادة فتح البحر الأحمر، وبعد الحادثة التي وقعت في بداية يناير ١٧٧٧، عندما أرسلت سفينة تُدعى سلوب سوالو Sloop Swallow بواسطة هستنجز من مدراس في الهند، تحمل شحنات ومسافرين في طريقها إلى إنجلترا، وقد تم تفتيش ثلاثة حقائب من حقائب المسافرين، كما تم حجزهم لبعض الوقت بإيعاز من إبراهيم بك حاكم القاهرة.

لكنْ حادثة غريبة وقعت على الساحة أودت بمشروع بلدوين، عندما وصلت سفينتان إلى السويس تَحملان شُحنة غنية في قيمتها[1] في ربيع (أبريل) ١٧٧٩، وتم نقل بعض البضائع بأمان إلى القاهرة، إلا أنه تم نهب الشحنة الرئيسة وهي في حراسة سبعة أوروبيين في الصحراء بواسطة البدو – بتحريضٍ من حاكم القاهرة – وتم القبض على كل المتصلين بالسفينة في كلٍ من السويس والقاهرة، وهذه الحادثة طَالت أيضًا بلدوين، حيث تم حبسه، لكنهُ استطاع الهرب إلى أزمير على سفينة فرنسية، ثم تقاعد بعد أن صَارع طويلا من أجل مشروعه، وعاد مرة أخرى إلى إنجلترا في ١٧٨١، ومع الانسحاب الإنجليزي، ظهر ذلك وكأنه باعثًا للفرنسيين لإعادة المحاولة من جديد، واقتناص المكاسب التي تنتظرهم من وراء فتح هذا الطريق.

(١) هذه الشحنات عبارة عن شحنات إنجليزية قادمة من الهند، وبضائع لسفينتين تُجاريتين تحملان العلم الهولندي، انظر:

Arabic and Islamic Studies in Honor of Marsden Jones, The American University in Cairo Press, p. ٦٨.

محاولات الفرنسيين فتح طريق البحر الأحمر والغزو النابليوني لمصر

قام أحد الوكلاء الفرنسيين في مصر ويُدعى تروجيه[1] Truget بعقد سلسلة من الاتفاقيات مع البكوات المماليك، وشيوخ العرب، ومجموعة من التُجار في ١٧٨٥ نَصّت في مجملها على:

١- دفع ضرائب مُحددة

٢- ضمان تأمين لكل الأشخاص والبضائع المارة عن طريق مصر

كان من نتائج هذه الاتفاقيات، رسو سفينة في هذه السنة (١٧٨٥) في ميناء السويس ذهبت بضائعها مُباشرةً إلى الإسكندرية بدون إزعاج من قِبل المماليك.

رَاقب السفير الإنجليزي في استانبول روبرت إنسلي (١٧٧٥ – ١٧٩٣) Robert Ainslie التحركات الفرنسية باضطراب شديد، حتى أنه ندم على عدم وجود قنصلٍ إنجليزي في مصر؛ ليقوم بتزويده بالمعلومات، وبذل جهداً كبيراً لوقف التحركات الفرنسية في البحر الأحمر لدى الباب العالي، كما أرسل رسائل عديدة إلى السلطات في إنجلترا تُنبههم لهذا الخطر.

وقد أَتت تحذيراته ثمارها عندما أرسل دندز Dunds رئيس المجلس الهندي The Indian Board Of Control في طلب بلدوين ١٧٨٥، وسأله ليُرسل تقريراً عن الموقف في مصر، وبناءً على تقريره قررت الحكومة الإنجليزية تعيين چورچ بلدوين قُنصلاً لها في مصر

(١) كان أحد ضباط البحرية الفرنسية، أرسله المارشال دي كاستري.

، بغرض إرسال تقارير كاملة عن كل الأنشطة الفرنسية، وفتح طريق الاتصالات مع الهند عبر مصر بواسطة عقد سلسلة من الاتفاقيات، مع بكوات المماليك -مثلما تم مع الفرنسيين- واستطاع بلَدوين أن ينقل في سنتين فقط شُحنات وبضائع كان من الممكن أن تُنقل في سنوات عديدة، وقام بتوريد بضائع إنجليزية إلى مصر بما قيمتها مائتى ألف جنيه، وبعد١٧٩٠ استطاع بعض التجار الإنجليز أن يقوموا بإرسال شُحنات من بضائع مختلفة من قماش ونحاس وقصدير، من أزمير إلى الإسكندرية.

الفترة الأسوأ بدأت ١٧٩٦، عندما أعلنت أسبانيا الحرب على إنجلترا تضامنًا مع فرنسا، كل هذا أجبر الأسطول الإنجليزي على الانسحاب من البحر المتوسط ولمدة عامين -أثناء تأسيس نابليون لسلطته في إيطاليا- آخرين لم يكن من الممكن إعطاء الحماية للتجار الإنجليز في هذا البحر.

لكن وبشكل عام وفي الربع الأخير من القرن الثامن عشر، كانت التجارة الفرنسية مع مصر متفوقة بشكل كبير على التجارة الإنجليزية، وذلك كما ذكرنا بسبب ارتفاع أثمان الأقمشة الإنجليزية عن مثيلاتها الفرنسية.

سعر الجوخ الإنجليزي الفاخر الناعم أعلى من سعر الجوخ الفرنسي الفاخر الناعم، فالأول سعره يتراوح بين ٢ – ٢,٢٥ قطعة ذهبية، أمّا الثاني فيتراوح سعره بين ١-١,٢٥ قطعة ذهبية، ولهذا لم يكن الجوخ الإنجليزي الفاخر مطلوبًا بكثرة في السوق المصري؛ نظرًا لارتفاع ثمنه عن أثمان الأقمشة الفرنسية، ولكن على الرغم من ذلك كانت مصر تستورد كميات لا بأس بها من هذه الأقمشة؛ لتداولها بين وجهاء وأعيان المماليك، ونلاحظ أن تجارة الأقمشة كانت هي المسيطرة على السوق المصري؛ بسبب إقبال الأهالي عليها ولذلك كانت رائجة مع أكبر دولتين في تلك الفترة (إنجلترا وفرنسا)، ويتفاوت مقدار الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة بحسب أثمانها، كما كانت مصر تستهلك وتستورد الكثير من المعادن وبكميات كبيرة إلى حدٍ ما، وقد استوردت مصر كلاً من النيلة وصبغتها (لكن ليس بمقادير كبيرة).

على الرغم من استيراد مصر المعادن المتنوعة والمختلفة، والتي تدل في مُجملها على قيام صناعة مصرية قوية، إلا أنّ هذا لم يحدث حيث لم تكن هناك صناعة تعتمد على مثل هذه الخامات، والصناعة الوحيدة الممكن ملاحظتها هي صناعة القطن المغزول في كلٍ من الإسكندرية، ورشيد، والمحلة الكبرى، والقاهرة.

وأثناء الحملة الفرنسية على مصر، لم تقم للتجارة الإنجليزية قائمة طوال فترة الحملة تقريباً؛ نتيجة للصراع الدائر بين الدول داخل البحر المتوسط، إلا أنّ الظروف تحسنت بعد الحملة، يعزو ذلك للانتصار الإنجليزي البحري الذي أدّى إلى بسط الأسطول الإنجليزي سيادته على البحر المتوسط، ومعاودة التُجار الإنجليز من جديد نشاطهم، نتيجة لزيادة الطلب على البضائع الإنجليزية المطلوبة لتجهيز القوات العسكرية (المصرية العثمانية) ضد الغزاة[١].

كانت هذه نظرة تفصيلية على التحركات الإنجليزية ومحاولتها، التجارة مع مصر خلال القرن الثامن عشر، حسب ما ورد في سجلات شركة الليڤانت التجارية، والتي تؤكد على وجود تجارة بين البلدين، لكنها لم تكن تجارة رائجة مثلما الحال مع فرنسا، التي هيمنت على مقاليد التجارة الخارجية المصرية، وكانت الاختيار الأول لدى أمراء المماليك، واحتلت بضاعتها مكانة مميزة بين طبقات الشعب المصري.

---

(١) Wood. C. Alfred, A History of The Levant Company, Frank Cass and Co Ltd, ١٩٦٤, p. ١٧٩, ١٨٠.

محمد علي وتوجيه الاقتصاد المصري وجهةً جديدة

تَولّى محمد علي حكم مصر ١٨٠٥ في وقتٍ كانت فيه مصر مطلوبة للانخراط في المجتمع الدولي، خاصةً بعد الحملة الفرنسية، وتنبيه نابليون للعالم بأهمية مصر.

أدرك محمد علي مُقومات الإقليم المصري منذ الوهلة الأولى التي حكم فيها، وحاول أن يُسخر هذه المقومات لمصلحته الشخصية ولتحقيق أهدافه، مع احتفاظه بصداقة الدول الأوروبية الكبرى، والدولة العثمانية بالطبع.

"لذا فقد تحكمت الدولة في عهده في التجارة الداخلية، عن طريق احتكارها للمحاصيل الزراعية، وكذلك احتكرت كل الإنتاج الصناعي وبعد أن كان احتكار الدولة للمحاصيل النقدية مثل القطن والأفيون، التي كانت تُوجهه للخارج، أصبحت بعد ١٨٢٩ تفرض قيوداً على بيعه في الداخل أيضاً[(١)]".

ساعدت الظروف محمد علي في بداية حكمه لمصر، عندما حدثت أزمة شديدة للدول الأوروبية والدولة العثمانية، نتيجة القحط الشديد، واحتياجها الدائم منذ ١٨٠٩ إلى القمح المصري،

(١) أحمد الشربيني السيد: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ – ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٩٥، ص ١٦.

كانت هذه الفرصة الأولى لمحمد علي، لكي يُدر على خزانته الربح الوفير، وعلى الرغم من معارضة الباب العالي لتصدير القمح المصري إلى الخارج في سنتي ١٨٠٩ – ١٨١٠، إلا أنَّ محمد علي تجاهل هذه الأوامر، وأخذ في تصدير الحبوب إلى بريطانيا، وقد كان يبيع أردب القمح للإنجليز أحياناً بتسعين قرشاً، وأحياناً أخرى بمائة قرش، بينما كان يبيعه داخل السوق المصري بمبلغ عشرين قرشاً[١].

أمَّا من حيث أهم الدول في علاقاتها التجارية مع مصر، فكانت الدولة العثمانية في أوائل القرن التاسع عشر، وقد ظلت هذه الدولة تحتفظ بمكانتها في تجارة مصر الخارجية في عهد محمد على، إلى أنْ سبقتها إنجلترا في هذا الميدان عند منتصف القرن التاسع عشر تقريباً.

وكانت إنجلترا قد شهدت تفوق فرنسا عليها في ميدان التجارة الخارجية مع مصر، وفي عدد التُجار المُقيمين بها، ولكن منذ ١٨٣٢ تفوقت إنجلترا عليها، خاصةً بعد تقدم صناعة المنسوجات القطنية في إنجلترا، وانخفاض أثمانها عن أثمان المنسوجات الفرنسية، وكسبها للسوق المصرية،

(١) عبد المنعم الجميعي: عصر محمد علي(دراسة وثائقية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ٢٠٠٣، ص ٥٢.

وكذلك بعد أنْ أصبحت إنجلترا قادرة على شراء القطن المصري أكثر من أي دولةٍ أخرى وتَصنيعه في مصانعها، وتحول القطن إلى أهم سلعه تصديرية لمصر، كما اهتمت إنجلترا بزيادة مصالحها فيها[١]".

(١) جلال يحيي: مصر الحديثة (١٨٠٥ – ١٨٤٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية/ ١٩٨٣، ص ٣٥٣.

صامويل بريجز Samuel Briggs
ودوره في تطوير تجارة القطن المصري

تم تعيين صامويل بريجز كوكيل قنصلي لبريطانيا في الإسكندرية وقت جلاء البريطانيين ١٨٠٣، ثم غادر الإسكندرية مع حملة فريزر Fraser ١٨٠٧، وعاد إلى مصر بعد ذلك بصفته القنصلية؛ لأداء مُهمة رئيسية وهي، شراء القمح للحكومة الإنجليزية، ولكنه اختلف معها ولم يلبث بعد انتهاء الحرب أنْ عاد إلى الإسكندرية؛ ليُقيم مشروعًا لحسابه الخاص مع روبرت ثيربرن Robert Thurburn .

لعب صامويل بريجز دورًا مهمًا في تطور تجارة القطن المصري طويل التيلة الذي أنتجه لويس أليكساندر **چوميل** Luis Alexander Jumel ١٨٢٠، فقد أدرك على الفور صلاحيته لمصانع القطن في لانكشير Lancashire، ومن ثَمّ قامت شركة بريجز وثيربرن على تصدير القطن المصري إلى إنجلترا، وكان هذا التصدير يتم من خلال نظام محمد علي الاحتكاري.

كما كانت غالبية هؤلاء التجار من البريطانيين ففي ١٨٢٥، كان هناك خمسون بيتًا تجاريًا بريطانيًا[١] في الإسكندرية، و١١/٩ من صادرات مصر تذهب إلى إنجلترا وثُلثي الواردات يأتي منها"[٢].

---

(١) لا يتفق الدكتور أحمد الحتة في كتابه تاريخ مصر الاقتصادي، مع ما ذكره چون مارلو من أنّ عدد البيوتات التجارية في الإسكندرية ١٨٢٥ قد بلغ ٥٠ بيتًا، فذكر أنّ عدد المحلات التجارية الأوروبية جميعها بلغ ١٦ بيتًا، منها ٧ محال إنجليزية فقط.

(٢) چون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر، تعريب: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٧٦، ص ص ٢٧ – ٢٩.

أثر اتباع محمد علي لسياسة الاحتكار

أقدم محمد علي على اتباع نظام الاحتكار في كل قطاعات الدولة فأصبح هو الزارع الوحيد، والتاجر الوحيد، والصانع الوحيد، وتَعامل التُجار الأجانب معه مُباشرةً من خلال نظامه ذلك الذي كان يُدر عليه أرباحًا طائلة.

ومن البديهي أنَّ اتّباع تلك السياسة، كان يُثير غضب الحكومة الإنجليزية ويستفزها؛ لأنَّ مصر بصفتها جزءً من الإمبراطورية العثمانية كان يتعين عليها أنْ تكون خاضعة لنظام الامتيازات العثمانية، وهي كما يَفهمها التجار الإنجليز تتضمن الحق في إطلاق حرية التجارة، فلقد نصت المادة الثالثة والخمسون على أنَّ "للتجار مُطلق الحرية في أن يبيعوا أو يبتاعوا أو يُصدِّروا مُختلف السلع التجارية، دون أن يكون لأحدٍ ما الحق في منعهم".

هنا بدأت المفاوضات التي قام بها بالمسترون[١] (١٧٨٤– ١٨٦٥) Palmestron بواسطة بونسُنبيPonsonby لمراجعة قواعد التجارة الإنجليزية في داخل البلاد العثمانية، وهي المفاوضات التي أدت إلى توقيع الاتفاقية التجارية في سنة ١٨٣٨(معاهدة بلطة ليمان في ١٩ أغسطس ١٨٣٨)، والتي نصت صراحةً على إلغاء نظام الاحتكار.

وقد تحدد شهر مارس من ١٨٣٩، كبداية لتطبيق هذه المعاهدة بين إنجلترا والدولة العثمانية، ولكن سرعان ما نشبت الحرب في الشام للمرة الثالثة بين قوات محمد علي، وقوات السلطان فتأخر تطبيق المعاهدة إلى ما بعد تسوية المسألة المصرية في ١٨٤١.

عندما تم البدء بالعمل في هذه المعاهدة ١٨٤١، عُينت أسعار مُحددة للسلع ولم تُترك لتقلبات السوق، وهو ما أضر بالتجار الإنجليز (كما ذكر بالمسترون)، فكانت ٢٢% على حسب قيمة القطن، وبين ٢٠ – ٢٥% على حسب سعر السوق، وأكثر بكثير من ٢% على حسب سعر الحبوب.

---

(١) هنري چون تيمبل الثالث Henry John Temple, ٣rd المعروف بالڤيكونت بالمسترون، من مواليد ويستمينستر في ٢٩ أكتوبر ١٧٨٤، تولى رئاسة الوزراء في الفترة من ١٨٥٥ – ١٨٥٨، وفي الفترة من ١٨٥٩ – ١٨٦٥، من أهم أعماله نقل السيطرة على شركة الهند الشرقية إلى التاج البريطاني في ١٨٥٨، تُوفي في ١٨ أكتوبر ١٨٦٥ في بروكيت هول بـ هيرتفوردشاير، انظر:

www.gov.uk.

أمّا الضريبة على الواردات والتي حُددت بمقدار ٥% فقد بلغت فعلا ٩%، وكان من نتيجة ذلك كله أن وافق محمد علي في النهاية على أن يفرض ضريبة مُوحدة على سعر الصادرات قدرها ١٢ %، و٥% على حسب سعر الواردات تُدفع بالعملة المصرية.

في ٢٣ نوفمبر١٨٤١، وتحت إلحاح إنجلترا، أُلغي الاحتكار على المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية، ماعدا القطن الذي أُعلن في مايو ١٨٤٢ عن حرية تجارته مع بداية المحصول الجديد.

هكذا استطاعت إنجلترا أن تضرب قوة محمد علي، وهي قد أزعجتها منذ زمن بعيد، ولم يستطع محمد علي أن يعود مرة أخرى إلى قوته المعهودة، حتى أواخر أيامه في الحكم وتولية عباس حلمي الأول حفيده مقاليد الأمور في الخامس من ديسمبر عام ١٨٤٨.

أمّا في ١٨٤٩، وفي عهد عباس حلمي الأول(١٨٤٨-١٨٥٣)، تَغير ترتيب الدول من حيث أهميتها في العلاقات التجارية مع مصر، حيث كانت لإنجلترا الصدارة في هذا المضمار.

من خلال العرض السابق، سوف يتعين عليّ دراسة ما جاء في هذه المقدمة تفصيلياً من خلال بحثٍ، يتضمن ثلاثة فصول وخاتمة، وتم تقسيم الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول: العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية مع إنجلترا في عهد محمد علي وتناولت فيه:

- السياسة الاحتكارية وأثرها على تجارة الصادر "الاحتكار الخارجي في مجال التجارة"
- الحاصلات الزراعية وخضوعها للاحتكار عند التصدير
- سياسة محمد علي الخارجية في تصدير القطن المصري في ضوء الاحتكار
- الوكلاء التجاريون ودورهم في تنشيط التجارة
- توجيه تجارة الوارد لخدمة المصالح الحربية

الفصل الثاني: **تطوير الزراعة والصناعة** وتناولت فيه:

- تطوير الزراعة وشملت (القطن، والقصب، والنيلة، والأرز، والسمسم، والكتان، وأشجار التوت)
- تطوير الصناعة وشملت (صناعة السكر، وصناعة ملح البارود، وصناعة المنسوجات الحريرية، والمنسوجات الصوفية، والنيلة، وأخيراً صناعة الغزل والنسيج)
- رأي القناصل الأجانب في الصناعة المصرية

الفصل الثالث: **أهم الصادرات المصرية إلى بريطانيا وتحرر التجارة الخارجية بعد إلغاء الاحتكار** وتناولت فيه:

- الحبوب أهم صادرات مصر قبل عام ١٨٢٠
- المشكلات التي واجهت محمد علي مع الدولة العثمانية بخصوص حاجتها للغلال.
- الخطوات التي مكَنت محمد علي من جنى فائدة كبيرة من تجارة الغلال
- چوميل ودوره في زراعة القطن طويل التيلة
- محاولات محمد علي للارتقاء بالقطن المصرى
- صمويل بريجز Samuel Briggs ودوره في تصدير القطن المصري
- القطن المحصول النقدي الأول في مصر
- القطن محصول التصدير الأول في مصر
- إنجلترا وتصدير القطن المصري
- المحاصيل الأخرى التي تم تصديرها إلى إنجلترا
- اللورد بونسنبي، والمعاهدة التجارية لإلغاء الاحتكارعام ١٨٣٨

الفصـــل الأول

العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية مع إنجلترا في عهد محمد علي

عندما تولى محمد علي حكم مصر في ١٨٠٥، أدرك على الفور ما تملكه مصر من ثروات عديدة، من الممكن الاستفادة منها إلى أقصى مدى؛ نظراً لما كان يملكه من خبرة تجارية باعتباره تاجر دخان، ولكي يحتفظ بأكبر قدر من هذه الثروات، أصدر عام ١٨١٢ نظاماً جديداً هو نظام الاحتكار، الذي طبقَّه في البداية على التجارة الداخلية، ثم امتدَّ بعد ذلك إلى التجارة الخارجية، مما أثَّر بالسلب على مُقومات الدولة الناجحة التي أسسها محمد علي، وقد جنى من وراء هذا النظام أرباحاً طائلة، لم يسبق أن حصل عليها أي حاكم على مصر طوال القرن الثامن عشر.

ربما نجح هذا النظام في بداية الأمر؛ لأنَّ الظروف المحيطة بمصر خارجياً وما شهدته البلاد داخلياً، ساعدت على إنجاحه، فبالنسبة للوضع الخارجي، ومع بدايات حكم محمد علي حدث قحط شديد في بعض دول البحر المتوسط، وإنجلترا والدولة العثمانية، نتيجة قلة الأمطار بهم، مما حدا بهذه الدول إلى أن تقوم بطلب القمح المصري وبكميات كبيرة، الأمر الذي جعل محمد علي يقتنص الفرصة لإنعاش خزينة الدولة، وجَعْل مصر تظهر بصورة الإقليم العثماني الأكثر أهمية لكثيرٍ من الدول.

هذا عن الوضع الخارجي، أمّا بالنسبة للوضع الداخلي، قام محمد علي بمحاربة القوى المناوئة له والتي من الممكن أن تكون مصدر إزعاج وقلق، فعمد إلى القضاء على المماليك المتمردين، والذين كانوا يَسعون إلى إعادة سيطرتهم على مقاليد الحكم من جديد في مذبحة القلعة الشهيرة مارس ١٨١١، كما استطاع السيطرة على فئة العلماء والأشراف الذين عاونوه على الوصول إلى الحكم، وقد كانت هاتان الفئتان في يديها مقاليد أمور الشعب المصري.

إذن وبعد تهيئة الأوضاع الداخلية لإرادته، وبعد ظهور الوضع الخارجي المُفاجيء، قام على الفور بتطبيق هذا النظام بدون أي تردد، إلى أنْ حدثَ ما لم يتوقعه محمد علي، عندما تجمعت كل القوى الخارجية، وقامت بالقضاء على قوته المتمثلة في هذه السياسة الاحتكارية لكل موارد الدولة، عندما عقدت بريطانيا معاهدة بلطة ليمان في أغسطس ١٨٣٨، والتي قَضت بإلغاء نظام الاحتكار، الذي كان يعتبر بمثابة حجر الزاوية في قوة محمد علي الاقتصادية.

السياسة الاحتكارية وأثرها على تجارة الصادر

الاحتكار الخارجي في مجال التجارة

أدّى احتكار الحكومة في عهد محمد علي لمعظم الحاصلات الزراعية إلى احتكارها تجارة الصادر، فكانت معظم تجارة الصادر تخرج من أشوان الحكومة، وقد اتّبعت الحكومة في مدة الاحتكار الطرق الآتية لبيع منتجاتها:

أولاً: البيع في الخارج لحساب الحكومة :

باعت الحكومة محصول القطن في أول الأمر لحسابها في الخارج، وبخاصة في إنجلترا عن طريق صامويل بريجز، وحوالي سنة ١٨٢٨حاولت الحكومة إنشاء وكالات تجارية لها في الخارج لبيع الحاصلات للمستهلكين الأجانب مباشرةً، لكنّ المحاولة فشلت؛ لعدم كفاءة الوكلاء، وكانت وظيفتهم شراء ما يحتاجه الباشا من لوازم الجيش، من مواسير البنادق وكعوبها بعد أن يُبين لهم عناوين المصانع التي تبيعها وأسعارها(١).

---

(١) أحمد محمد حسن الدماصي: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر (١٨٠٠ – ١٨٤٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١ / ١٩٩٤، ص ٢١٦.

هذا بالإضافة إلى النحاس الذي كان يشتريه من بلدة نوقات وغيرها[(١)]، وكذلك تقاوي العدس الأوروبي[(٢)]، والأفيون[(٣)]، والأسلحة[(٤)]، والأخشاب[(٥)]، إلى غير ذلك من لوازم كان الباشا يُسدد أثمانها عينًا كما في حالة الخواجه مقريدج Mkrdig، المقيم في الآستانة الذي أرسل إليه محمد علي، ثمن أخشاب الأوتاد وغنم المارينو Marino،

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٤، ترجمة الوثيقة التركية رقم ٢٤، من الجناب العالي إلى بوغوص ناظر التجارة، ٢١ ربيع آخر ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ١، مكاتبة بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٢٣٩ هـ/ ١٨٢

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ١، مكاتبة من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، ٢٥ ربيع آخر ١٢٣٩ هـ/ ١٨٢٣.

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ١، مكاتبة من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، ١٦ ربيع أول ١٢٣٦ هـ/ ١٨٢٠.

(٥) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٦، مكاتبة من الجناب العالي إلى آرتين بك، ١٤ ذي القعدة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٦.

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، صفحة ٢١٦ .

التي ستُشترى من هناك على حساب الميري بقيمة ألف أردب من الأرز الدمياطي وألف قنطار من البن[1]، وفي حالة عدم توافر الأموال لدى هؤلاء الوكلاء، كان الباشا يُرسل إليهم بقية الثمن كله نقداً، كما حدث في حالة الخواجه زنانيري Znaniry الذي أمر محمد علي بأن يُرسل إليه نقوداً من حاصلات الجمرك لاستيراد حيوانات من الأناضول[2].

وقد كان وكيل محمد علي التجاري في مرسيليا يُصدّر إليه الباشا القطن والحبوب ليشتري له الأسلحة، ويبني له المراكب ويستحضر له الجوخ والمنسوجات[3].

كما لم يَبع محمد علي حاصلاته إلى وكلائه في الخارج، إنما أرسلها لهم ليبيعوها لحسابه ويرسلون له الثمن، على أن يحصلوا في مقابل ذلك على قدرٍ من الأرباح مُتفق عليه[4]

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٥ أوامر، من الجناب العالي إلى بوغوص بك، ١٤ ذي الحجة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: دفتر ٥، من الجناب العالي إلى آرتين بك مدير التجارة، ٢٨ ربيع الثاني ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤.

(٣) أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص٢١٧ .

(٤) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٤، ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٨٣، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، ٥ ذي الحجة ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨.

(سمسرة)، أو يسددوا منها ديونه، فلقد كتب إلى بوغوص بك عندما ذَما إلى علمه أنّ أردب الحنطة وصل في ليڤورنه إلى ١١ ليرة، بأنه لو أرسل نحو ٤ آلاف أردب إلى (متجر جبل أقطار) عوضاً عن دين الحكومة الذي عليها له وقدره ٣٨ ألف فرانسة وكسور "نكون بهذه الطريقة قد دفعنا الدين[١]"، وكان على هؤلاء الوكلاء أن يُقدموا لمحمد علي كشوفات شهرية بالمحاصيل التي تُوَّرد إليهم، وإلا هددهم الباشا بإيقاف التصدير إليهم كما حدث مع الخواجة لوبين Lobin بليڤورنه، والخواجة بريجز في إنجلترا[٢].

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ١، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، ٦ جمادى الأولى ١٢٣٨ هـ/١٨٢٢.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٢، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، ١٢محرم ١٢٤٠ هـ/ ١٨٢٤.

وبرغم حرص محمد علي على التدقيق في حساباته مع وكلائه في الخارج ولا يتأخر في الرد على استفساراتهم، ويُصرح لهم ببيع الأصناف التي وصلتهم أو وقف هذا البيع[1]، إلا أنّ كثيراً ما كان هؤلاء الوكلاء، يُسببون للوالي خسارة في مبيعاتهم فيضطر إلى خصم تلك الخسارة على جانب الحكومة، من ذلك خصم مبلغ ثلاثة ملايين وتسعمائة وثمانٍ وخمسين ألف وأربعمائة وستة وخمسين قرشاً وستة عشر بارة على جانب الديوان، خسارة من جَرّاء مقدار قطن محو الذي أُرسل للخواجة چويس **Juwes** لبيعه على ذمة الميري[2]، وكذلك خصم مبلغ مائتين وتسعة وسبعين ألف وأربعمائة وثمانٍ وسبعين قرشاً،

(١) ديوان خديوي تركي: دفتر ٢٧٨، مسلسل ٢٢٥، من الديوان الخديوي إلى الصقي أغا، ٤ جمادى الأولى ١٢٣٥هـ / ١٨١٩.

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٣، من الجناب العالي إلى مدير التجارة والمبيعات، ٢٢ رجب ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣.

على جانب الديوان قيمة الخسارة التي نتجت عن القطن الذي أرسل أنورس **Anowrs** لبيعه على ذمة الميري[1]، واحتساب مبلغ أربعة آلاف وثمانمائة قرش وخمسة بارات على الديوان"ديوان التجارة"، من الخسارة التي نتجت من إرسال ثلاثة آلاف وسبعمائة أردب وكسور من الحنطة، التي أُرسلت بمعرفة الخواجة ثيربيرن من شونة الإسكندرية إلى إنجلترا لبيعها على ذمة الميري[2].

رأى محمد علي أنّ الأرباح التي كان ينتظرها من وكلائه في الخارج، أقل مما كان متوقع، والمخاطر كبيرة، لذا قرر أن يبيع منتجاته إلى وكلاء للبيوت الأجنبية يُقيمون في مصر، ومن ذلك أنه "أعطى الخواجة تورنو **Tornow** التاجر المقيم بالإسكندرية، وشريك ووكيل الخواجة بريجز المقيم بإنجلترا ثلاثين ألف بالة من القطن، على أن يشحن ذلك المقدار في سفن مُؤمّنٍ عليها،

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٣، من الجناب العالي إلى بوغوص بك.

(٢)ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٥، ملخص الوثيقة التركية ٩٣، ١٨ صفر ١٢٦١هـ / ١٨٤٥.

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٢١٧، ٢١٨.

وتُرسل إلى إنجلترا بموجب عقد يقضي بتسديدهم ثلثي ثمن القطن عند وصوله إليهم، فإنْ داوموا على الدفع حسب الشروط المأخوذة عليهم فإنه سيرسل ٣٠ ألف باله أخرى، أمّا إذا تأخروا عن دفع الأقساط في مواعيدها، وأبدوا أعذاراً واهية فإنه يجب شحن القطن إليهم[١]، وهي نفس الشروط التي باع بها محمد علي إلى التاجر فرانجسقولون **Frangscolon**، المقيم بالإسكندرية ووكيل شركة وويليه وغرابو **Wooilla & Ghrabo** بليفورنه، الذي أعطاه محمد علي نحو ١٥ ألف بالة من القطن الهندي بشرط، أن يجلب ثلثي ثمن محصول القطن[٢].

ثانياً البيع بالنسيئة:

في أوقات الشدة عند الاحتياج إلى المال، كما حدث في سنوات ١٨٢٧، ١٨٣٣، ١٨٣٩، حيث كانت الحكومة تأخذ من التجار الأجانب مبالغ مالية مُقدماً، في مقابل إعطائهم الحاصلات عند حصادها[٣].

---

(١) وقد نص العقد على أن يرسلوا ثلث الثمن سواء وجد القطن رواجًا أو لم يجد، ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ١، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، ١١رجب ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣.

(٢) التجارة والمبيعات: محفظة ١، من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص، ١٨ رجب ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣.

(٣) أحمد أحمد الحته: المرجع السابق، ص ٣١٩.

عقد محمد علي اتفاقًا مع الخواجة لوبين والخواجة ثيربيرن، يقضي بأن يُورِّد الأخير إلى خزينة الإسكندرية، مبلغ خمسمائة ألف ريال فرنسي على قسطين، مقابل محاصيل سنة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧، من القطن، والكتان، والنيلة، والغلال، والأرز، بشرط أن يتعهد الخواجة لوبين بجلب مليون ريال فرنسي ونصف مليون آخر عند اللزوم(١).

وقد نتج عن اتباع محمد علي لهذا الأسلوب أنه تورط في اتفاقيات لم يستطع الوفاء بها، الأمر الذي أدَّى بالتُجار إلى أنْ يقوموا بالشكوى إلى قناصلهم، فقام محمد علي بإصدار أوامره إلى ناظر تجارته، أن يُسلم غلال أو أرز أو أصنافًا أخرى، للتجار الذين يرغبون في شراء هذه المحاصيل، ممن لديهم إيصالات على الحكومة، وأن يخصم ذلك لهم عند الميري(٢)، ثم قام محمد علي بالتخلي نهائيًا عن أسلوب البيع سلفًا لسببين، أولهما أنه أراد أن يضع حدًا لشكاوى التجار المتكررة، وثانيًا أنه لم يستطع التمتع بالربح العائد من بيع هذه المحاصيل كاملاً .

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٢، ملخص الوثيقة رقم ٦٨ تركى، من الجناب العالى إلى الخواجة بوغوص، ١٨ رجب ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣.

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٢١٨، ٢١٩.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٣، من الجناب العالي إلى بوغوص بك، ١٣ صفر ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣.

ثالثًا: البيع بالمزايدة:

كان محمد علي يشتري المحصول من الزارع، ثم يبيعه بثمن مُتفق عليه لنخبه مختارة من التجار الأوروبيين، ولقد أثبت هذا النظام فائدة كبيرة لهؤلاء التجار، كما الحال بالنسبة لمحمد علي الذي وجد ضالته في هذه الطريقة، التي تُعد علاجًا سريعًا للأزمات المالية الشديدة التي تعرض لها، كما كان هذا الأسلوب فرصة لا يمكن تعويضها، لبيع حاصلاته التي تكدست بها أشوانه حتى فسد بعضها، من ذلك أمرٍ منه إلى مدير تجارته بأن يعرض القمح الفاسد نوعًا في المزاد، وأنُ يفتتح المزاد بسعر ثلاثين قرشًا للأردب[1].

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٣، من الجناب العالي إلى الباش معاون، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢.

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٢١٩، ٢٢٠.

وفي أمر ٍ ثان ٍ يأمره بأن يضع صنفي الحمص والنيلة في المزاد؛ لبيعهما؛ لأنه في ضيق مالي شديد[(١)]، وفي أمر ٍ ثالث، أمر َ بأن ْ يوضع عشرة آلاف أردب من الفول في المزاد لبيعه حيث أنه علم من الكشف الوارد إليه، أنه يوجد بشونة الإسكندرية من هذا الصنف ثلاثة وأربعون ألفًا من الأرادب تقريبًا[(٢)].

"كان الأسلوب الُمتبع في هذا المزاد، هو أن تدفع هذه النخبة المختارة من التجار مبلغًا ماليًا مقدمًا إلى الحكومة نظير حصة من المحصول متفق عليها من محصول العام التالي"[(٣)].

رابعًا: **البيع للتجار الأجانب في مصر**:

على الرغم من اهتمام محمد علي الشديد بالتجار الأجانب ومحاولاته الدائمة لكسب ودهم وثقتهم، إلا أن البعض قد اتهمه بأنه لا يبيع سوى جزء من محصوله وبأسعار مغالى فيها، تكبدهم خسائر فادحة،

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٢، من الجناب العالي إلى بوغوص بك، ٦ محرم ١٢٥٢هـ / ١٨٢٦.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٣، من الجناب العالي إلى بوغوص بك، ١٤ شوال ١٢٥٨هـ / ١٨٤٣.

- أحمد حسن الدماصي: المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(٣) چون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٧.

وكان رده عليهم "بأنه جاء إلى مصر، ولم يكن في الإسكندرية سوى ثلاث قبعات كانوا أبعد ما يكونون عن الغنى وأنه أبعد ما يكون عن التسبب في خرابهم، إذ كان يمدهم بسلع أعظم قيمة، وأنه ثبت الأسعار في مستوى يسمح لهم بربح قليل، ولكنه متأكد من أن كثيراً منهم كونوا ثروات طائلة، وأن النشاط التجارى في عهده هو النتيجة الطبيعية لسياسته الزراعية، ولو أنه عدل نظامه ووافق على السماح للتجار بالتعامل مباشرةً مع الفلاحين، لما وجدوا سلعاً يشترونها، لأنه لا يمكن التغلب على كسل الفلاحين الذين أصبحوا مضرب الأمثال بنظامه الذي يقتضي الإشراف المباشر على الزراعة، وأن الفلاحين لو تعاملوا مع التجار الأوروبيين سيتعاملون معهم بذمة فاسدة ويغشوهم "(١).

وقد كان لكل تاجر من هؤلاء التجار حساب مفتوح بديوان التجارة، كما كان يبيع لبعضهم أصنافاً بأكملها، ومن ذلك أنه باع محصول ملح البارود كله لسنة ١٢٥٦ هـ إلى الخواجة چيچينه Gegina على أن يسدد الثمن بتحاويل(٢)، كما باع له محصولي الفول والشعير عن سنة ١٢٦١ هـ على أن يسدد الثمن نقداً(٣).

---

(١) أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٢١٢.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٣، من الجناب العالي إلى بوغوص بك، ٤ جمادى الثاني ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٦، من الجناب العالي إلى أرتين بك مدير التجارة، ١٣ رمضان ١٢٦٢هـ / ١٨٤٥.

وباع جميع بذر الكتان محصولي الصعيد والفيوم عن سنة ١٢٥٨هـــ إلى المسيو هاريس Harris على أن يسدد ثمنه نقداً[١]، كما كان يوافق على إعطاء بعضهم كميات صغيرة من الأصناف لعرضها على التجار في الخارج في حالة الخواجة چيچينه، الذي أمر محمد علي مدير الأمور الإفرنجية بأن يُعطيه "خمسين قنطار كتّان صُنع الوابورات لعرضها على تجار لوندرة وغيرهم"[٢].

وسنورد الآن ما ذكره دروڤتي[٣](١٧٧٦– ١٨٥٢) Drovetti قنصل فرنسا العام في القاهرة بشأن هذا النظام التجاري في ١٨١٨[٤]: "إنّ قسطاً كبيراً من عدم الثقة الحالي يجب أن يُعزى إلى سياسة الباشا السيئة الخاصة بمحاولة احتكار كل إنتاج البلاد، وأن يُنصِّب من نفسه بائعاً لكل البضائع الأجنبية المستورة إليها، وقد نتج عن ذلك أن توقفت كل التجارة التي كان يقوم بها التجار الوطنيون، ولم تكد تبقى أي وسيلة يستطيعون بها أن يتوصلوا إلى حياه شريفة".

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٣، ٢٥ رجب ١٢٥٩هـــ / ١٨٤٣.

(٢)ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٦، من الجناب العالي إلى أرتين بك مدير الأمور الإفرنجية، ١٥ ربيع ثان ١٢٦٣هـــ / ١٨٤٦.

- أحمد حسن الدماصي: المرجع السابق، ص ٢١٣، ٢١٤.

(٣) برناردينو ميشيل ماريا دروڤتي، من مواليد جزيرة سردينيا الإيطالية في ١٧٧٦، دبلوماسي إيطالي، ومحامٍ، واستكشافي أثري، عيّنه نابليون قنصلاً لفرنسا في مصر، تُوفّي في ١٨٥٢، انظر:

www.gutenberg.us

(٤) هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مُستهل القرن ١٩ – ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفي ومصطفي الحسيني، دار المعارف / مصر، ١٩٦٨، ص٢٥٥، ٢٥٦.

ويُسهب قائلاً " إنّ من الصعب إلى حد ما أن نحاول رسم أي صورة واضحة تماماً لنظام التجارة الغريب المُطبّق الآن في مصر، فأكثر من تسعة أعشار التجار كانوا في الأصل من المغامرين الذين لم يكن لهم في البداية أي رأسمال، وما إن يصلوا إلى مصر حتى يعقدوا صله مع أحد رجال البلاط؛ ليُقنع الباشا بمنحهم فرماناً يُعطيهم كمية معينة من الحبوب تستحق الدفع بعد الاستلام بعدة شهور، وبهذا يدخلون السوق فإذا نجحوا عن طريق السمسرة – التي تباشر هنا بالفرمانات مثلما تباشر في إنجلترا بالعمولات– في أن يحققوا ربحاً في هذه الفرصة الأولى، سار كل شئ على ما يرام، فيصبح هذا الائتمان مستقراً مع الخزانة أو الخزانة العامة، ويزداد كلما واصلوا المضاربة بأرصدته بخسارة – وأعرف كثيراً لم يكن الواحد منهم يُساوي شيئاً في الماضي – والآن بفعل هذه السياسة، أصبحوا دائنين للخزانة بما يصل إلى ثلاثمائة أو أربعمائة ألف قرش -ويكمل وصفه- عندما يكون الباشا في حاجة شديدة إلى النقود – وهو الأمر الذي لا يقع إلا نادراً– برغم كل ما بيده من موارد، فإنه يَفرض على دائنيه مبلغاً يتفق مع ما يفترضه بخصوص إمكانياتهم، ويُرسل شاويشاً إلى الأطراف المعنية،

وينتظر حتى يُدفع المبلغ المطلوب بالريالات الحقيقية، ويعتبر إقامة حساب جارٍ مع فخامته ضرورة مُلحة، إلى درجة أنّ بعض الأوروبيين ليسوا راضيين بتحمل هذه الفجوة في امتيازاتهم – فإرسال شاويش إلى بيوتهم لا يَتعارض مع الامتيازات الأجنبية فقط-؛ بل إنهم كثيراً ما يضطرون إلى تصريف بعض البضائع بخسارة تتراوح ما بين ٢٥-٣٠ % لمواجهة إلحاح الطلب، أو أن يقترضوا كلاً من جيرانه بفائدة تتراوح بين ٣ - ٤ %، أو قد تصل إلى ٥% شهريًا، رُغم أنَ الفائدة العادية المفروضة عليها لا تزيد عن ٢٤ % ".

ويستطرد قائلاً: " في السنوات الرَخية عندما يَندر القمح في أوروبا، يعم الانتعاش البلاد ويسبح الباشا في الأموال المتدفقة على خزانته، والتجار لا يستدعون لتسوية حساباتهم، ولكن عندما يكون القمح همّاً مقبلا، كما هو الحال في السنة الحالية -يقصد عام ١٨١٨- يُصبح التجار تحت رحمة الباشا تماماً ونادراً ما يكون واحداً منهم في حالة تُمكنه من الوصول إلى تسوية نهائية".

واتفاقًا مع ما ذكره دروفتي من وصفه لنظام الاحتكار، يأخذ منه هنري سولت[1](١٧٨٠–١٨٢٧) Henry Salt قنصل بريطانيا العام في مصر، باقي الوصف فيُخبرنا قائلاً "على أن سُموه مراعاةً لمصالحه الخاصة لا يبدو مستعدًا للضغط عليهم إلى ما يتجاوز حدًا معينًا، إلا إذا أصبح عجزهم عن الدفع شديد الوضوح، أو حين يفقد الفريق رضا البلاط، وعندئذٍ يأمر بتقديم دفاترهم إلى أشخاص يُعينهم لاتخاذ قرار بشأنهم".

ويُعطي مثالاً على أحد الدائنين "عجز أحد كبار دائني الخزانة منذ وقتٍ قصير عن دفع ٨ ملايين قرشًا، وهو ما قد يبدو أنه يعطينا فكرة عن الائتمان الذي يمنحه الباشا[2].

يتضح من هذا الوصف - الذي كان مُطولاً - الوضع الذي كان عليه التجار الأجانب في ظل هذا النظام، لأنهم لم يتمتعوا بقدر الحماية الذي تكفلهم إياه الامتيازات الأجنبية، كما أن التذمر الدائم من معاملة محمد علي لهم فجّر قُنبلة الضغط الأوروبي الرهيبة على رأسه وعلى كل أحلامه وطموحاته فيما بعد .

---

(١) من مواليد ليشفيلد في ١٤ يونيو ١٧٨٠، فنان ورحالة ودبلوماسي، وعالم مصريات إنجليزي، ذاع صيته بين علماء المصريات في عصره؛ بسبب اهتمامه الشديد بجمع الآثار المصرية القديمة، وبيعها لمختلف متاحف العالم أثناء فترة عمله في مصر كقنصل عام لبريطانيا (١٨١٦ – ١٨٢٧)، كما قام بتمويل حملات التنقيب الأثرية في طيبة وأبي سمبل، وقام بعمل عدة أبحاث في منطقة أهرامات الجيزة، انظر:

Bosworth. E. C, Henry Salt Consul in Egypt ١٨١٦ – ١٨٢٧ and Pioneer Egyptologist, p. ٧٠, ٨٥.

www.escholar.manchester.ac.uk

(٢) هنري سولت في ٦ يونيو ١٨١٨.

الحاصلات الزراعية وخضوعها للاحتكار عند التصدير

أولاً الحبوب (الغلال)

بدأ احتكار محمد علي لتجارة القمح –أول المحاصيل الزراعية التي احتكرها الباشا– مع نقص إنتاجه في بلاد حوض البحر المتوسط، وكان ثمن أردب القمح في مصر عشرين قرشاً، وباعه محمد علي للإنجليز بتسعين قرشاً ومائة قرش، وحقق من وراء ذلك أرباحاً وفيرة .

وفي سنوات ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢ جمع محمد علي ضرائب الأطيان عيناً من القمح، وأخذ يُتاجر فيه، ثم احتكر الباشا في عام ١٨١٢، القمح الزائد عن استهلاك أصحابه، ولم يدع أحداً يبيع شيئا منه لغيره، أو ينقله في المراكب، وأخذ هذا المحصول وخصم ثمنه من ضرائب الأطيان عن السنة التالية (١٨١٣)، ثم نقله على سفنه التي بناها وأعدها لذلك، ومنها إلى سفن الأجانب، حيث باع الأردب لهم بمائة قرش.

وفي عام ١٨١٦ احتكر محمد علي جميع حاصلات الحبوب الزائدة عن استهلاك أصحابها، ومنع أي مقادير منها تباع لغيره[١].

---

(١) جلال يحيي: المرجع السابق، ص٢٨٢ .

"وفي عام ١٨١٨ تسبب فيضان مرتفع بصورة كبيرة في دمار شديد وخسائر فادحة، ولكن كان محصول ١٨١٩م مُميزاً، لكن كانت الأسعار منخفضة والتجارة راكدة "[١].

وقد وضع هبوط أسعار القمح التجار المدينين للباشا في وضعٍ بالغ الحرج، بل إنّ وسائل محمد علي في تدبير أعماله قد هددت التجار الذين ظلوا غير مدينين، وبدلاً من أن يُخفض محمد علي أسعاره قرر في البداية أن يخزن محاصيله، واضطر في النهاية أنْ يُخفض أسعاره؛ لينشط الطلب، لكنه مع ذلك احتكر كل التجارة القائمة.

ولم يكن باستطاعة أي تاجر أنْ يقف موقفاً مُستقلا ضد استبداد الباشا، فالجميع كانوا يَخشون أنْ يَستثيروا غضب وكلائه، الذين كانوا يعتمدون عليهم، كما أنّه قام بإقصاء التجار الوطنيين تماماً عن مجال المُتاجرة، بينما نجد أن التُجار الأجانب الذين غضبوا لعدم حصولهم على حصتهم المقررة من التجارة، قد استحثوا حكوماتهم في نهاية الأمر للضغط على الباب العالي ؛ لكي يكبح جماح والي مصر، وكانت شكاوى التجار الخاصة تشتمل على:

(١) من وصف هنري سولت لنظام محمد علي الاحتكاري ١٨١٨.

أولا: احتكار وتصدير كل السلع التي لها أية مزايا في الأسواق الأجنبية لحسابه الخاص، وبإمكاني (سولت) أن أذكر منها هذا العام، كل العُصفر الذي يحتفظ به الباشا لنفسه وجزءاً كبيراً من بذرة الكتان التي لن يبيعها إلا بسندات على الآستانة، وكلا الإجراءين فيما أعتقد، يتعارض مع روح المعاهدة المُبرمة مع الباب العالي.

ثانياً: هناك سوء تصرف آخر وهو خلط السلعة الرديئة بالجيدة، لذلك نجد أن السلعة المُباعة للتاجر، تُحقق سعراً يَقل عن سعر السلعة المُصدرة لحساب الباشا إلى أسواق أوروبا.

وهناك فساد ثالث مؤلم جداً: وهو البيع في الغالب للموظفين العاملين في الإدارة والموانيء، والذين يصبحون عندئذٍ بطبيعة الحال ذوي مصلحة في عرقلة مصالح التجار، وكثيراً ما يتسبب هذا في تأخير الشحن والخديوي إلى تحيز لا لزوم له، وإلى تحصيل رسوم غير مُقررة.

رابعاً: الأسلوب التعسفي غير المستقر في تحديد الأسعار، وهو يعتمد كليةً على أهواء الباشا الذي نادراً ما يعرف حالة السوق الحقيقية، أو لا يعرفها على الإطلاق بحكم إحاطته برجال لا مبادئ لهم ولا يترددون على الإطلاق في ملء أذنيه بألفِ فِريةٍ "(١).

---

(١) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٥٧، ٢٥٨.

إذا كانت هذه شكاوى التجار الأجانب في مصر ضد سياسة محمد علي الاحتكارية، وإذا كان هذا رأي هنري سولت، فإنَّ محمد علي قد طَبق هذه السياسة؛ لأنه كان في اعتقاده أنها الأكثر فائدة لخزانته التي كانت في حاجة دائمة إلى النقود لشراء المواد اللازمة للاستهلاك الحربي، أمَّا عن إحدى شكاوى التجار التي ذكرت خلط السلعة الرديئة بالجيدة، فلقد حاول محمد علي وديوانه مراراً وتكراراً الحد من أساليب الغش التي كانت تحدث، وربما لم تنجح محاولاته في ردع هذا الأسلوب، لكنَّه بالتأكيد لم يوافق عليه، ولم يؤيده كما اعتقد التجار، بل كان يضرب على يدِ كل من تُسوِّل له نفسه في تعطيل أي حركة تجارية قد يجني منها مبالغ مالية.

اضطر محمد علي إزاء انخفاض الفيضان في عامين متتاليين ١٨٢٤، ١٨٢٥، إلى أنْ يُصدر أمراً يُحرِّم تصدير السلع الغذائية وبخاصة الفول والحبوب، وذلك؛ لكي يضمن كفاية المؤن اللازمة للاستهلاك.

وعلى كلٍ فقد كان فيضان عام ١٨٢٦، هو أفضل فيضان منذ سنوات عديدة فقضى على خطر المجاعة، وكانت المحاصيل في كلٍ من عامي ١٨٢٦، ١٨٢٧ جيدة، كما راود محمد علي الأمل، في زيادة موارده بسبب الأمر الذي أصدره إمبراطور الروسيا بحظر استيراد القمح وإغلاق البحر الأسود أثناء الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا في عام ١٨٢٨.

ولكنَّ الطلب على القمح لم يصل إلى القدر المَرجو؛ بسبب المحصول الممتاز الذي توافر في الواقع في كثيرٍ من دول البحر المتوسط في هذا العام (١٨٢٨)؛ على أنَّ محصول الخضراوات في إيطاليا كان ضعيفاً، مما جعل أسعار الفول تزداد زيادة كبيرة وأرسل الباشا أربعين ألف أردب من الفول إلى فيرنانديز Fernandez وكيله في لجهورن Leghorn؛ لبيعها لحسابه، مما ضايق التجار في مصر .

وفي نفس العام كان الفيضان طيباً، لذا عرض محمد علي محاصيله للبيع، لكن بأسعار عالية جداً، فقد حددَ سعر تصدير الفول بخمسة دولارات للأردب، مع أنه في ربيع هذا العام كان قد بيع بسعر يتراوح بين دولارين ونصف وثلاثة دولارات للأردب، وارتفع سعر القمح الذي كان قد بيع بسعر ٤,٢٥ دولاراً للأردب في العام السابق إلى عشرة دولارات وقد تسببت المحاصيل الوفيرة في امتلاء صوامع الغلال في الإسكندرية في ربيع ١٨٢٩، وتَخطَّفها التجار ورغم ذلك، فإنَّ سوء الإدارة قد استنزف قمح الصعيد والوجه البحري، ولم يكن في القاهرة ما يكفي لإطعام السكان.

فصَدر َ الأمر بإعادة مائة ألف أردب إلى القاهرة من مخازن الإسكندرية لمواجهة العجز، وأحدث فيضان ذلك العام "١٨٢٩" انقلابًا في وضع التصدير، إذ كان الفيضان من الارتفاع بحيث أتلف كافة المحاصيل، ثم قرر محمد علي في عام ١٨٣١، أنْ يَسمح للفلاحين ببيع غلالهم مباشرةً للمستهلكين وانتهز الفلاحون هذا الوضع وطلبوا أثمانًا مرتفعة، وحينئذٍ اضطرت الحكومة إلى المنافسة لخفض الأسعار.

وبحلول عام ١٨٣٧ عانت مصر من المجاعة، وبيع القمح في القاهرة بسعر ١٧٥ قرشًا للأردب، ومع ذلك لم توزع الكميات الكبيرة من العدس والغلال والفول التي كانت في شون الحكومة في الإسكندرية، حيث كان من المتوقع أن يكون فيضان عام ١٨٣٧ جيدًا، ولكنه جاء ضعيفًا، ولكي يتغلب محمد علي على المضاربة والخوف السائد من المجاعة، أصدر مرسومًا بتحديد سعر القمح بمائة قرش للأردب، وتحديد سعر الفول والشعير والعدس بستين قرشًا، وكانت الأسعار قد ارتفعت إلى ما يتراوح بين ١٦٠ و١٧٠ قرشًا للقمح، و٧٨ قرشًا للفول، و٨٥ قرشًا للشعير، و١٠٥ قرشًا للعدس.

إذن مصر التي كانت مُصدّرة للغلال، أصبحت في وضع يُلزمها بالاستيراد، ومع ذلك كان التجار يَخشون أنهم إذا استوردوا الغلال بأسعار مرتفعة، قد يجدون أنفسهم وفي حوزتهم كميات كبيرة من الغلال التي يجب، أنْ يُخفضوا أثمانها لتنافس الغلال الموجودة في الأشوان.

كما شعروا بأن ضرائب الاستيراد الباهظة التي كانوا يُجبرون على أدائها فوق الحد المسموح وهو ٣%.

وبناءً عليه أصبحت عملية الاستيراد غير مُربحة، ولمواجهة هذا الاعتراض سمح محمد علي للتجار الإنجليز باستيراد الغلال ودفع ٣% ضريبة فقط.

الترتيبات التي اتخذها محمد علي

لمواجهة أزمة استيراد الغلال

على سبيل التجربة قام محمد علي بإصدار أمر يتضمن بعض المواد في ٢٦ نوفمبر ١٨٣٧ كالآتي :

أولا: يُسمح بحرية الاستيراد للغلال اعتباراً من أول ديسمبر ١٨٣٧ إلى نهاية فبراير ١٨٣٨.

ثانيًا: يُسمح بالتداول المشروط (المقيد) عُدّلت فيما بعد لتصبح غير المقيد، للغلال داخل مصر.

ثالثًا: تخضع الغلال للتفتيش الحكومي في الأسواق للتأكد من مراعاة المواصفات، وأنها ليست مخلوطة بأي شئ يجعلها ضارة،

ونتيجة لهذه السياسة الأكثر تحرراً بدأت الغلال تدخل السوق، وأمر محمد علي وكلاءه باستيراد كميات من الغلال، ويوضح الجدول التالي كمية السلع الغذائية المصدرة بالأردب في أعوام ١٨١٦، ١٨٢٩، ١٨٣٦، ١٨٤٣، ١٨٤٤:

السلعة	١٨١٦	١٨٢٩	١٨٣٦	١٨٤٣	١٨٤٤
القمح	١٣٤,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٩,٤٢٦	٤٤٦,٥٩٨	٢٨٧,٥٠٢
الفول	٢٣٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	١٤,٧٢٤	٣٩٧,٩٤٥	٤٣٠,٤٨٩
العدس	٢٦,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	——	٨,٦٤٥	٥,٥٣٨
الشعير	١٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٢٤,٩٥٧	١٦,٩٨٨	٥٧,٠٥١
الذرة	٦٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	——	٢,٩٢٠	——
الذرة الصيفي	——	——	——	——	——
الحمص	٢٠,٠٠٠	——	——	٩,٧٩٣	٨,٣٨٥

الترمس	١٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	——	١١,٢٢١	٢٢,٠٥٣
الحلبة	١٥,٠٠٠	——	——	——	——
المجموع	**٥٠٧,٠٠٠**	**٤٨٠,٠٠٠**	**٥٩,١٠٧**	**٨٩٤,١١** [١]	**٨١١,٠١٨**

ويذكر چون بورنج[٢] John Bowring في تقريره "أنه كان هناك تباين في أسعار القمح في مختلف أنحاء مصر خلال إقامته، ففي حين أنّ السعر في القاهرة كان ١٨٠ قرشًا، إذا به لا يزيد على ١٣٠ قرشًا في الإسكندرية، ومائة قرش في إسنا، وتسعين في أسيوط، وأربعة وستين قرشًا في جرجا.

---

(١) ذكرت هيلين آن ريڤلين أنّ هذا البيان مأخوذ من ستودارت ٢٣ مارس ١٨٤٤، في محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٧٨/٥٨٤.

بدأت زيادة التصدير في عام ١٨٤٠، ويذكر بارنت Barnet أن إجمالي كمية الغلال المُصدرة في عام ١٨٤٠ بلغت ١٨٧,٥٠٠ ربع امبراطوري من الشعير، و٣٧٥,٠٠٠ ربع امبراطوري من القمح (كان الربع يساوي ما يقرب من أردب) وقد أُرسلت هذه الشحنات لتحل محل المؤن التي كانت تحصل عليها بريطانيا من موانئ البحر المتوسط والبحر الأسود (بارنت– ١٥ نوفمبر ١٨٤١ في محفوظات الخارجية البريطانية رقم٧٨/٤٥١)- هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٣١.

(٢) سير دكتور چون بورنج، من مواليد ١٧ أكتوبر ١٧٩٢ في أكستر ديڤونشاير، كاتب ودبلوماسي إنجليزي، كان بارزًا في العديد من مجالات الحياة العامة، أوفد إلى مصر في ١٨٣٧ لكتابة تقرير عن حالة مصر وما ستكون عليه في المستقبل، انظر:

www.britannica.com

غير أنه حدث في شتاء عام ١٨٣٧ أنْ انتشر ذعر شديد؛ بسبب ما كان يتوقع من قلة الحبوب في الأسواق المصرية، فارتفع السعر في القاهرة ارتفاعًا لم يَسبق له مثيل، إذ بلغ ثمن الأردب ١٨٠، ١٩٠ قرشًا - أي ما يُعادل ستين شلنًا للكوارتر[١]- مع أنَّ متوسط الثمن كان يتراوح بين ستين وثمانين قرشًا، وقد أصدر محمد علي أمرًا يُحدد أقصى سعر بمائة قرش، وتَعهد بأن يبيع للناس بهذا السعر.

غير أن مخازن الباشا أوشكت على النفاد، ثم أصبح الحصول على الغلال أمر مستحيل، مِمَّا جعل محمد علي يقوم باستيراد كميات كبيرة من القمح على حسابه الخاص؛ إذ كان يرى في الاستيراد وسيلة لتموين الأسواق وخفض الأسعار[٢].

ثم أبلغ القنصل العام البريطاني(كامبل) وأبلغني(يقصد نفسه) أنه عاقد العزم على أن يظل السعر في حدود المائة قرش، وأنه سيُطال العقاب كل من يحتكر السوق، بغرض المضاربة لرفع الأسعار.

---

(١) يكاد يساوي الأردب، وهو مكيال إنجليزي سعته ٢,٩٠٨ هكتولتر.

(٢) رأي بورنج مخالف لما روته هيلين آن ريڤلين، من أنَّ محمد علي كان لا يُشجع استيراد الغلال من الخارج، وقام بفعل ذلك تحت ضغط التجار الأوروبيين.

استطاع بورنج إقناعه في النهاية بأن الوسيلة الوحيدة لخفض أسعار القمح وضمان وفرته، هي السماح بحرية استيراده وإصداره وتداوله، وسوف يتضح أنّ المقادير الموجودة منه في البلاد أكثر بكثير مما كان يظن، هذا إلى أنه سوف يتدفق من الدول الأخرى، طالما كان السعر عالياً، وقد أخذ الباشا بهذه الآراء في نهاية الأمر"[١].

وفيما يلي سنورد بعض الوثائق التي تدل دلالة واضحة على احتكار محمد علي لمحصول الغلال، وأولى هذه الوثائق، وثيقة[٢] تُشير إلى أمرٍ من محمد علي إلى مأمور الأقاليم القبلية بضرورة تحصيل الباقي من الغلال، وتوريده إلى الأشوان بدون تأخير عن سنة ١٨٢٧ (١٢٤٣هـ) ، وقد ذكر محمد علي أيضاً عدد الأرادب والفدادين الموجودة في كل زمام، والمُتبقية لدى هذه المأموريات لتوريدها إلى الأشوان، الأمر الذي يدل على اليقظة الشديدة لمحمد علي واهتمامه الكبير بهذا المحصول.

(١)محمد فؤاد شكري: بناء دولة مصر محمد علي(السياسة الداخلية)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ج ٢، ص ٤٠٩، ٤١٠.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على: مخطوط، تاريخ تيمور / دار الكتب، رقم ٢٤٨٤، أكثر من جزء، ٥٦٠ صفحة، أمر منه إلى مأمور الأقاليم القبلية في ١٧ محرم ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨.

- رءوف عباس حامد، وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على، دار الكتب والوثائق القومية، ج١، ص ٢٢٣.

وثيقة أخرى تُشير إلى أنه قد أعطى أمراً إلى ناظر الغلال يبلغه فيه، بأنه لا ينبغي عليه أنْ يقوم بصرف الغلال الواردة من الأقاليم الصعيدية، والموجودة بالأشوان إلا بعد الاستئذان منه شخصياً؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار الغلال في أوروبا[١].

كان العرض السابق، بياناً لاحتكار محمد علي لتجارة الحبوب، تلك التجارة التي استفاد منها جيداً محمد علي في بداية تطبيقه لنظام الاحتكار، والتي جعلت من إنجلترا رَغماً عنها تُتاجر معه؛ لشدة احتياجها لهذه السلعة، وهذا ما أشار إليه القنصل البريطاني سولت في رسالته إلى ويليام هاميلتون[٢](١٧٧٧ – ١٨٥٩) William Hamilton والمؤرخة في ٢٧ مارس ١٨١٦[٣]، والتي ذكر فيها وجود حوالي مائة سفينة في ميناء الإسكندرية، أكثر من ثلث هذا العدد يتبع إنجلترا، في انتظار المُتاجرة مع محمد علي، وسنورد فيما يلي المحصول الأكثر أهمية في الصادرات المصرية للخارج، ألا وهو القطن الذي كان عماد الاقتصاد الاحتكاري لمحمد علي .

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي: أمر منه إلى ناظر الغلال في ١٤ ربيع أول ١٢٤٤هـ / ١٨٢٨.

- رءوف عباس وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(٢) ويليام ريتشارد هاميلتون، عالم آثار إنجليزي، من مواليد ٩ يناير ١٧٧٧، في ١٧٩٩ أصبح سكرتيراً للورد إلچين في بعثته لاستانبول، كان له الفضل في الحصول على نسخة حجر رشيد وأرسلها إلى المتحف البريطاني، كان وكيلاً لوزارة الدولة للشئون الخارجية، تُوفي في ١١ يوليو ١٨٥٩، انظر:

http://chestofbooks.com

(٣) Halls. J. J, The life and Correspondence of Henry Salt, London: Richard Bentley, New Burlington Street, ١٨٣٤, p. ٤٥١.

ثانياً: القطـــن

بدأت زراعة القطن طويل التيلة (القطن الهندي) في عام ١٨٢١، وتم جني أول محصول كبير في عام ١٨٢٢، وقد أوردت هيلين آن ريفلين في كتابها "الاقتصاد والإدارة في مصر في مُستهل القرن ١٩" أن " اصطلاح القطن الهندي هو الاسم الذي عُرف به القطن طويل التيلة في مصر، بينما عُرف في أوروبا باسم قطن چوميل Jumel أو قطن محو Maho - وتستطرد بقولها – أنه يمكن تتبع هذا التباين حتى في مختلف الروايات التي تعترضنا فيما يتعلق بإدخال القطن طويل التيلة إلى مصر.

فالفرنسيون رغبةً منهم في الاستحواذ على شرف إدخال هذا المحصول القيم إلى مصر يَميلون إلى أن يُطلقوا عليه اسم چوميل نسبةً إلى الفرنسي چوميل الذي وَجه انتباه محمد علي إلى هذا النبات، ومن ناحية أخرى نجد البريطانيين يُطلقون عليه اسم قطن محو نسبة إلى الضابط التركي(العثماني) الذي يُقال أن چوميل رأي النبات لأول مرة في حديقته، وتُكمل رأيها فتقول: يبدو أن الفرنسيين ذاتهم كانوا يستعملون التسمية البريطانية قبل استعمالهم للتسمية الفرنسية، ففي الوقت الذي أُدخل فيه القطن طويل التيلة، أطلق عليه دروفتي قنصل فرنسا العام في مصر اسم قطن محو لا قطن جوميل، ولما كان قنصل الروسيا قد أطلق عليه أيضاً قطن محو، فإن هذا دليل آخر على أن اسم محو كان الأكثر شيوعاً لدى الأوروبيين في بداية الأمر على الأقل".

لكن في اعتقادي، أنَّ هذا رأي شخصي لهيلين آن ريڤلين؛ لأنَّ الرواية التي وجدت قبولاً واتفاقًا بين جمهور المؤرخين تُبلغنا أن چوميل رأي نبات القطن – وكان للزينة فقط – في حديقة محو بك، إذن چوميل هو صاحب الفضل الأول في اكتشاف هذا النبات.

وعلى الرغم من جودة قطن چوميل العالية والتي كانت تفوق أنواع أقطان أخرى عالمية، فإنَّ هذه الجودة قد تدهورت في عام ١٨٢٦، نتيجة لإهمال الفلاحين، إلا أنّ السبب الرئيس في تدهور هذه الجودة كان ناتجًا من أنَّ القطن كان احتكارًا حكوميًا، ولم يكن مُمكنًا احتجاز شيء من القطن لبيعه حُرًا في السوق، وقد كان يجب أن يُسلم كل القطن إلى شون الحكومة، بالأسعار التي كان يُحددها محمد علي، وفيما يلي بيان بهذه الأسعار في أعوام ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٣٤:

- ١٨٢٦	١٠٠- ١٥٠ قرشًا للقنطار
- ١٨٢٧	٤٠ - ١٤٠ قرشًا للقنطار
- ١٨٣٤ أردأ صنف	١٠٠ – ١٢٥ قرشًا للقنطار
- الصنف المتوسط	١٢٥ - ١٥٠ قرشًا للقنطار
- أجود صنف	١٥٠ - ٢٠٠ قرشًا للقنطار[١].

(١) هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٠٨.

بالإضافة إلى ذلك مَنح الأجانب أراضي لزراعة القطن، بشرط أنْ يتعهدوا بتسليم محصولهم إلى شون الحكومة بسعر ١٠ ريالات للقنطار، وفي النهاية أدّى ذلك إلى تدهور ثمن القطن في عام ١٨٣٧، إلى أن حدّد محمد علي أثمان القطن عام ١٨٣٩ بالأسعار التالية[(١)]:

- رتبة أولى ٢٠٠ قرشاً للقنطار
- رتبة ثانية ١٥٠ قرشاً للقنطار
- رتبة ثالثة ١٢٠ قرشاً للقنطار

(١) نفسه، ص ٢٠٨.

سياسة محمد علي الخارجية في تصدير القطن المصري في ضوء الاحتكار

قام محمد علي بطرح القطن المصري على السوق العالمي، في يدي بيتين تُجاريين هما بيت بريجز وشركاه Briggs & Co البريطاني وبيت فيوليه وجرابان Violierand & Graban السويسري وذلك عندما احتاج محمد علي إلى النقود لمواجهة نفقات الحرب ضد المتمردين في اليونان، فطلب من هذين البيتين أن يُقدما له نقوداً على حساب محصول القطن، وتلقّى بريجز وشركاه ٣٥,٠٠٠ بالة لبيعها في إنجلترا، وتلقى فيوليه وجرابان ١٥,٠٠٠ بالة لبيعها في فرنسا وإيطاليا.

ذهب صامويل بريجز إلى بريطانيا، وأقنع رجال الصناعة بقيمة قطن چوميل، وحصل من الحكومة البريطانية على شروط طيبة فيما يتعلق بنفقات الجمارك[١]، وكان سعر بيع القطن يتعرض لتقلبات شديدة، فالمحصول الأول بيع بسعر ١٦ دولاراً للقنطار، وعندما وصلت الأسعار إلى قمّتها في عامي الازدهار ١٨٣٥، ١٨٣٦م تراوحت الأسعار بين ٢٥، ٣٠ دولاراً للقنطار.

---

(١) أسرع محمد علي في إدراك المزايا السياسية لزراعة القطن، فقد عرض على بريطانيا كل محصول القطن في حالة نشوب حرب بينها وبين الولايات المتحدة آملا في أن يؤدي ذلك إلى حصوله على تنازلات من بريطانيا يستطيع أن يدعم بها أهدافه السياسية (باركر ٨ مارس ١٨٣٠ في محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٧٨ / ١٩٢)، انظر: نفسه: ص ٢٠٩، ٢١٠.

ثُمَّ أثَّرت الأزمة المالية الدولية التي نشبت في عام ١٨٣٧، في التجارة المصرية[١]إلى انخفاض سعر القطن إلى حوالي ١٠ دولارات للقنطار في عام ١٨٣٧، ثم حدث ارتفاع متوسط في عام ١٨٣٩، لتعود بعده الأسعار إلى الهبوط واضطر الوكلاء في أوروبا –الذين كان لديهم مخزون ضخم من القطن المصري– الذي كان راكداً في موانئ ليفربول وتريستا ومرسيليا، إلى السماح للمشترين باختيار ما يشترونه وأخذت الأسعار في الهبوط بإطراد، ففي عام ١٨٤٣، انخفض سعر القطن المصري إلى ٧ دولارات و٧٥ سنتًا، ثم أخذ يتقلب بعد ذلك، وما حَلَّ عام ١٨٤٨ حتى كان قد وصل إلى مستوى سبعة دولارات.

هذا ولم يوافق الباشا على عرض قَدَّمه الخواجة جبارة وبعض التجار باحتكار القطن، وأمرَ بوغوص بك بأن يُفهمم بلزوم شرائهم القطن من المزاد[٢]، وكان يَأمر ناظر التجارة بألا يُخرج قُطنًا إلى المُزايدة غير الذي بيع حتى يبلغ سعره منتهى المأمول.

---

(١) الأزمة حدثت نتيجة حروب محمد على في الشام، وسعيه للحصول على استقلال مصر عن التبعية العثمانية، وذهابه لأبعد من ذلك عندما حاول دخول القسطنطينية ١٨٣٨، والضغط الدولي عليه لإثنائه عن ذلك.

(٢) معيه تركي، دفتر ٥٩، مسلسل ٤٤٢، من الجناب العالي إلى بوغوص بك، ٢٤ ذو القعدة ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤.

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص١٩٣.

وقد ذكر كروشلي Crouchley رأيه في نظام الاحتكار الذي طَبقهُ محمد علي في مصر في كتابه " The Economic Development Of Modern Egypt" فقال: "خلال السواد الأعظم من حكم محمد علي، كانت تجارة الصادرات مُرتكزة في يد محمد علي؛ حتى يتحكم في النمو الاقتصادي للبلاد، ويجعل لمصر شخصيتها الاستقلالية عن الإمبراطورية العثمانية وقد جمع الباشا في يديه كلٍ من الأرض والمحاصيل والمنتجات الصناعية، ومن عام ١٨١٦ قام باحتكار الواحد تلو الآخر، وبحلول عام ١٨٢١، كانت المحاصيل قد تم تسليمها إلى مخازنه، واحتفظ لنفسه بحق بيعها للتجار والتصدير.

والمحاصيل هي: القطن، والسكر، والنيلة، ونبات الكتان (القُنب) والحرير، والأرز، والعسل، وبذر الكتان، وشمع العسل، والسمسم، وبذر الخس.

على الرُغمِ من قيامه بشراء هذه المحاصيل من الفلاحين بأسعار منخفضة، إلا أنه قد باعها للتجار بأسعار مرتفعة، وقد جَنى مكاسب وأرباح باهظة من سياسة الاحتكار هذه، التي أصبحت بحق الدعامة المالية لنظامه المالي، والمصدر الرئيس للدخل،

وقد استطاع من خلال هذا النظام فقط الصرف على الجيش والبحرية، إلا أن القنصل الفرنسي كتب في عام ١٨٢٤ جملة طريفة جداً حيث قال: "أنّ الباشا لديه عدد كبير من الجنود، ولا أعرف كيف يدفع لهم كلهم" بعد عامِ ١٨٢١، تَوسع النظام بشكل سريع؛ حتى سيطر الباشا على كل منتجات البلاد، خاصةً التي تصلح للتصدير.

الأثمان والمكاسب:

من وقتٍ لآخر كان محمد علي يقوم بإصدار الفرمانات بقصد تثبيت الأسعار، ولكنْ في كثيرٍ من الأحيان كانت هذه الأسعار خاطئة إلى حدٍ كبير ولا تدل على واقع وحقيقة أسعار السوق، لأنها كانت أقل بكثير من سعر السوق وقت إصدار هذه الفرمانات.

ويخبرنا منجن Mengin أنه في عام ١٨٢١، كانت قيمة ضريبة القمح ٣٠ قرشاً لكل أردب، بينما تقاضت الحكومة خمسين قرشاً، وحدث هذا أيضاً مع محصولي الفول والذرة؛ حيث كانت الضريبة المفروضة عليها عشرون قرشاً، في حين فَرضت الحكومة على الأردب الواحد مبلغ ثلاثين قرشاً للفول واثنين وثلاثين قرشاً للذرة، ونَتج عن هذا كله أن وصلت أرباح الميزانية من الاحتكارات المختلفة في عام ١٨٢١ إلى ٣٤٠ ألف جنيه.

أمثلة أخرى على الأرباح التي جناها محمد علي من سياسته، نجدها وبصورة واضحة مُتمثلة في محصول القطن الذي استقر سعر شراؤه من الفلاحين ولسنوات طويلة عند مائة قرش (خمسة ريالات) للقنطار، بينما تراوح السعر الذي باعت به الحكومة للتجار بين ٢٠ و٣٥٠ قرشًا عام ١٨٣٥.

وقد ارتفع ثمن بيعه لأكثر من ٦٠٠ قرش للقنطار الواحد، بينما دفع محمد علي للفلاحين عند شرائه ٢٠٠ قرشًا فقط، وفي عام ١٨٣٦ بلغت الأرباح الكلية من سياسة الاحتكار حوالي ٧٥٠ ألف جنيه[(١)]".

ولإعطاء فكرة تقريبية عن الأرباح التي يُجنيها الباشا من نظام الاحتكار سنتخذ من عام ١٨٣٦ مثالاً[(٢)]، ثم نحاول معرفة الفرق بين الأسعار التي اشترى بها الباشا، والأسعار التي باع بها (أي الأرباح الصافية التي عادت على الحكومة):

---

(١) Crouchley. A.E, The Economic Development Of Modern Egypt, Green and Mans, ١٩٣٨, pp. ٨٥- ٨٧.

(٢) تقرير الكونت دوهاميل إلى نسلرود وزير خارجية الروسيا في ٦ يوليه ١٨٣٧، بناء دولة مصر محمد على، ص ٣٥٢.

-كان الكونت دوهاميل ياورًا للقيصر نيقولا الأول، وقد وصل الإسكندرية على الأبريق الحربي الروسي أوليس Ulysse من القسطنطينية في ١٣ يناير ١٨٣٤ بعد رحلة استغرقت ٢٢ يومًا.

	ثمن البيع بالقروش	ثمن الشراء بالقروش	صافي الربح بالقروش
الحنطة ١٩,٤٢٦ إردبًا	٩٩٠,٧٢٦	٦٩٩,٣٣٩	٢٩١,٣٩٠
الفول ١٤,٧٧٤ إردبًا	٨٠٩,٨٢٠	٣٥٣,٣٧٦	٤٥٦,٤٤٤
الشعير ٢٤,٩٥٧إردبًا	١,٥٧٢,٢٩١	٥٩٨,٩٦٨	٩٧٣,٣٢٣
الأرز ١١,١٩٢ إردبًا	٣,٥٤٧,٨٦٤	١,٣٩٩,٠٠٠	٢,١٤٨,٨٦٤
القطن ١١٠,١٤٠ إردبًا	١٠٧,٠٢٩,١٢٠	٤٨,٦٤٩,٦٠٠	٥٨,٣٧٩,٥٢٠
الصمغ ١٥,٣٢١ قنطار	٣,٢١٧,٤٨٠	٧٦٦,٣٧٥	٢,٤٥١,١٠٥
بذر الكتّان ٢٧,٢١٧ إردبًا	٢,٩٩٣,٨٧٠	١,٦٣٣,٠٢٠	١,٣٦٠,٨٥٠
نيله ٨٤,٦١٦ أقة	٥,٥٨٤,٦٥١	٣,٣٨٤,٦٤٠	٢,٢٠٠,٠١١
أفيون ٨,٦٤٢ أقة	١,١٦٦,٦٩٣	٨٦٤,٢٠٠	٣٠٢,٤٩٣
المجمـــوع	**٦٨,٥٤٦,٠٠٠ قرش أي ما يُعادل ١٣٧,١٢٨ كيس**		

وهناك دليل آخر أورده الكونت دوهاميل في تقريره، على الربح الفاحش الذي كانت تُجنيه الحكومة من بيع المحاصيل الزراعية المختلفة والاتجار فيها، وذلك في عام ١٨٣٦ أيضاً[١]:

المحصول	السعر الذي اشترت به الحكومة بالقروش	متوسط السعر الذي باعت به الحكومة بالقروش
الفول (الإردب الصغير)	٢٤	٥٥
الشعير (الإردب الصغير)	٢٤	٦٣
القمح (الإردب الصغير)	٣٦	٥١
بذر الكتان (الإردب)	٦٠	١١٠
القطن من الدرجة الأولى والقنطار منه مائة رطل	٢٠٠	٤٤٠
الكتان من الدرجة الأولى والقنطار منه ١٢٥ رطلاً	١٥٠	١٨٠
الأفيون من الدرجة الأولىأقة	١٠٠	١٣٥
أرز قش(إردب الأرز الرشيدي ٢٣٠ أقة ينتج ١٣٦ أقة بعد ضربه)	١٢٥	٣١٧
	صافي الربح لخزانة الحكومة ٦٣٢ قرشاً لكل قنطار أو إردب	

(١) نفسه، ص ٣٢٣.

من الجدول السابق نلاحظ أنّ:

حصلت الحكومة من كل إردب فول صغير أو شعير على صافي ربح ٣١ و٣٩ قرشًا على التوالي، ومن القمح على ١٥ قرشًا للإردب، أمّا القطن والكتان فكلاً منهما قد حقق صافي ربح قدره٢٤٠و ٣٠ قرشًا على التوالي، وبذر الكتان قد حقق الإردب منه خمسون قرشًا، أمّا الأرز والأفيون فقد حقق كلاً منهما صافي ربح للأقة ١٩٢، و٣٥ قرشًا.

وقد استطرد دوهاميل في شرح وجهة نظره عن نظام الاحتكار في مصر بالتفصيل عندما ذكر في تقريره أنّ "الاحتكار ليس مجهولاً في مصر؛ إذ يتولى وكلاء الحكومة بيع البُن والنيلة للاستهلاك المحلي[1]، ويُباع الصنفان في مصر بأسعارٍ أعلى بكثير مما يُباع به في أهم جهات البحر المتوسط، وكان من أثر ذلك أن نشطت حركة التهريب نشاطًا كبيرًا.

(١) حصل الإنجليز منذ عهد قريب على فرمان من الباب العالى يتيح لهم استيراد البن الأمريكى، في كل الأقطار الخاضعة لحكم محمد على، ولكن لما كان الباشا يطيب له أن يمنح أي شعب امتيازًا ينجم عنه خسارة لغيره من الشعوب(رأي دوهاميل)، فقد أصدر في الحال أمرًا يقضى بأن يكون استيراد البن الأمريكى إلى مصر وسوريا مُباحًا لجميع الأوروبيين بلا استثناء، ومن المحتمل أن يؤدى ذلك إلى تعديل النظام المعمول به الآن في احتكار البن اليمنى (نفسه، ص ٣٤٨).

فقد عُرف أن بعض التجار يشترون النيلة والبُن عن طريق المزايدة العلنية؛ على أن يقوموا بتصديرها للخارج، ثم يشحنوها فعلاً في السفن المعدة لذلك، ويعملون بعد ذلك على إعادة هذه البضائع إلى البلاد الأجنبية خِفية، فيستفيدون من وراء هذه العملية القائمة على الغش ربحًا يُعادل مائة في المائة".

جنى محمد علي أرباحًا طائلة من الاحتكار الذي كان الركيزة الأساسية لسياسته المالية وأداته لتجهيز جيشه وأسطوله والإنفاق على حملاته الحربية، وفي ظل هذا النظام الاحتكاري أصبح محمد علي في الواقع، الوحيد الذي يمسك بزمام حركة التصدير في مصر، إذ كان مِقدار ١٩/٢٠ من تجارة الصادر حِكرًا عليه.

تطور نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي في الوقت الذي كانت فيه التجارة الحرة قد وطدت أقدامها في أوروبا، خاصةً وأنّ ازدياد الإنتاج في إنجلترا قد استلزم محاولة الحصول على فرص تجارية متزايدة، وجعل الحكومة الإنجليزية تسعى إلى دراسة أحوال التجارة في شتى أنحاء العالم، بهدف إعادة النظر في المعاهدات القائمة، والحصول على أحسن الشروط للتجارة البريطانية(١).

(١)أحمد عبد الرحيم مصطفى: عصر حككيان، مركز التاريخ ووثائق مصر المعاصرة– مصر النهضة، ١٩٩٠، ص ٣٦، ٣٧.

قام محمد علي ببيع محاصيله المختلفة بأكثر مما تم ذكره في التقارير والأرقام السابقة، كما تشير أوراقه، فالقمح الذي يشتريه من الفلاح بسعر ٢٦ قرشًا ولا يزيد عن ٢٧ قرشًا للأردب كان يبيعه بسعر خمسة ريالات فرنسية للأردب الواحد[(١)](٧٥ قرشًا)، ووصل سعره إلى ١٨٠ قرشًا للأردب في بعض السنوات.

الشعير الذي يُشترى الأردب منه بسعر ٢٤ قرشًا كان يبيعه بـ ٢٨ قرشًا[(٢)] ووصل سعره إلى ٧٢ قرشًا، والفول الذي يشترى الأردب منه بسعر ١٨ قرشًا كان يبيعه بـ ٥٠ قرشًا[(٣)]، ووصل سعره إلى ٨٠ قرشًا[(٤)] والأرز الذي كان يُشترى الأردب منه بسعر ١١٢ قرشًا كان يبيعه بـ ٢٥٠ قرشًا[(٥)]،

---

(١) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٤ ملخص الوثيقة التركية رقم ٤، من الجناب العالى إلى بوغوص بك، ٥ محرم ١٢٤٤هـ/١٨٢٨.

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٢) ديوان التجارة والميعات: محفظة ٥، من الجناب العالى إلى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات، ١٣ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٦.

(٣) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٥، من الجناب العالى إلى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات، ١٣ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٦.

(٤) جريدة الوقائع المصرية، العدد ٦٨، ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦.

(٥) ديوان التجارة والميعات: محفظة ٥، من الجناب العالى إلى أرتين بك مدير التجارة والمبيعات، ١٣ رمضان ١٢٦٢هـ/١٨٤٦.

ووصل سعره ٤١٣ قرشًا، والقطن الذي كان يُشترى القنطار منه بسعر ٢٠٠ قرشًا[١] كان يبيعه بـ ٤٦٠ قرشًا[٢]، والكتان الذي يُشترى القنطار منه بسعر ٧٤ قرشًا كان يبيعه بـ ٢٧٧ قرشًا، وملح البارود الذي كان يستخرج كميات كبيرة منه من الأرض بلا ثمن كان يبيعه بسعر ٧٥ قرشًا للقنطار[٣].

مع ملاحظة المقادير الضخمة التي كانت تُصدّرها الحكومة من هذه الأصناف وغيرها، أدركنا السبب الذي من أجله اُحتكرت معظم صادرات البلاد في ذلك الوقت:

فالقطن وحده بلغ المُصدّر منه في بعض السنوات ٢٠٠,٠٠٠ بالة سنويًا[٤]، والقمح وصل المصدر منه في بعض السنوات إلى مليونًا من الأرادب[٥].

(١) جريدة الوقائع المصرية، العدد ٦٨، ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات، محفظة ٥، من الجناب العالى إلى بوغوص بك، ١٧ رجب ١٢٥٩هـ/١٨٤٣.

(٣) أحمد الدماصى: المرجع السابق، ص ٢٢٤، ٢٥١.

(٤) جاء بتقرير بوالكمت أن محمد علي بفضل محصول القطن وحده، رفع قيمة الإنتاج السنوي في مصر بما يزيد على السدس (نفسه، ص ٢٥٢).

(٥) صدّر محمد علي من القمح في عام ١٢٣٩هـ/١٨٢٣ مائة أردب (ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ١ مُكاتبة من الجناب العالي إلى الخواجه بوغوص، ١٦ ربيع آخر ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م)، انظر: نفسه، صفحة ٢٥٢.

أمّا الفول فقد وصل المُصدَّر منه في بعض السنوات ٨٠٠,٠٠٠ أردب سنويًا، والشعير ٥٦٠,٠٠٠ أردبًا، والذرة ٨٥٠,٠٠٠ أردبًا، والأرز ١٣٦,٠٠٠ أردبًا والكتان ٥٥,٠٠٠ قنطارًا[١].

وفي ختام تناولي للاحتكار وأثره على تجارة الصادر، يجب أن أُورد رأي محمد علي نفسه في هذه السياسة، كما جاء في تقرير البارون دي بوالكمت[٢](١٧٩٦ – ١٨٦٣)Baron de Boislecomte:

دار حديث بين محمد علي والبارون دي بوالكمت في القاهرة، عندما أبلغه بوالكمت أنَّ الاعتداء على الملكية واحتكار التجارة عَقبة في طريق الرخاء القومي الصحيح.

فأجابه الباشا بقوله "إنني أُدرك ما يَجول في خاطرك، ولكنك لو بقيت معنا وقتًا كافيًا وهذا ما أتمناه لتَغير رأيك، اصغْ إلىَّ قليلاً، إنَّ علىَّ أنْ أحكم شعبًا أظهر صفاته الكسل والجهل، وسوء النية، فإذا لم أحمله على العمل بقى عاطلاً، إذ ما حاجته أنْ يعمل وفي استطاعته أنْ يعيش ببضع بارات في اليوم؟!، فإذا ما حَصلَ عليها فإنَّه لا يفكر في شيء سوى أن يكونَ سعيدًا بتزجية الوقت دون أن الخديوي عملاً قط.

---

(١) أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٢) دبلوماسي تم إرساله من قِبل الشئون الخارجية الفرنسية إلى الامبراطورية العثمانية في مهمة خاصة، من أجل مراقبة الأحداث، والتوسط لحل المشكلات التي حدثت نتيجة الحرب التي شنها محمد علي على السلطان العثماني، انظر:

http://www.j-humansciences.com/ojs

أمّا الطريقة التي أسلكها فإننى أُكَوّن رويداً رويداً رجالَ كدٍ وكدح، وسوف ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبح العمل عادة فيهم، لقد استوليت على كل شىء، ولكني فعلت ذلك لأجعل كل شىء منتجاً، إنّ الغرض هو الإنتاج فمن يستطع ذلك غيري ؟ من قدّم الضمانات اللازمة ؟ ومن أشار بالطرق التي يجب اتباعها ؟ وبالمزروعات الجديدة التي يجب إدخالها ؟ من سواي أمكنه أن يحملَ الشعب على أن يُشارك أوروبا تلك العلوم والآراء التي كانت سبب تفوقها ؟ أتظن أنّ أحداً في هذه البلاد، مَرّ بخاطره يوماً أن يُدخل فيها القطن والحرير والتوت ؟ انظر إلى تركيا (الدولة العثمانية) إنّ السلطان يملك أغنى بلاد العالم، لكنه لا ينتفع منها بشئٍ على الإطلاق؛ بل إنها الآخذة في التدهور من جميع النواحي، فليَدع لي حرية العمل وأنا أزعم بعد خمسِ سنواتٍ أنْ أُسلم إليه جيشاً وأسطولاً، وأدفع جميع ما عليه من أموالٍ مُتأخرة، وأُسدد للروس كل مالهم قبله من ديون، وبذلك تصبح تركيا (الدولة العثمانية) دولة قوية، يُحسب لها حساب في كل العالم من جديد.

إنّ تُجاركم يجأرون بالشكوى، ويقولون إنّ عليّ أنْ أترك التجارة حرة إذ أنّي ألحق بهم أفدح الأضرار، بسبب سياسة الاحتكار، غير أنّي إذا لم تَخنّ الذاكرة، لم أجد في الإسكندرية حين قَدِمت إلى مصر سوى ثلاثة من الأوروبيين يَنُم مظهرهم على أنهم في أسوأ حال، أمّا اليوم فإنّ الإسكندرية غاصة بالتُجار الأوروبيين حتى أنها لتبدو مدينة أوروبية، هؤلاء التجار يقتنون الجياد الأصيلة والمنازل الأنيقة ويعيشون عيشة الترف والنعيم.

أتدري ماذا كان يحدث لو أخذت بوجهة نظرهم؟ إذن لألحقوا الخراب والدمار بالبلاد ولكان الإفلاس نصيبهم، لقد كانوا يريدون استغلال جهل الفلاحين، لكنني لا أرضى بهذا الاستغلال من ناحية، فضلاً عن أنهم سيكونون ضحية جهل أبناء العرب وسوء نيتهم من الناحية الأخرى ؟ إذ أنهم سيغشونهم في جميع الصفقات، ولن يُقدموا إليهم ما هم في حاجة إليه؟ فلو طلبوا قُطناً أو نيلة لقدمت إليهم الحنطة، وكان من الطبيعي أنْ يرفضوا تسليمها فتهوى أثمانها إلى الحضيض، ولا يَجد الفلاح ما يسد نفقاته.

أمّا الطريقة الثانية التي اتبعها معه فتكفل له قليلاً من الربح؛ غير أنها تضمن له بيع محصوله، كما أنّ الأسعار التي اشترى بها تسمح له بربح معقول، بل لقد حدث في بعض الأحيان، كان القمح يُباع في السوق بثمن يَقل كثيراً عن الثمن الذي اشتري به من المنتجين، فكان الجميع يحضرون إلى القمح لتسديد المتأخر عليهم من الضرائب دون أن يتكلفوا غير القليل من النفقات، يجب أن نقود هذا الشعب كما يُقاد الأطفال، لأننا إذا تركناه وشأنه فسيعود إلى حالة الفوضى التي انتشلته منها، ولو كففت للحظة عن قيادته لتردّى في وهدته مرةً أخرى[1]".

---

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٢٣٥، ٢٣٦.

وفي تعليقي على هذا الحديث الذي دار، ورأي محد علي في سياسة الاحتكار التي كان ينتهجها، أرى أن محمد علي حكم مصر بحنكة التاجر أولاً، ولهذا جعل من مصر قوة اقتصادية كبيرة استفاد هو من هذه السمعة في تحقيق أطماعه السياسية.

وإذا كان له الفضل في بناء مصر الحديثة، فهذا بلا شك أمر لا خلاف عليه، لكنّ إمكانات المواطن المصرى، وبخاصة في توظيف كل ما يقع تحت يديه من معلومات في شتّى المجالات، هي التي جعلته صاحب الفضل الأول، وليس ما يزعمه محمد علي من أنّ هذا الشعب كسولاً ويجب أن يُقاد كالأطفال، فليس كل الشعب فلاحون؛ حتى الفلاحين إذا أُعطوا كل الإمكانيات الزراعية المُتاحة، وبدون إرهاقات ضريبية فوق كاهلهم، كانوا سيصبحون ذوي شأنٍ آخر وليس كما يتحدث عنهم بلهجة السخرية تلك.

الوكلاء التجاريون ودورهم في تنشيط التجارة

قادت الزيادة في المنتجات والمحاصيل إلى أنْ قام محمد علي، بالبحث عن أكثر الطرق والوسائل ربحاً في البيع. في البداية قام بالبيع مُباشرةً مع عدد قليل من التجار الأجانب داخل البلاد، وعند جَني أول محصول للقطن في ١٨٢٢، قام ببيعه في الخارج خاصةً لإنجلترا، وأخذ ثمن البيع لحسابه الخاص، وقد قام صمويل بريجز بدور الوسيط في عملية البيع بين محمد علي والحكومة الإنجليزية، وتم تأسيس بيت تجاري إنجليزي في الإسكندرية[١].

كما قادت جودة هذا القطن، إلى نمو سريع في أعداد التجار الإنجليز في الإسكندرية، وتُخبرنا التقارير أنه في عام ١٨٢١، كان هناك تاجر واحد فقط هناك، أمّا في عام ١٨٢٤ وصل عددهم إلى نحو خمسة تجار.

(١)Crouchley,Op.cit, p. ٨٧, ٨٨.

وفي عام ١٨٢٨، حاول محمد علي أسيس وكالات تجارية في الخارج لبيع محاصيله مباشرةً إلى العملاء والتجار الأجانب، إلا أنَّ وكالاته لم تَحظى بالثقة المطلوبة للاستمرار، لكنْ أثناء الحروب النابليونية (١٨٠١- ١٨١٥)، قامت الحكومة الإنجليزية بتعيين وكلاء تجاريين لها في مصر لشراء القمح، إذن وجود هؤلاء الوكلاء ليس بجديد على التجارة المصرية، بل بدأ مع بدايات القرن التاسع عشر، ومن أوائل الشركات التجارية التي ظهرت في مصر شركة بريجز وثيربرن **Briggs and Thurburn**، التي كان لها بعد ذلك دور حيوي في نقل القطن المصري إلى المصانع الإنجليزية.

ظل هؤلاء الوكلاء يقومون بدورهم الحيوي طيلة حكم محمد علي، وأصبحوا في تزايد مستمر، حتى أن روبرت ثيربرن (١٧٨٤ – ١٨٦٠) أورد في تقريره[(١)] بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٨٣٧ قائمة بأسعار التجار المُقيمين في الإسكندرية في تلك الفترة، وهم (من الإنجليز):

---

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص٥٤٢، ٥٤٣.

- تُورد إحدى الوثائق أنه "تم انتخاب شخص من رعايا الإنجليز، بدلاً من الخواجة تايلور الذي خَلصت مدته كرئيس لمجلس التجار بالإسكندرية، صار انتخاب الخواجة هوج طرنة عِوضاً عن الخواجة تايلور، انظر:

- ديوان التجارة والمبيعات: صادر، ٥٣٠٢ ج١، ٢٠رمضان ١٢٦٢هـ إلى ٣ شعبان ١٢٦٣هـ، في ٢٦ صفر ١٢٦٢هـ، نمرة ١٣١.

١- F. Bussietta، تاجر مالطي "حماية إنجليزية "

٢- كوريس S.cortis، تاجر مالطي "حماية إنجليزية"

٣- كيزي ومالات Casy & Maline، من التجار الإنجليز

٤- فرند J.friend، وسيط في شراء السفن الإنجليزية

٥- جالوي وتيبالدي وشركاؤهما Galloway & Tibaldi من التجار الإنجليز

٦- هاريس وشركاؤه Harris، تجار إنجليز

٧- جويس ثيربرن وشركاؤه Joyce Thurburn، من التجار الإنجليز

من العرض السابق نرى أنَّ، في تلك الفترة كانت توجد في الإسكندرية ثمانِ بيوتات تجارية لتجار إنجليز و٤ بيوت تجارية لتجار غير إنجليز، لكنهم تحت الحماية الإنجليزية، وبهذا يكون إجمالى هذه البيوت ١٢ بيتًا تجاريًا .

كما كان للقنصل الإنجليزي في مصر ونوابه دورٌ حيوي في تفعيل وتنشيط التجارة بين مصر وإنجلترا، وقد أورد وليام هودجسون William Hodgson في تقريره[١] عن القنصليات وكيفية تنظيمها، تنظيم القنصلية الإنجليزية، التي اتخذها مثالاً لما يجب أنْ تكون عليه القنصلية الأمريكية، وكان الهيكل التنظيمي لها كما يلي:

(١) الليفتينانت كولونيل باتريك كامبل مندوب بريطانيا وقنصلها العام ومرتبه ٨٠٠٠ دولاراً

(٢) جناب المحترم ثيربرن قنصل بريطانيا في الإسكندرية ومرتبه ٢٥٠٠ دولاراً

(٣) سكرتير خاص مرتبه ٨٠٠ دولاراً

(٤) مأمور (مع الرسم) مرتبه ٦٠٠ دولاراً

(٥) مُترجم أول مرتبه ٨٠٠ دولاراً

(٦) مُترجم ثانٍ مرتبه ٤٠٠ دولاراً

(٧) قَوّاصان (حارسان تركيان مرتب كلٍ منهما ٢٠٠ دولاراً في السنة)

(٨) مراسله (اثنان مرتب كلاً منهما ١٢٠ دولاراً)

---

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٢٧٠.

- وليم هودجسون من أعضاء السفارة الأمريكية، رأت حكومته أنْ تَعهد إليه بمهمة خاصة في مصر، فأصدر إليه لويس ماكلين Louis Maclane وزير الخارجية الأمريكية في ١٠ أكتوبر ١٨٣٣، تعليمات تقضي إليه بالذهاب إلى مصر، للوقوف على ما يمكن تحقيقه من إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر.

إذن مجموع ما يتقاضاه موظفو القنصلية الإنجليزية في مصر ١٣,٧٤٠ دولاراً[١].

ولأهمية هؤلاء التجار ودورهم الحيوي الذي لعبوه في التجارة الخارجية المصرية، تُشير إحدى الوثائق لأمر منه (محمد علي) إلى كَتخدا بك[٢] (رئيس الديوان الخديوي) يُبلغه فيها "بإنشاء مجلس من مجموعة من التجار الإفرنج، هم الخواجات بختي وأخيه بطروس ورشنو ونوجانغي وبوجانتي ولورا توري، تحت إدارة وإشراف الخواجه باغوص الترجمان؛ للنظر في شكاوى التجار الإفرنج، وتعاملاتهم مع الخزينة المصرية وسُمى بمجلس التجار والبيوعات"[٣].

---

(١) إحصاء من عمل المؤلف.

(٢) كتخدا لقب وظيفي يُنطق بفتح الكاف وضم الخاء في التركية، كتخدا من الفارسية كد خدا وهي تتكون من مقطعين كد بمعنى البيت وخدا بمعنى الرب والصاحب، فالكتخدا في الأصل هو رب البيت ويُطلقها الفُرس على السيد الموقر، وعلى الملك وأطلقها الترك على الموظف المسؤول، والوكيل المعتمد والأمين والعَريف والنقيب والرئيس، ومنها الكخيا التي نحتها الترك نحتًا مرتجلاً منها وتجمع كتخدا على كواخي، انظر:
- مصطفي بركات: الألقاب والوظائف العثمانية(١٥١٧-١٩٢٤)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة/ ٢٠٠٠، ص ١٤٤.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، ١٢ شعبان ١٢٣٥هـ / ١٨١٩.
- رءوف عباس حامد: المرجع السابق، ص ٢٨.

وهناك عوامل أخرى ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية من أهمها:

الأشوان:

إنّ الأشوان في عصر محمد علي كانت معظمها رديئة التهوية، مما كان يؤدى إلى تلف بعض الحبوب عند تراكمها في هذه الأشوان، هذا بالإضافة إلى أنّ الفئران كانت تجد في أشوان محمد علي مرتعًا خصبًا.

فتحكي لنا الوثائق أنّ محمد علي كان يضطر إلى بيع بعض الحبوب التي تعرضت للتلف لتراكمها في الأشوان بأسعار زهيدة، فتذكر إحدى الوثائق أنه عندما انتاب السوس تسعة آلاف أردب من القمح، أمر محمد علي ببيعه في المزاد للأهالي بثمن منخفض بلغ ثلاثين قرشًا للأردب(١).

وتسرد لنا وثيقة أخرى أنّ الفئران كانت تسبب لمحمد علي الكثير من القلق، فقد اشتكى من أنها أكلت أغلب بذور الكتان في أقاليم الصعيد، حتى أنه طلب من مأموري أقاليم وجه بحري صرف بعض التقاوي من أقاليمهم إلى أقاليم الصعيد(٢).

---

(١) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات: محفظة رقم ١٨، من الجناب العالي إلى البشمعاون، ٢٣ جمادى أولى ١٢٥٨هـ.

- عبد المنعم إبراهيم الجميعى: عصر محمد علي"دراسة وثائقية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ٢٠٠٣، ص ٢٥.

(٢) ديوان التجارة والزراعة والمبيعات: محفظة رقم ٤، من الجناب إلى بوغوص بك ناظر التجارة، ١٢ ربيع أول ١٢٤٣هـ. - نفسه، صفحة ٢٥ .

وقام محمد علي بإسناد مهمة التفتيش على الأشوان في وجه بحري إلى أبنه؛ لكي يضمن تفتيشه على الوجه الأكمل، وضمان نقل الصورة له كاملة دون مُغالطة أو تزييف؛ لكي يُسارع في مُعاقبة من أهمل وارتكب أخطاء في عملية تخزين المحاصيل(١).

أصدر محمد علي لائحة، يقوم مفتشو الأشوان ومعاونوهم في السير على بنودها؛ لضمان جَرد الأشوان الكبيرة والصغيرة بمنتهى الدقة، وعدم الرعونة، ومُجازاة من يتوقع مخالفته لأعمال الجرد(٢)، وقد كان يهتم بالإستعلام عن قلة ورود المحاصيل إلى الأشوان، كما حدث مع محصول عام ١٢٣٨هـ، الذي تَصادف قلة وروده إلى الأشوان الميرية مع بداية شهر رمضان، ويطلب الإيضاح والتحقيق في هذا الأمر(٣).

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي: مخطوط، دار الكتب / تاريخ تيمور، ج٢ / رقم ٢٨٦١٠، ٥٧٦ صفحة، ٧ جمادى أولى ١٢٥١هـ.

(٢) رءوف عباس حامد وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، دار الكتب والوثائق القومية، المجلد الثانى، ص ١٤، ٢٠٦ .

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مخطوط، ج١ / ١٦ ذو القعدة ١٢٣٩هـ.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ١٢٦.

المكاييل والموازين:

تذكر الوثائق بأنه كان هناك اختلال وعدم انتظام في أحوال المكاييل والموازين المصرية، في ذلك الوقت؛ نظرًا لأنها كانت تَتمثل فيها صفات البداوة والتقدم، فضلاً عن أنها كانت تتغير طبقًا لتشريعات لعبت بها الأهواء.

ونظرًا لقِدم هذه المقاييس والمكاييل، وإمكان حدوث تلاعب فيها من قِبل بعض التجار[1]، فقد أخذ قلم التجارة الداخلية في البحث عن طريق يمكن من خلاله إصلاح هذا الخلل، فقد قرر توحيد الموازين والمكاييل المستعملة في وزن الأصناف؛ على أعتبار أنّ القنطار ستةٌ وثلاثون أقة[2].

(١) على سبيل المثال ظهر عجز في عُبوات الأرز المقرر نقله من رشيد إلى أشوان الإسكندرية، بواقع أقتين على كل زنبيل، انظر:

- عبد المنعم الجميعى: المرجع السابق، ص٤٦.

(٢) ديوان التجارة والمبيعات: محفظة ٧، من الجناب العالي إلى بوغوص، ٢٩ شوال ١٢٥٠هـ.

- نفسه، ص ١٦ .

- وقد ذكرت هذه الوثيقة في مخطوط الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، ج١، رقم ٢٨٦٠٩، وأوردت في كتاب الأوامر والمكاتبات الصادرة، المجلد الأول، ص ٤١٦.

ولكن نظراً لأنّ هذا القرار لم يضع في الحسبان اختلاف وزن الأقة من صنف إلى أخر، فقد أستقرّ الأمر بعد ذلك على تصنيع مكاييل وموازين جديدة، بمصنع الخواجة سيمن وشركاه ببرلين[1].

وقد شدد محمد علي على عقاب كل من يغش في المكاييل والموازين بالجلد عشرة كرابيج في المرة الأولى، وخمسة وعشرين في المرة الثانية، وخمسين في الثالثة، وفي الرابعة يُرسل الشخص إلى الديوان الخديوي؛ لتقرير مصيره، حتى الأوروبيين لم يسلموا من عِقاب محمد علي، فقد طلب إرسال من يقوم منهم بهذا الفعل إلى الديوان الخديوي دون مسه بشيء[2].

---

(١)ديوان التجارة والزراعة: عربي في ٩ شوال ١٢٩٢هـ، ص ٦ (نفسه: ص ١٦).

- صدر بناء على ذلك أمر عالٍ بإرسال "مسيو نيل" ناظر قسم التجارة الداخلية إلى بحربرا، لعمل العقد اللازم بين الحكومة المصرية والمصنع الألمانى، وقد بلغت تكاليف ذلك قرابة ١٣٤ ألف فرنك.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة، مخطوط، ج٢، ٢٠ جماد آخر ١٢٥١هـ (رءوف عباس حامد، المجلد الثاني، ص ٢٥).

النقود:

أولى محمد علي منذ بداية توليه الحكم، اهتماماً شديداً بعملية صك النقود، وتوحيد فئاتها المختلفة في حركة البيع والشراء، ومحاربته الدائمة للغش في عملية التداول أو التلاعب بها.

وهناك العديد من الوثائق التي تدل على هذا الاهتمام الكبير، والحرص الشديد **نذكر منها:**

- وثيقة تُوضح صدور أمر منه (محمد علي) بقبول العديد من المسكوكات بفئات مُعينة منها على سبيل المثال، ريال فرنسا ويساوي ٩ قروش[١]، أمّا المحمودية فيساوي ٣٧ قرشاً و٢٠ بارة، ليتم التداول بها بين الناس[٢].
- وثيقة أخرى[٣] تُورد أمر منه إلى كتخدا بك (رئيس الديوان الخديوي) بالتشديد على التجار الصيارفة الذين يُبالغون في زيادة الفئات المُقررة في تَداول العملة عن النظام المعمول به، في حالة عدم انصياعهم للتعليمات تكون العقوبة طردهم من القطر المصري.

---

(١) ذكر الدكتور أحمد الدماصي أن الريال الفرانسه يساوي ١٥ قرش في كتابه "تاريخ مصر الاقتصادي".

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج١، ٢٥ ذى الحجة ١٢٣٣هـ (رءوف عباس، المجلد الأول، صفحة ٢٥).

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج١، ٢٩ صفر ١٢٣٩هـ.

- وثيقة ثالثة[1] تذكر احتيال طائفة الصيارفة من اليهود، والأوروبيين على الناس بزيادة الفئات المقررة لتداول العملة، ويطلب من كتخدا بك جمعهم في مكان واحد وتلاوة أمر الامتثال للتعليمات عليهم، وإنْ لم يفعلوا، يتم نفيهم وعائلاتهم بدون أدنى تسامح، كما حرص محمد علي على صك عملات جديدة بهدف إنعاش السوق المصري، وذلك طِبقًا لمسكوكات ضربخانة الآستانة[2].
- وثيقة أخرى[3] يُبين فيها محمد علي، أنواع المسكوكات الجاري صكها من الفضة بالآستانة وهي خمسة أنواع: "القطعة ذات الخمسة قروش، والقطعة ذات القرشين ونصف، والقطعة ذات العشرين فضة، والقطعة ذات القرش الواحد، والقطعة ذات العشرة فضة، باعتبار الدرهم الواحد أربعين فضة".

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر، ج١، ٢٩ صفر ١٢٣٩ هـ.
(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج١، ١٩ شعبان ١٢٤٣ هـ.
(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج١، ٢٨ رجب ١٢٤٤ هـ.
- رءوف حامد: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ١٠٢، ٢٠٥، ٢٤٨.

والغريب في هذا أنه رفض تناول هذه الأنواع في مصر؛ لأنَّ العملة المتداولة في مصر هي الريال الفرانسة، وهذه الوثيقة تدل على أنه كان يمتثل ظاهرياً فقط للأوامر والفرمانات الصادرة من الآستانة، إلا أنه كان يُنفذ سراً ما يراه في مصلحته ومصلحة خزانة الدولة.

تحكي لنا وثيقة أخرى[١] اهتمامه الشديد بعدم زيادة قيمة العملات المتداولة بين الناس؛ لدرجة تعيينه جواسيس في المناطق المختلفة؛ لاكتشاف من يقوم بتداول الريال الفرانسة بزيادة عن قيمته سبعة فضة، وإعدام من يقوم بمثل هذه الأفعال.

كما حذر محمد علي من الغش في وزن المسكوكات بهدف الربح، ومن يقوم بهذا الفعل، أو هذه الحيل التي تُنزل من قيمتها، يجري تنزيل القيمة حسب النقصان، كما أرسل أوامره لجمارك الإسكندرية ودمياط ورشيد بعدم تهريب العملة المصرية إلى الخارج[٢]، وهناك العديد من الوثائق الأخرى التي تُخبرنا بأهمية النقود بالنسبة لمحمد علي في تسيير عملية التجارة، وجهوده الدائمة لمحاربة الغش وتثبيت قيمة العملات المختلفة .

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر، ج١، ١٥ ذو القعدة ١٢٤٥هـ .

- رءوف حامد: المرجع السابق، المجلد الأول، ص٢٩٣.

(٢)الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر، ج٢، ٢٢ جماد أول ١٢٥٥هـ.

- رءوف عباس، المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ٣٤٥، ٣٤٦.

النقـــل البحـــري

"عندما تولى محمد علي حكم مصر، لم تظهر اهتماماته البحرية في ذلك الوقت؛ نظراً لعدم خضوع السواحل الشمالية المصرية لحكمه، إذ كانت خاضعة مباشرةً لإشراف الباب العالي.

ولكن لم يلبث هذا الوضع أن تَغير نتيجة لحملة فريزر على مصر ١٨٠٧؛ لأن اتفاقية الجلاء التي وُقعت بين محمد علي وقائد الأسطول البريطاني نَصّت على تسليم قلاع الإسكندرية بما فيها من معدات وذخائر إلى مندوبي محمد علي، وبذلك أصبح يُسيطر على مصر كلها بما فيها الشواطىء الشمالية، وقد صدر فرمان في عام ١٨٠٩، بإلحاق تلك السواحل لحكمه، ومن ثَمّ بدأ اهتمامه بالبحر وأدرك بفضل هذه الحملة مدى أهمية القوة البحرية في تدعيم سلطانه على مصر[١]".

وقد قام محمد علي بإنشاء الأسطول المصري لأغراض حربية، حيث كانت الحرب الوهابية هي الدافع الأساسي في مبادرة إنشاء أسطول بحري لنقل الجنود والمعدات عبر البحر الأحمر إلى موانىء الحجاز، ولم يُفكر محمد علي جِدياً في إنشاء هذا الأسطول، إلا

---

(١) محمد محمود السروجي: تاريخ البحرية المصرية (بحث عن البحرية المصرية في العصر الحديث)، مطابع الأهرام التجارية / ١٩٧٣، ص ٦٠٩.

بعد أن باءت محاولاته في استئجار السفن التي تَرِد إلى ميناء السويس في نقل الجنود والذخائر إلى الحجاز بالفشل؛ نتيجة لامتناع السفن عن المجيء إلى السويس عندما علمت بنواياه، وقام محمد علي باستغلال ترسانة بولاق في بناء الأسطول المصري الجديد بحسب ما ذكر الجبرتي.

وفي خلال بضعة أشهر استطاعت ترسانة بولاق إنجاز ثمان عشرة مركبًا تم تركيبها بميناء السويس، وكانت حمولة كل منها تتراوح بين مائة ومائتين وخمسين طنًا، واستلزم تصنيعها استخدام ألف عامل منهم بعض الأروام والفرنجة، وقد استعان محمد علي بالبحارة التجاريين من الفرنسيين والإنجليز؛ نظرًا لنُدرة اشتغال المصريين بهذه المهنة، لذا كان هؤلاء البحارة أقرب إلى قباطنة السفن التجارية عن كونهم قباطنة للسفن الحربية.

الغريب في الأمر، أنَّ محمد علي لم يَقُمْ باستخدام هذه السفن للأغراض الحربية فقط، بل استغلها أيضًا في الأغراض التجارية، حيث تشير إحدى الوثائق[1]إلى ورود مُكاتبة منه إلى كَتخدا في الآستانة، يُبلغه فيها بأنه قد جهز سفن للقضاء على عصيان الأروام (يقصد الروم)، وليس عنده سفن لائقة أخرى سوى ثلاث سفن، لكنها في عرض البحر بغرض التجارة، وسوف يجهز أكثر من سفينة فيما بعد.

كما قام محمد علي باستئجار سفن إنجليزية عديدة لنقل وشحن الغلال، إلى سائر الجهات والولايات العثمانية؛ لتسيير حركة التجارة، بالإضافة إلى السفن التي أنشأها في ترسانة الإسكندرية[2].

الشيء المُثير للدهشة، أنَّ محمد علي قد استعان ببعض السفن التجارية في الأغراض الحربية لتأديب الثوار اليونانيين، لكنَّ هؤلاء التجار امتنعوا عن تلبية رغبة محمد علي؛ خَوفًا من تصدي السفن الفرنسية والإنجليزية لهم[3].

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر: ج١، ٢٣ رمضان ١٢٣٦هـ/١٨٢٠.

- رءوف عباس حامد: المرجع السابق، المجلد الأول، ص٤٠.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر: ج١، ١٠شوال ١٢٣٦هـ/١٨٢٠.

- نفسه: ص ٤١.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر: ج١ ،٣ رجب ١٢٤١هـ /١٨٢٥.

ومن الواضح أنه كان هناك نقص ٍ في الأخشاب اللازمة لبناء السفن، حيث تَذكر وثيقتان من مُكاتبات محمد علي إلى الصدر الأعظم في الآستانة، أنه يَود إنشاء سفينة في إنطاكية؛ لعدم توفر الأخشاب والإمكانيات لإنشائها في الإسكندرية[1]، وثيقة ثانية تُورد مدى احتياج محمد علي للأخشاب لإنشاء مراكب بحرية ويرجو عدم تأخير مندوبه في الآستانة المُكلف بهذا الأمر[2].

وعلى الرغم من نقص ِ الأخشاب اللازمة لبناء السفن، إلا أنه كانت هناك أنواع أخرى من هذه الأخشاب موجودة في السكندرية، وتصلح للاستخدام، لكن كان يتم التلاعب بها من قِبل المسؤولين عن عملية البناء بقصد الربح، حيث كانوا يطلبون من الديوان الخديوي استيراد هذه الأخشاب، بأسماءٍ لأنواعٍ مختلفة عن المتوفرة؛ لكي يضمنوا عدم اعتراض الديوان ويقدم لهم ما يطلبونه، إلا أن محمد علي استطاع كشف هذا الغش، وأمر بأنْ يُعاقب كل من يرتكب هذه الخيانة بالضرب ٣٠٠ نبوت[3].

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج١، ١٦ صفر١٢٤١هـ /١٨٢٥.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ٣ ربيع أول ١٢٤١هـ، ص ١٧٨.

- نفسه: ص٤١، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٢.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، ٢ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦، ص٢٢٣ .

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ١٩١.

من العرض السابق نرى أنّ، أولى محمد علي عناية خاصة، واهتمام شديد بالنقل البحري في مصر الأمر الذي ساهم في ازدهار الحركة التجارية في عصره، بالإضافة إلى تفوق مصر الحربي في العديد من المعارك التي خاضتها.

ويمكننا القول أنّ، الدافع الأساسي لاهتمام محمد علي بالملاحة البحرية، ليس فقط للأغراض الحربية، بل بسبب عملية تصدير الغلال التي بدأت عام ١٨٠٩ مع إنجلترا، حيث كان يتم شحن القمح في أول الأمر على سفنٍ إنجليزية، لكنْ وبسبب الحروب النابليونية،قام محمد علي بنقل الغلال على سفن مُحايدة، الأمر الذي أدّى به إلى ضرورة التفكير في إنشاء أسطول بحري تُجاري خاص بمصر، وقد تم له ما أراد، حيث اشتمل هذا الأسطول التجاري على خمسِ سفنٍ لنقل الغلال في البحر المتوسط، وسلّحها ببعض المدافع، وقد غادر هذا الأسطول ميناء الإسكندرية في أولى رحلاته التجارية عام ١٨٢٨، حيث وصل إلى مالطة ثم عاد مرةً أخرى إلى الإسكندرية، واستمر اهتمام محمد علي بهذا الأسطول حتى بلغت أعداد سفنهِ ١١ سفينة في عام ١٨١٧[١].

---

(١) جلال يحيى: المرجع السابق، ص ٣٦٨.

في أواخر القرن الثامن عشر لم تكن الموانىء الرئيسة (رشيد ودمياط) تَصلح لرسوِ السفن الكبيرة فيهما، أمّا ميناء الإسكندرية فقد كان الميناء الجيد الطبيعي الوحيد الذي ساعدَ على رسوِ السفن الكبيرة القادمة من أوروبا بأمان، وإتمام عملياتها التجارية فيه.

وفي عهد محمد علي، تمّ الاهتمام بإصلاح ميناء الإسكندرية، فتم توسعة الميناء الغربي وتعميقه، وأصبح في وسع السفن أن تَرسو إلى جانب الشاطىء، وسَمح للسفن الأوروبية بالرسو في هذا الميناء، بعد أن كان رسوها مقصوراً على الميناء الشرقي، وأُنشئَ رصيف في هذا الميناء الغربى، ومُدّ خطٌ للسككِ الحديدية من مستودعات الغلال والبضائع إلى السفن، وقامت الحكومة بإنشاء المخازن، ووضعت علامات البوغاز لإنشاء السفن، وأُنشىء فنار الإسكندرية لنفس الغرض[1].

---

(١) نفسه: ص٣٦٩.

توجيه تجارة الوارد لخدمة المصالح الحربية

في بداية القرن الثامن عشر، كانت الواردات المصرية الرئيسة من القماش، والآلات المعدنية، والبضائع الزجاجية، واستمرت هذه البضائع طوال القرن كسلع أساسية تستوردها الدولة من الخارج.

لكن وبمرور الوقت ومنذ تولية محمد علي مَقاليد الحكم في مصر، قام بعمل نهضة شاملة في الصناعة؛ لكي يُقلل من المواد التي تستوردها الدولة من الخارج، وعلى الرُغم من ذلك كان محمد علي نفسه أكبر مستورد في البلاد[١] بسبب اضطراره الدائم لإمداد مصانعه بالمواد الأساسية، التي من خلالها سيقوم بتغطية احتياجات جيشه، ويقوم بتحقيق أغراضه التوسعية

(١) على الرغم من سيطرة محمد علي على حوالي ٩٥% من تجارة الصادرات، لكنّ الغريب في الأمر أنّه لم يكن له نفس السيطرة على تجارة الواردات.

وليقوم باستيراد ما يحتاج إليه، قام باستخدام شُحنة ضخمة من المحاصيل؛ ليدفع بثمنها مُقابلاً لشراء سفن أو أسلحة، فتخبرنا العديد من الوثائق بمبادلة محمد علي المحاصيل مُقابل الأسلحة، ففي عام ١٨٢٠، قام بإرسال شُحنة من الأقطان والحبوب، إلى تريسته لجلب بنادق بقيمة ثمنها[١]، وفي عام ١٨٢٣، قام بصرف ٢٠٠ قنطار قطن في مقابل ثمن ٢٠٠ مدفع، تم استيرادها من إنجلترا بواسطة وكيله صادق أفندي[٢].

وفي عام ١٨٢٧، استخدم محمد علي قيمة محصول الأرز، والتي تبلغ ٤٥ ألف كيس من الدراهم، لشراء معدات السفن[٣] وفي عام ١٨٢٨، تم ضبط شحنة ذخائر حربية تم نقلها عن طريق سفينة تجارية تحت الغلال خِفية بغرض التجارة، إلا أنّ محمد علي لم يَقُمْ باتخاذ أي إجراء ضد من قاموا بتهريب هذه الشحنة، بل قام بخصمها من حساب الديوان الخديوي![٤].

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج١، ١٣ ربيع أول ١٢٣٦هـ /١٨٢٠.

- الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج١، ١٦ ربيع أول ١٢٣٦هـ /١٨٢٠.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج١، ٢٥ صفر ١٢٣٩هـ .

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٣٣، ٣٤، ١٠٢.

(٣)Crouchley, Op. cit, p.٩٤.

- يُخبرنا كروشلى أيضاً أنه في عام ١٨٢٨، قام محمد علي بإرسال شحنة تقدر بـ ٤٠ ألف أردب من الفول إلى ليڤورنه Livourne، لشراء السفن، ص.٩٤

(٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر: أمر منه إلى ناظر الذخائر في ٢٦ ذى الحجة ١٢٤٤هـ .

وبحلول عام ١٨٣٤، استورد محمد علي من إنجلترا مدفعين، وتم شحنهما على سفينة حربية إلى الإسكندرية[(١)]، وفي نفس العام أيضاً، أمر محمد علي بوغوص بك باستيراد ٢٠٠٠ بندقية من إنجلترا، بخلاف ألفين سابقين تم التوصية على استيرادهم[(٢)].

أورد روبرت ثيربرن في تقريره لعام ١٨٣١[(٣)] عن السلع التي استوردتها مصر من إنجلترا، **وكانت كالتالي:**

- بضائع حديدية وآلات قاطعة	بمبلغ وقدره ٥٠,٢٩٢ جنيهاً
- منسوجات نيلية	بمبلغ وقدره ٣٧,٦٠٠ جنيهاً
- بضائع قطنية	بمبلغ وقدره ١,٥٨٥,٩٥٩ جنيهاً
- منسوجات	بمبلغ وقدره ٧٥,٠٠٠ جنيهاً
- زجاج	بمبلغ وقدره ١,٥٧٥ جنيهاً
نبيذ ومشروبات روحية	بمبلغ وقدره ٦,٠٧٤ جنيهاً
- سلع مختلفة	بمبلغ وقدره ١٩٠,٨٤٤ جنيهاً
- مسامير	بمبلغ وقدره ٦٤٧ جنيهاً

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: أمر منه إلى سر عسكر الدوننمة المصرية في ١١ محرم ١٢٥٠هـ .

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة، إفادة إلى مأمور ديوان الأسكندرية في ١٤ شعبان ١٢٥٠هـ.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٢٦٦، ٣٨٧، ٤١٠.

(٣) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٥١٠.

- قضبان من الحديد وغيرها	بمبلغ وقدره ١,١٩٦,٢٢ جنيهاً	
- زفت	بمبلغ وقدره ٩,٩٣٧ جنيهاً	
- منسوجات	بمبلغ وقدره ١٣,٠٧٢ جنيهاً	
- رصاص	بمبلغ وقدره ٣,٤٥٥ جنيهاً	
المجموع	**٣,١٧٢,٣٨١ جنيهاً**	

من الجدول السابق نُلاحظ أنَّ:

احتلّت البضائع القطنية المركز الأول، في جدول السلع التي استوردها محمد علي من إنجلترا في هذا العام، وبنسبة تُقدّر بنحو ٤٩,٩٩% (أي نصف ما استوردته مصر تقريباً)، تلتها في المركز الثاني سلع متنوعة بنسبة ٦,٠١٥%.

وقد أشار كلوت بك في كتابه "لمحة عامة إلى مصر" إلى واردات مصر من الخارج عام ١٨٣٦[1] نذكرها على النحو التالي:

(١) كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١١، ص ٥٩٧، ٥٩٨.

أنسجة قطنية	١٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنك
أجواخ	٣,٥٠٠,٠٠٠ فرنك
حديد قضبان وأسلاك حديدية	٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك
عقاقير وأصناف عطارة	١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك
أنسجة صوفية	٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك
أنسجة حريرية	٢,٣٠٠,٠٠٠ فرنك
فحم حجر وحطب	١,٣٠٠,٠٠٠ فرنك
زجاج ومرايا	٦٤٠,٠٠٠ فرنك
زيوت	٧٧٠,٠٠٠ فرنك
سكر	٦٦٦,٠٠٠ فرنك
المجموع(١)	**٣٢,٦٧٦,٠٠٠ فرنك**

كان نصيب إنجلترا من هذه السلع، التي استوردتها مصر من الخارج ما قيمته ١٥,١٦٠,٠٠٠ فرنك تَصدرت بها إنجلترا قائمة الدول التي استوردت منها مصر، تَلَتها في المركز الثاني توسكانيا بـ ١٠,٢٦٠,٠٠٠ فرنكاً، ثم النمسا بـ ٤,٣٨٠,٠٠٠٠ فرنكاً، وأخيراً الدولة العثمانية في المركز الرابع بـ ١,٢٧٠,٠٠٠ فرنكاً.

(١) هذا التقدير من عمل المؤلف.

وفي تقرير روبرت ثيربرن لعام ١٨٣١، أورد السلع التي استوردتها مصر من مالطة[١] (على اعتبار أنّ مالطة مستعمرة إنجليزية) نذكرها كما يلي :

بضائع حديدية وآلات قاطعة	٨,٦٩٦ جنيهاً
منسوجات نيلية	١٥,٠٠٠ جنيهاً
بضائع قطنية	١٦٤,٣٤٦ جنيهاً
مسامير	٤,٧٨٩ جنيهاً
قضبان من الحديد وغيرها	٥٠٢,٥٠٥ جنيهاً
زفت	٣٨,١١١ جنيهاً
رصاص	٥١,٦٧٩ جنيهاً
توابل	١٠,٠٠٠ جنيهاً
نبيذ ومشروبات روحية	٧٥,٣١٧ جنيهاً
سلع مختلفة	٤٣٤,١١٢ جنيهاً
سكر	٣٠,٦٥٠ جنيهاً
المجموع	١,٣٣٤,٢٠٩ جنيهاً

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٥١٠.

- من الجدول السابق نجد أنَّ:

١- كان لمصر نشاط اقتصادي مُتميز مع مالطة، فقد استوردت منها سلع لم يتوفر وجودها في إنجلترا مثل التوابل والسكر .

٢- احتلت قضبان الحديد قائمة السلع التي استوردتها مصر من مالطة بقيمة ٥٠٢,٥٠٥ جنيهًا، وبنسبةٍ بلغت ٣٧,٦٦%.

٣-جاءت البضائع القطنية في المركز الثاني وبنسبةٍ بلغت ١٢,٣١٧%

ويستطرد ثيربرن في تقريره ذكر مجموع السفن التي قدمت إلى الإسكندرية، من الموانئ الإنجليزية المختلفة في الأول من يناير وحتى ٣١ ديسمبر عام ١٨٣٦، وكانت على النحو التالي:

- ميناء لندن ١٥ سفينة

- ميناء نيو كاسل وكارديف (عاصمة ويلز) ١٥ سفينة .

- ميناء ليڤربول ثلاث سفن .

أي بمجوع ٣٣ سفينة إنجليزية قَدمت إلى ثغر الإسكندرية، مُحملة ببضائع استوردتها مصر من إنجلترا، أمَّا السفن الإنجليزية التي قدمت من مالطة، فقد بلغ مجموعها ٣٥ سفينة، ويستكمل التقرير حديثه عن السفن التي قدمت إلى الإسكندرية في الأول من يناير وحتى ٣١ ديسمبر لعام ١٨٣٧ فيذكرها كالآتي:

من ميناء لندن ١١ سفينة

من ميناء نيو كاسل ٢٨ سفينة

أمّا ميناء ليفربول فقد وصلت منه ١٠ سفن

إذن، بلغت أعداد السفن التي وصلت إلى الإسكندرية خمسين سفينة إنجليزية، وعن السفن الإنجليزية التي قدمت من مالطة فقد بلغ مجموعها ٣٠٠ سفينة[1]، ومن المُلاحظ أنّ أعداد السفن الإنجليزية التي قَدمت من الموانىء المختلفة قد ازداد في هذا العام، عن العام الفائت (١٨٣٦)؛ في حين أنّ أعداد السفن التي قَدمت من مالطة قد قَلّت في هذا العام عن العام الذي سبقه .

وقد ذكر ثيربرن في تقريره أيضاً السلع المختلفة التي قامت مصر باستيرادها من إنجلترا، كما قَدمت إلى ميناء الإسكندرية في ١٠ يناير ١٨٣٨، مع وصف لكل سلعة ومدى احتياج السوق لها، وكانت كالتالي:

---

(١) نفسه: ص ٢٢٦، ٢٢٨.

السلعة	وصف السلعة	تفاصيل الوصف	ثمن السلعة في السوق بالقروش
منسوجات طويلة منسوجات طوية منسوجات طويلة (من مصانع أخرى) منسوجات طويلة (Peel) منسوجات طويلة عادية ومتوسطة منسوجات طويلة أو سمراء Penning, Mahmoudies Madapolams موسلين موسلينLappets Doreas نسوجات تيلية رفيعة منسوجات تيلية مصقولة منسوجات تيلية مخطوطة منسوجات مطبوعة منسوجات مطبوعة عادية مناديل Balasor مناديل Bandanoes شيلان غير أصلية	"س. ف" "م. ف" "ث" "ف. ث" "ف" "ف .م" "ف" "ف" "ف" "م .ف" "ف" "أ .ث" "س .ف" " ث " " ف" " ث" "ف" "أ .ث"	نادر – ممكن بيعه معدوم– ممكن بيعه سوق كاسده ممكن بيعه- سوق كاسده ممكن بيعه ممكن بيعه- معدوم ممكن بيعه ممكن بيعه ممكن بيعه معدوم- ممكن بيعه ممكن بيعه وفير- سوق كاسده نادر وممكن بيعه سوق كاسده ممكن بيعه	من ٩٥ إلى ١١٢ ٨٥ من ٦٠ إلى ٦٢ من ١٠٠ إلى ١١٠ من ٤٤ إلى ٥٦ من ٤١ إلى ٨٨ ٧٥ من ٣٨ إلى ٩٠ من ٢٤ إلى ٤٠ من ٢٦ إلى ٤٢ من ١٥ إلى ٢٧ من ٢٩إلى ٨٤ من ١٩ إلى ٣٠ من ٤٢ إلى ٣٠ من ٤٢ إلى ٨٠ من ٥٠ إلى ٨٥ من ٣٨ إلى ٥٠ ١١ "للدسته" من١٤إلى١٥ "للدسته" من ٢٨ إلى ٥٠ "للشال"

من٦٣ إلى ٦٥ بارة "للياردة"[1]	سوق كاسده ممكن بيعه وفير- سوق كاسده		منسوجات قطنية Nankeen

[1] نفسه: ص ٥٤٠.

من الجدول السابق نلاحظ أنّ:

١- الأسعار المكتوبة هي أسعار البضائع في الجملة .

٢- يدل حرف "أ" على أن الصنف وفير، وحرف"ث" على أن سوقه كاسدة، وحرف "م" على أنه معدوم، وحرف "ر" على أنه مطلوب، وحرف "س" على أنه نادر، وحرف "ف" على أن بيعه ممكن .

٣- من المُلاحظ أن كل هذه المصنوعات عبارة عن بضائع قطنية .

كانت هذه ملامح الواردات والنشاط التجاري بين مصر وإنجلتر، كما جاءت في تقرير روبرت ثيربرن في أعوام ١٨٣١، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، وقد أورد البارون دي بوالكمت في تقريره أنواع البضائع والسلع التي استوردتها مصر من الخارج عام ١٨٣٣[١]، مع بيان المبالغ المالية التي أنفقتها الحكومة لاستيراد كل سلعة وهي كالآتي:

- المنسوجات المصنوعة في الخارج ١٥,٠٠٠,٠٠٠ فرنكًا

- الأدوات النحاسية والزجاجية والورق بجميع أنواعه ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنكًا

- النباتات الإستوائية (تأتي هذه السلعة من المستعمرات المختلفة) ٨٥٠,٠٠٠ فرنكًا

---

(١) نفسه: ص ٢٣٢.

كان خشب البناء والحديد من أهم واردات محمد علي من الخارج، كما يذكر البارون ويشتريها محمد علي سداً لحاجات أسطوله بوجه خاص، ولا تقل قيمة الخشب المستورد عن سبعة ملايين فرنكًا، كما أنّ الحديد لا تقل قيمته عن مليوني فرنكًا، وبالنسبة لواردات الحرير فتُقدّر بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ فرنكًا .

أمّا وليام هودجسون فقد أورد في تقريره واردات مصر في عام ١٨٣٢ من كلٍ من إنجلترا ومالطة، وقُدر حجم ما تستورده مصر من إنجلترا في هذا العام ما قيمته ٩٣٤,٤٩٨ دولارًا، وعن قيمة السلع التي تم استيرادها من مالطة في هذا العام (١٨٣٢)، فقد بلغت ١٦٧,٦١٢ دولارًا.

حركة السفن في ميناء الإسكندرية في عام ١٨٣٣، والشهور الستة الأولى من عام ١٨٣٤، كما ذكرها هودجسون، وصلت إلى ميناء الإسكندرية في هذه الفترة ٦٤ سفينة إنجليزية[1].

(١) نفسه: ص ٢٧٧، ٢٧٨.

ويورد تقرير باتريك كامبل قنصل بريطانيا العام مجموع ما استوردته مصر بالقروش من الخارج في الفترة من (١٨٣٠ وحتى ١٨٣٦)[١]، **وهي كما يلي:**

السنوات	حجم الواردات (بالقروش)
١٨٣٠	١٧٥,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣١	١٩٥,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٢	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٣	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٤	٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٥	٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٦	٣٥٥,٠٠٠,٠٠٠

من الجدول السابق نرى أنّ: عام ١٨٣٦ هو أكثر الأعوام التي قامت مصر باستيراد سلع فيها من الخارج؛ وهذا يرجع إلى حروب محمد علي في بلاد الشام مع الدولة العثمانية، واحتياج جيشه الدائم للمؤن اللازمة سواء كانت غذائية أو ذخيرة حربية .

---

(١) نفسه: ص ٢٨٨.

ذكر هودجسون في تقريره[1]، المنسوجات القطنية في مصر تباع سنويًا من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠ طرد جميعها من المنسوجات القطنية الإنجليزية، أمّا منسوجات الهند الشرقية فالمستهلك منها في مصر حوالي ٢٠ بالة، والبفتة ٢٠ بالة أيضًا، أما النانكين (منسوجات قطنية)، فقُدِّر المستهلك منها ١٠٠٠ ثوب .

يستطرد في قوله، يُباع الرصاص الإنجليزي لمسابك الحكومة بسعر القنطار الذي يزن ٨٠ أقة، من ١٠٠ قرش إلى ١٠٥ قرش، كما يُباع النحاس الأصفر بسعر الأقة ١٣ قرش وحديد للصابورة[2]، بسعر ٤٣ قرشًا للقنطار الذي يزن ٨٢ أقة، وتستهلك مصر من النحاس، والرصاص، والحديد لمصانعها من ٢٠٠ - ٣٠٠ سبيكة.

أَصدرَ الملك جورج الرابع قانونًا، وضع فيه جدولاً بالرسوم القنصلية التي تُحَصَّل على ما يتم استيراده من إنجلترا على النحو التالي:

---

(١) نفسه: ص ٢٥٨.

(٢) يُطلق عليه حديد التمساح، ويُستخدم في عملية صب الحديد؛ لاستخراج الحديد الصلب.

جدول الرسوم القنصلية
(جدول أ)

- شهادة بإنزال البضائع المُصدرة من المملكة المتحدة ٢ من الدولارات
- التوقيع على قائمة وسق السفينة ٢ من الدولارات
- شهادة بجهة التصدير عند الطلب ٢ من الدولارات
- جواز أو براءة الصحة عند الطلب ٢ من الدولارات
- التوقيع على سجل السفينة عند الطلب ٢ من الدولارات
- شهادة بصحة التوقيع عند الطلب ١ دولار
- تأدية اليمين عند الطلب ١/٢ دولار
- البصم بخاتم المكتب والتوقيع على ما لم يَنص عليه من المستندات ١ دولار

الجدول (ب)

- الرهن البحري	٢ دولار
- رفض الفواتير	١ دولار
- أمر معاينة	٢ دولار
- امتداد الرفض أو المعاينة	١ دولار
- التسجيل	١ دولار
- التأشير على جوازات السفر	١/٢ دولار
- تثمين البضاعة	١ %

- حضور المبيعات ١/٢% عند تقاضي أجر عن تَثمين البضاعة، و١% في غير ذلك من الحالات

- ذهاب القنصل لمعاينة ما يقع من حوادث غرق السفن ٥ دولارات يوميًا لنفقاته الخاصة، بالإضافة إلى مصاريف انتقاله

- حضور فتح الوصايا ٥ دولارات

- إدارة أملاك من يُتوفى من رعايا بريطانيا دون أن يترك وصية ٢,٥ %

وجميع هذه الرسوم تُدفع بالدولار مع احتسابه بأربعة شلنات وستة بنسات

رسوم التخليص

السفن المسافرة – مشحونة

جواز أو براءة الصحة	٢ دولار
التوقيع على سِجل السفينة	٢ دولار
التوقيع على قائمة وسق السفينة (مانيفستو)	٢ دولار
صور أخرى من المانيفستو لجمرك	١ دولار
	٧ دولار
التخليص على البضائع بالجمرك	١ دولار

ولا حاجة لصورة من قائمة وسق السفينة والصورة المُعطاة للجمرك، إذا كانت السفينة فارغة[١]

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٢٧٣ – ٢٧٥، (جدول (أ) وجدول (ب)، من تقرير وليام هودجسون، التقرير الثاني في ٢ مارس ١٨٣٥).

وقد كانت مصر تستورد الفحم من إنجلترا، إلا أنّ محمد علي قام بوقف الاستيراد عندما علم بجودة الفحم المستحضر للمراكب البخارية، وأمر بتجربته في المصانع أو فحم السفن، وبيان الفرق بينه وبين الفحم الإنجليزي[١].

ومثلما حدث مع الفحم، حدث أيضاً مع ملح البارود الذي كان يتم استيراده من إنجلترا؛ لأنّ محمد علي استطاع استخراج ملح البارود من الأراضي المصرية، لذا قام بتنزيل سعر قنطار البارود المحلي٤٠ قرشاً حتى يتم استهلاكه، كما منع استيراد ملح البارود من الخارج[٢]، لكنْ بعد عام ١٨٤٠، أصبحت مواد المنتجات الصناعية الخاصة بالاستهلاك المحلي هي سمة واردات مصر من الخارج؛ نتيجة تقليص عدد الجيش المصري بعد معاهدة لندن.

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: أمر من محمد علي إلى برهان بك في غرة صفر ١٢٥١هـ.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، ١٤ ذو القعدة ١٢٥١هـ.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ٧١.

وفي عام ١٨٤٩ كانت السلع الآتية هي أساس ما استوردته مصر من الخارج، وهذه الواردات هي: التبغ، والحديد، والحرير الخام، والخشب، وقُدر مجموعها بقيمة ٤٧٥,٧٤١ جنيه، اختص منها التبغ ١٢٢,٥٠٥ جنيهاً، والخشب ٥٨,٩٨٦جنيهاً، والحرير الخام ٧٤,٣٨٣ جنيه، والأقمشة ٥٥,٦١٤ جنيه، والحديد (الصلب) ٦٢,٧٨٠ جنيهاً، أمّا السلع الأقل في قيمتها من السلع سالفة الذكر فهي كالتالي: غطاءات الرأس(القلنسوة)، والنحاس، والسجاد، والأحذية، والخمور، والورق، وأخيراً النيلة (للصباغة) .

كانت صادرات إنجلترا لمصر في هذا العام (١٨٤٩)، قد قُدرت بحوالي ٦٠٧,٤٤٨ جنيهاً تَصدرت بها جدول النشاط الاقتصادي لمصر مع الدول الأجنبية المختلفة، ثم جاءت الدولة العثمانية في المركز الثاني بقيمة تعاملات ٢٣٦,٢٦١ جنيهاً، تلتها وفي المركز الثالث النمسا بقيمة ١٧١,٨٢٠ جنيهاً(١).

---

(١)Crouchley, Op. cit, pp. ٩٤ – ٩٦.

كانت هذه نظرة تفصيلية على واردات مصر من الخارج طوال عهد محمد علي، ويُمكننا القول، أنّهُ في ظل نظام الاحتكار أصبح محمد علي في الواقع، هو الوحيد الذي يَمسك بزمام حركة التصدير في مصر؛ إذ كان مقدار ١٩/٢٠ من تجارة الصادر حِكراً عليه، ولكن لم تكن له سيطرة مُشابهة على الواردات، فقد كان يَخضع للتعليمات الواردة في مرسوم سلطاني، كان يَنص على أنّ اتفاقاً دولياً قد تم التوصل إليه بين الباب العالي والتجار الأجانب الذين حصلوا على حق إدخال سلعهم إلى كل الأقاليم العثمانية، بشرط دفع رسم استيراد قدره ٢%، وكان تطبيق هذا الفرمان يوفر للتجار الأجانب مَركزاً مُتميزاً بحكم أنهم كانوا يدفعون رسوماً أقل مما يدفعه الرعايا العثمانيون، من مسلمين وغير مسلمين، على أنّ محمد علي كان أكبر مستورد في البلاد والدليل على ذلك أنّ ٤٠% من واردات مصر عام ١٨٣٦ كانت لحساب الحكومة.

الفصـــل الثانـــي

تطويـــر الزراعـــة والصناعـــة

وأثرها في العلاقات التجارية المصرية الإنجليزية

الزراعة في عهد محمد علي

مصر بلد زراعية بطبيعتها، وأساس ثروتها الزراعة، وقد فَطن محمد علي لهذه الثروة منذ بداية توليه الحكم، فقام بتملك الأرض وفرض الضرائب[١]، وأدخل زراعات جديدة؛ لإمداد الصناعة بالمواد الأولية التي تحتاج إليها.

وتدلنا العديد من الوثائق على اهتمام محمد علي بالزراعة، من ذلك نجد وثيقة[٢] تتحدث بلسان محمد علي حيث تقول "من البديهي أنّ الزراعةوالفلاحة مما يعود نَفعهما على المِلة والمُلك"، وتستطرد الوثيقة قائلة "لذلك فقد صمم على المرور بنفسه على الأقاليم البحرية للحَث على الزراعة والحصيدة".

---

(١) بدأ محمد علي في مسح البلاد اعتباراً من عام ١٨١٣؛ ليعرف مساحتها بالتعيين، فوجد أنّ مساحة الأراضي الزراعية قد بلغت مليونين من الأفدنة من بينها أوقاف تبلغ نحو ستمائة ألف فدان –أي نحو ثُلث الأراضى الزراعية– في وقتٍ كانت الأوقاف فيه لا تُجبى منها ضرائب، ولا تُفرض عليها ضرائب، الأمر الذي جعل محمد علي يفرض عليها نصف ما كان يفرضه على غيرها من الأطيان، انظر:

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٣٣، ٣٤.

(٢) الأوامروالمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر من محمد علي إلى مدير الدقهلية في ٤ ذى الحجة ١٢٥١هـ/١٨٣٥.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ٧٦.

وتُخبرنا وثيقة ثانية[1] أنّ أحد معاونيه ويُدعى أدهم أفندي، قد عاين أصناف الزراعة بمديرية المنوفية فشاهد ببعض القرى عدم رى المزروعات، ووجود حشائش بها، واتضّح أنها تابعة لنُظار الأقسام وأقاربهم، وأنهم تركوها على هذا الحال حتى لا يُلزمهم أحد بخدمتها، وقد كتب إلى مدير المنوفية بأنه سيقوم بنفسه ويَمر على تلك المزروعات، ويقوم بتأديبهم على رأس الغيط عِبرةً لغيرهم، حتى لو اُضطر إلى صلب شخص أو شخصين بسبب ذلك فلا بأس.

وتوضح لنا وثيقة أخرى[2] أنّ، محمد علي كان يُحاسب كل من يُقصر في زراعته، عندما نَما إليه اجتهاد بعض الأهالي في الزراعة، حتى بلغ محصول كل فدان من الأرز من سبعة إلى ثمانية أرادب، ومن ثلاثة إلى أربعة قناطير قطن، وبمقتضى ذلك فقد قرر أنّ كل مدير أو مأمور يَحصل في زراعته نَقص بمحصول كل فدان أقل مما ذكر يَجرى تحصيل الفرق منه، وإنْ عَجزَ أو تكاسل عن الزراعة في أوقاتها تكون معاملته كما ذُكر.

ونأتي الآن إلى الحاصلات الزراعية التي عَنى محمد علي بزراعتها، وجنى منها أرباحًا طائلة:

---

(١) الأوامروالمكاتبات الصادرة: ج ٢، أمر منه إلى مديري الوجه البحري في ٢ ربيع أول ١٢٥٢هـ/١٨٣٦، ص ١٢٣.

(٢) نفسه: أمر منه إلى مديري الجفالك في ٢٣ ذى القعده ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠.

- رءوف عباس: نفسه، ص ١٠٨، ٣٧٠.

أولاً: القطـــــن :

يذكر المؤرخون أنّ نبات القطن كان موجوداً في مصر منذ عهد الفراعنة[1]، وليس نباتًا جديداً على الأرض الزراعية المصرية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر(أي في عهد الحملة الفرنسية ١٧٩٩) أعطى أحد العلماء الفرنسيين (مسيو) دِليل Delile بيانات وافية عن أنواعِ الأقطان التي كانت تُزرع في ذلك الوقت وهي:

Gossypium Herbaceum **(كان أحد أنواع القطن الرئيسة، وكانت زراعته مُنتشرة في الدلتا).**

Gossypium Herbaceum Var acerfolium **(كان يُزرع في مصر العليا والدلتا).**

---

(١) كان الدكتور بورنج يَميل إلى الاعتقاد في أنّ نبات (Bvoooc) الذي أشار إليه هيرودوت إلى أنه ينمو في مصر هو نبات القطن، فقد وُجد بأبيدوس وغيرها من الجهات مقادير غير قليلة من القطن الخام دُثرت في جثث الأطفال المحنطة.

ذكر القطن في كتابات بعض الكتاب من المؤرخين والأطباء على سبيل المثال في القرن ١٢ ابن البيطار قد ذكره في كتابه كنبات طبى، والزيت المُستخرج منه يستعمل في مُداواة مرض النقرس والأمراض الصدرية، وفي القرن ١٣ ذُكر في كتاب عثمان النابلسي الصفدي، وأورد بيانات من خِراجه مقدارها ٤٤ قنطار.

على الرغم من أنّ مصر قد عرفت زراعة القطن قبل قدوم محمد علي، إلا أنّ نوعية هذا القطن اتسمت بالخشونة والرداءة[١]، وقد عُرف بالقطن البلدي، إلى أنْ ظَهرَ على الساحة قطن چوميل في عام ١٨٢١، الأمر الذي جعل منه أهم الحاصلات الزراعية وأساس نظام محمد علي المالي.

وقد كانت بذور قطن چوميل هندية الأصل، لذا أرسل محمد علي چوميل إلى الهند لجلب بذور القطن منها، فعاد في نهاية عام ١٨٢١ حاملاً معه مِقدار مُناسب من هذه البذور لزراعتها في جميع أرجاء البلاد، وقد كان من السهل على الفلاحين زراعة هذا النوع الجديد من القطن؛ لأنهم كانوا على دراية بزراعة القطن، لكنْ لم يطمئن كثيراً محمد علي لهؤلاء الفلاحين في توفير أفضل درجات الجودة من هذا القطن، فقام باستقدام خبراء في زراعته من سورياوآسيا الصغرى للإشراف على الفلاحين.

ظهرت نتائج جهود هؤلاء الخبراء مع إرسال أول شحنة منه إلى أوروبا[٢]، حين قرر النساجون أنّ هذا القطن لا يَعلوه في المرتبة سوى قطن جزيرة البحر Sea Island[٣].

---

(١) اُستخدم هذا القطن في عمل أقمشة التنجيد والوسائد الخاصة بالاستهلاك المحلي (محكمة إسكندرية الشرعية، دفتر سجل مُبايعات نمرة ١٢٠، مادة ٤، ٣ جمادى آخر- أول ذى القعده ١٢٢٩هـ/١٨١٣، ص ٢٠٠). انظر أيضاً: محكمة إسكندرية الشرعية: دفتر سجل مبايعات نمرة ١٢٠، مادة ٧٢، ٤ جماد آخر سنة ١٢٢٨- أول ذى القعده ١٢٢٩هـ/١٨١٣، ص ٥٦٠.

(٢) اتجهت هذه الشحنة إلى تريستا Tresta (إيطاليا).

(٣) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

وفي عام ١٨٢٥جَلبَ محمد علي بذور قطن سي آيلاند من أمريكا، وقد عُرف في مصر بإسم قطن سيلان أو سيلانت، وهذا ما جاء في أمر محمد علي إلى مدير المنوفية "المراد بوصول أمرنا هذا إليكم حالاً تنقلوا أقة بذر قطن سيلان الذي هو أمريقه جديد، وأقة بذر قطن هندي"[1].

وكان القطن يُزرع في الوجهين البحري والقبلي، إلا أنَّ زراعته في الوجه البحري كانت أكثر انتشاراً؛ لوفرة المياه، وتأكيداً لهذه العبارة تخبرنا إحدى الوثائق[2]"أنه قد أمر بالاهتمام في تكليف أهالي الأقاليم القبلية بزراعة صنف القطن، أسوةً بأهالي الأقاليم البحرية، والتأكيد على المأمورين بحفر الآبار وإعمال السواقي".

---

(١) أحمد أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، دار المعارف المصرية / ١٩٥٠، ص ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) الأوامروالمكاتبات الصادرة: ج١، أمر منه إلى متصرف جرجا في ٢٧ جماد آخر ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٧٨.

وثيقة أخرى، تُوضح مدى اهتمام محمد علي بزراعة القطن في الأقاليم المختلفة، عندما علَم بزراعة ٣٥٣٧٠ فدان قطن في عام ١٢٥٢هـ/١٨٣٦، وأراد معرفة مِقدار ما جرى زراعته من هذا الصنف في كل بلدة، لمقارنته بما تم زراعته في العام الماضي[١].

وقد اتّسعت زراعته حتى بلغت ٣٥% من مساحة الأراضي المزروعة، وقد ذكر الكونت دوهاميل قنصل الروسيا في ١٨٣٦، أنّ "الباشا أخبرني بأنّه زرع ٣٢٠٠٠ فدان من الأراضي بقطن محو (چوميل) وقطن سيلان، وذلك في أثناء إقامته الأخيرة بالوجه البحري[٢]".

---

(١) الأوامروالمكاتبات الصادرة: ج ٢، أمر منه إلى مدير نصف ثاني شرقية في ١٦ جماد آخر ١٢٥٢هـ /١٨٣٦.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ١٥٥.

(٢) أحمد الحتة: الزراعة المصرية، ص تاريخ ٢٠٠.

ويذكر بورنج[1]أن "متوسط محصول الفدان من القطن لا يزيد على قنطارين، وقد لا يتجاوز قنطاراً واحداً في كثير من الجهات"، مع أنّ الفدان الواحد من الممكن أن يُعطي من سبعة إلى ثمانية قناطير، إذا تمّ الاعتناء بشئون الري والزراعة، وفي المتوسط كان من المفترض أنْ يَنتج خمسة قناطير[2]، يُقدّر ثمن كل قنطار منها ٢٠٠ قرشاً، ولكنْ كان محمد علي يدفع للفلاح من ١١٢ قرشاً إلى ١٥٠ قرشاً ثمناً للقنطار الذي يزن ١٢٠ رطلاً تبعاً لجودة الصنف[3].

بلغ إنتاج مصر من القطن في عام ١٨٣٣ ١١٤٥٠٠ قنطاراً، اُستهلك منه في صناعة المنسوجات ٣٠٠٠٠ قنطاراً سنوياً فيما بين سنتي ١٨٢٩و ١٨٣٩، ثم نَقص المقدار إلى ١٠٠٠٠ قنطاراً بعد ذلك.

وبالرغم من هذه العناية الفائقة بهذا المحصول، إلا أن جودة قطن چوميل قد بدأت في التدهور في منتصف ثلاثينيات القرن ١٩؛ نتيجة عوامل مختلفة منها:

---

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤١٢.

(٢) متوسط المحصول من قطن سيلان ٣ قناطيرو٩٠ رطلاً، وهو أكثر من متوسط محصول قطن محو، انظر:

- أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٣) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص ٤١٤.

١- انصراف الفلاحين عن زراعة هذا المحصول؛ بسبب ما يَلقوه من تَعنت موظفي الحكومة، في دفع الثمن الذي يستحقه النوع الجيد الذي يَزرعونه من هذا الصنف.

٢- لم تنتج الأرض إلا محصولاً واحداً في السنة، مما أدّى إلى إرهاق التربة الزراعية، في حين أنّ أنواع أخرى من المزروعات تَجني محصولين أو ثلاثة في السنة الواحدة، لذلك فشل الفلاحون في الحفاظ على المستوى العالي من جودة القطن، الأمر الذي أدى إلى تدهوره، واهتمام محمد علي بزراعة القطن قصير التيلة الذي يحتاج عناية أقل.

ثانيًا: القصـــب:

أصبح للقصب أهمية كبرى بين الحاصلات الزراعية في عهد محمد علي، وخَصص لزراعته مساحات شاسعة من الأراضي، وبرغم أنّ أراضي الوجه القبلي هي الأنسب في زراعة هذا الصنف، إلا أنّ محمد علي قام بتكثير زراعته في الوجه البحري، حيث جاء في الوقائع المصرية[1] أنّه "من حيث تكثير زراعة قصب السكر في الأقاليم البحرية، يُوجب دَفعًا عظيمًا للميري والمزارعين، أيضًا صدرت إرادة حضرة أفندينا ولى النعم بتكثيره في جميع الأطراف والأكناف".

وتُبلغنا إحدى الوثائق[2] أنّهُ "اتطّلع على الترجمة المُقدمة من الخواجه والماس، الخاصة بالشخص الإنجليزي ذو الدراية بزراعة القصب، وعَلم منها تطلب المذكور إعمالماية آلة من كل نوع من الثلاثة أنواع آلات السابق استحضارها، وبناءً عليه يُشير بإعطائه قدر ستة أفدنة من أراضي شبرا لزرع القصب بها على سبيل التجربة وتفهميه بما ذكر".

---

(١) الوقائع المصرية: عدد ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠، انظر:
- أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢) الأوامروالمكاتبات الصادرة: ج ١، أمر منه إلى حبيب أفندى في ٧ ذو القعده ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤.
- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٤١٧.

ونتيجة للتكلفة العالية التي تتطلبها زراعة هذا الصنف، لم تتم زراعته إلا في مناطق قليلة منذ أوائل القرن التاسع عشر، ولكن قام محمد علي بتقديم مُساعدات للفلاحين في صورة آلات زراعية وحيوانات وتقاوي، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الرُقعة الزراعية من محصول القصب، "ففي١٨٢٦، وفي ١٢٤٥هـ /١٨٢٩-١٨٣٠، بلغت مساحة ما زُرع من القصب في الوجه البحري ١٨٧٤ فداناً، وفي العام التالي قررت الحكومة زراعة القصب في ٧٥٤٠ فداناً في الوجه البحري وفي ٩٥٠٠٠٠ فدان في الوجه القبلي[١]" .

وتُوضح لنا جريدة الوقائع المصرية[٢] الأنواع المختلفة للقصب (أو رتبة) والأسعار التي قَدمتها الحكومة للفلاحين عند شراؤه، حيث تقول "قرر الديوان الخديوي أنّ قيراط تقاوي القصب العال بخمسة وعشرين ريالاً، والوسط بعشرين، والدون بخمسة عشر".

(١) أحمد الحتة: المرجع السابق، ص٢٠٥.

(٢) الوقائع المصرية: عدد ٢ جمادى الأولى سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠، وعدد ٢٧ جمادى الأولى نفس السنة، انظر:

- أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٠٦.

إذن من العبارة السابقة نستطيع أنْ نفهم: للقصب رُتبٍ ثلاث أجودها يُعرف بالعال، ويأتي بعده الوسط، وهي رُتبة أقل في الجودة لكن كان يُستخرج منها السكر مثلها مثل العال، أمّا الدون وهي أقل الرُتب فمن الواضح أنها كانت للمص فقط، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولاه محمد علي بهذا الصنف، إلا أنّ أكبر مساحة تم زرعها قصبًا كانت في عام ١٨٤٤، وبلغت١٢,١٠٠ فدان.

وفي عام ١٨٤٦، كانت المزارع الكبرى في الصعيد تنتج سنويًا ما بين ١٦,٥٠٠و٢٥ ألف قنطار إنجليزي من قصب السكر وفي ١٨٢٧، كان كل فدان يَنتج حوالي ٢٢ قنطارًا، لكن بعد ذلك وتحديدًا في ١٨٣٧ قَدر بورنج أنّ مزرعة قصب السكر في الروضة، والتي تَبلغ مساحتها ٢٧٢ فدان قد أنتجت ٢٧ قنطارًا للفدان الواحد[١]، وأنتجت مزرعة أخرى مساحتها ١٥٢ فدان ٢٦ قنطارًا[٢].

وترجع زيادة المحصول إلى أنّ إبراهيم باشا –نجل محمد علي- قد دعا اثنين من الإنجليز أحدهما يُدعى ماكفرسون

---

(١) بلغ إنتاج جميع الأفدنة ٧٣٤٤ قنطارًا (إحصاء من عمل المؤلف).

(٢) بلغ إنتاج جميع الأفدنة ٣٩٥٢ قنطارًا (إحصاء من عمل المؤلف).

Mc Pherson من چامايكا[١] للإشراف على مزرعة ريرمون[٢]، وقاما بتحسين النوع الأصلي من القصب[٣].

وقد تراوح السعر الذي حصل عليه الفلاحون في ١٨٢٦، عن بيع قنطار القصب بين ١٦ و ٣٦ قرشًا، ثم ارتفع في ١٨٢٧ إلى ٤٠,٥٠ و٥٦,٥٠ قرشًا للقنطار، أمّا السكر الخام الذي تم إنتاجه في أراضي وجه بحري فقد كان أغلى سعرًا من الذي تم بيعه فيوجه قبلي، وتسلم الفلاحون ثمنًا قد تراوح بين ٩٥ و ١٠٠ قرشًا عن قنطار القصب[٤].

وسنورد فيما يلي جدولاً يُوضح الأسعار (قروش للقنطار)، المدفوعة للسكر الخام والمولاس[٥] في الصعيد في ثلاثينيات القرن التاسع عشر[٦]:

---

(١) يذكر كامبل أن عمر أفندي –وهو مصري تَلقى تدريبه في إنجلترا – قد اُرسل إلى جامايكا لجلب هذين الرجلين (٢٥ ديسمبر ١٨٣٨ في محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٣٤٣/٧٨، الجزء الثالث، كما أرسل إبراهيم باشا بستانيه الثانى ويُدعى ماك كالو Mc Callogh إلى ريو دي جانيرو –في الأرجنتين–؛ لكي يدرس زراعة هذا الصنف، (كامبل، ٢٥ ديسمبر ١٨٣٨ في محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٣٤٣/٧٨ الجزء الثالث)، انظر: هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص٢١٧.

(٢) إحدى مراكز ملوى بمحافظة أسيوط.

(٣) نفسه: ص ٢١ .

(٤) نفسه: ص ٢١٨.

(٥) المولاس هو مُخلفات القصب بعد عصره، ويُستخدم في صناعة الورقوالكحول والعلف.

(٦) نفسه: ص ٢١٩.

الجودة	السكـــــر الخـــــام		المولاس
	طبقًا لبورنج	طبقًا لدوهاميل	
أولى	٦٠	٥٦	١٥
ثانية	٥٨	٤٥	١٢
ثالثة	٣٤ - ٤٠	٣٤	١٠

ثالثًا: النيلــة:

كانت النيلة معروفة في مصر قبل مجيء محمد علي[١]، حيثُ كانت تُستخدم لصباغة أقمشة الملابس التي ترتديها الطبقات الفقيرة؛ لذا لم تصلح للتصدير[٢]، وقد كانت تُزرع في الفيوم والصعيد، واستمرت زراعتها في عهد الباشا

(١) كان يُطلق عليها النيلة البلدية.

(٢) بسبب اتباع اساليب وطرق في إعدادها، كانت تنتج صبغة رديئة لا سوق لها في أوروبا.

إلا أنه كان يستورد بذورها من بلاد الشام؛ بسبب تغير بذورها مع مرور الزمن مما يَنتج عنه نقصاً في كمية المحصول، "ثم أدخل محمد علي زراعة النيلة الهندية في مصر؛ لمميزاتها العالية وتفوقها على النيلة البلدية في النوع، فنجحت نجاحاً تاماً[(١)]"، ومع تطور صناعة الملابس في أوروبا، أصبح الإقبال عليها شديداً في الخارج، لذلك قال محمد علي عنها "أنها تَستدر في بلاد أوروبا ربحاً طيباً[(٢)]".

وعندما رأي محمد علي، أنَّ نفقات زراعة النيلة مُرتفعة، ولا يستطيع زرعها سوى أصحاب الأرض مَيسوري الحال قام بتقديم التسهيلات اللازمة للفلاحين غير القادرين؛ ليتم نشر هذا الصنف بين الأقاليم المختلفة، وقد كان له ما أراد.

(١) دخلت زراعة النيلة الهندية في مصر قبل عام ١٨٢٩، إذ أنَّ في تلك السنة مُنعت زراعة النيلة الهندية والنيلة البلدية في إقليم دمياط(دفتر ٣٧ معية تركي رقم ٥٧٠ إلى محافظ دمياط في غُرة رمضان ١٢٤٤هـ/١٨٢٨، انظر:

- أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٢) معية تركى، دفتر ١٧، مكاتبة رقم ١٨، من الجناب العالى إلى ناظر الأصناف في محرم ١٢٣٩هـ/١٨٢٣، انظر:

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ١٠٧.

وتأكيداً لهذا القول، سنورد وثيقة[١] تُوضح لنا مدى الاهتمام بزراعة هذا المحصول "أْمر منه بالاهتمام في توسيع نطاق زراعة النيلة"، كما أدخل زراعة النيلة الصينية في مصر حوالي سنة ١٨٣٨، ونجحت زراعتها.

كان المحصول يُحصد ثلاث مرات في السنة، وقد حصل الفلاحون في كل مرة عند جَنيه على الأسعار الآتية من الحكومة[٢]:

الحصاد الأول	١٣ قرشاً و٢٠ بارة لكل ٥٠٠ رطل
الحصاد الثاني	١١ قرشاً و ١٠ بارات لكل ٥٠٠ رطل
الحصاد الثالث	٩ قروش لكل ٥٠٠ رطل

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج ١، أمر منه إلى مأموري الأقاليم البحرية والقبلية في ١١ رمضان ١٢٤١هـ/١٨٢٥.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ١٦٧.

(٢) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٢١، وانظر أيضاً: تقرير دوهاميل (محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٣٣١.

وتشير إحدى الوثائق[1]، إلى أمر من محمد علي بإرسال مائة رطل من المحصول الجديد من النيلة وإرسالها إلى أوروبا لمعرفة ما يَنتج من أرباح، وقد قَدّر قنصل فرنسا العام في مصر البارون دي بوالكمت، أنّ صادرات الإسكندرية في الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٨٣٠ من هذا الصنف قد بلغت ٧١٨٤٢٠ فرنكًا[2].

وفي هذا العام (١٨٣٠) وَسّعت الحكومة نطاق زراعة النيلة؛ نظرًا لارتفاع أثمانها، حتى أنّها قامت بشراء كل بذور التقاوي من الفلاحين؛ للتأكد من إتمام زراعتها في الأراضي المخصصة لها، ولكنْ أثمانها انخفضت بعد ذلك ونقصت معها المساحة المزروعة منها، ولم يستمر هذا الوضع كثيرًا، فقد اتسعت زراعتها مرة أخرى وزاد الإنتاج في عام ١٨٣٥، وبعد عام ١٨٣٨ أخذت مساحتها في النقصان وقَل إنتاجها[3]، وقد تراوح دخل الفدان منها بما يتراوح بين ١٥و ٢٠ جنيهًا استرلينيًا في أسيوط (موطن زراعتها).

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج ١، أمر منه إلى ناظر أصناف البيوعات بتاريخ ٩ ربيع آخر ١٢٣٤هـ/١٨١٦.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٢٦.

(٢) أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(٣) نظرًا لما لقيته من منافسة النيلة الرخيصة التي أنتجتها مزارع الهند.

رابعًا: الأرز:

كان الأرز من المحاصيل المُهمة في الزراعة المصرية، وقد احتكره محمد علي منذ عام ١٨١٢، وبلغ ربحه منه في عام ١٨٢٣ حوالي ٦,٨٥٦,٨٧٥ قرشًا[(١)]، وقام بتوفير كل السُبل من أجل إكثار زراعته، فعمل على توفير الأيدي وأعفي أهالي قُرى الأرز بأقاليم البحيرة والغربية والمنصورة من الخدمة العسكرية، مقابل قيامهم بزراعة الأرز.

وقام بتوسيع رقعة الأراضي المزروعة أرزًا، ففي عام ١٨٢٩ فرض على مأمورية نصف البحيرة وحدها زراعة ٤٥٠٠ فدان، مما تتطلب جلب أيدي عاملة مأجورة من مأموريات أخرى لزراعة وحصد هذه الفدادين التي بلغ عددها ٣٧٨٢ عاملاً، بالإضافة لأهل هذا الأقليم[(٢)].

---

(١) نفسه: ص ٢٤٢.

(٢) دفتر ٧٥٢ ديوان خديوي تركي رقم ٢٦، إلى وكيل مأمورية نصف الغربية في ٢١ ربيع ثانى ١٢٤٤هـ/١٨٢٨، انظر:

- نفسه: ص ٢٤٣.

وتخبرنا إحدى الوثائق مدى اهتمام محمد علي بهذا المحصول فقد كتب إلى محافظ رشيد بضرورة الاعتناء والاهتمام في تحسين نوعية هذا الصنف[١]، وبلغ المحصول في عام ١٨٢٣ ١٢٢٠٠٠ أردبًا، زادت في عام ١٨٢٩ إلى ١٥٠٠٠٠ أردبًا، وفي سنوات أخرى وصل إلى ٢٠٠٠٠ أردبًا، أمّا إقليم رشيد -الذي اشتهر بزراعة هذا الصنف- فقد بلغ إنتاجه ١١٠٠٠٠ أردبًا[٢].

وفي عام ١٨٣٦، أُرسلت إلى شون الحكومة سنويًا حوالي ٨٠ ألف أردب، من أرز دمياط و ٦٠ ألف أردب من أرز رشيد وفي عام ١٨٤٤، حَددت الحكومة مساحة قدرها ٩٨ ألف فدان لزراعة هذا الصنف، قُدّر إنتاجها بنحو ٤٩٠ ألف أردب[٣].

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج ٢، أمر منه إلى وكيل المجلس في ١٩ رجب ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥.
- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ٣٣ .
(٢) أحمد الحته: المرجع السابق، ص ٢٤٣.
(٣) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢١٣.

خامسًا: السمسم :

اهتم محمد علي اهتمامًا بالغًا بزراعة السمسم، فقام بتوسيع الرُقعة الزراعية الخاصة بزراعته، خاصةً في إقليم الوجه البحري الذي انتشرت زراعة هذا الصنف به، عن الإقليم القبلي، وقد أنتج الفدان الواحد حوالي ثلاثة أرادب من السمسم، اُستخرج منها الزيت المعروف بإسم السيرج .

ومن الوثائق التي توضح حرص محمد علي على زراعة هذا الصنف، وثيقة[1] تُوضح بيان عدد الأفدنة، التي يأمل الباشا في زراعتها من هذا المحصول في الأقاليم المختلفة، وكانت على النحو التالي :

عــــدد الأفـــــدنة	
نصف أول دقهلية	١٥٠٠٠
نصف ثاني دقهلية	١٠٠٠٠
نصف أول منوفية	٥٠٠٠
نصف ثاني منوفية	٧٥٠٠
نصف أول شرقية	١٢٥٠٠
نصف ثاني شرقية	١٢٥٠٠

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج ٢، أمر منه إلى مديري الوجه البحري في ١٦ محرم ١٢٥٢هـ /١٨٣٦.

١٢٥٠٠	جهة طنطا
١٢٥٠٠	جهة المحلة
١٥٠٠٠	جهات نبروهوكفر الشيخ
١٥٠٠٠	البحيرة
٢٥٠٠	القليوبية
١٠٦٥٠٠	المجموع

وثيقة أخرى(١)، تُورد استفهام محمد علي عن مقدار الأطيان المُخصصة لزراعة السمسم؛ لما له من فوائد كبيرة.

(١) نفسه: أمر منه إلى مأموري الجفالك الميرية في ١٧ جماد أول ١٢٦٠ هـ/ ١٨٤٤.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ٩٠، ٤٢٧.

سادسًا: الكتان :

عُرف الكتان في مصر منذ زمنٍ بعيد، ففي عهد المماليك كان يتم إنتاج ما يتراوح بين ٣٠ ألفًاو ٣٥ ألفًا[١] من القناطير سنويًا، ولكنه لم يكن من النوع الجيد، ولكنْ منذ تولية محمد علي الحكم، عمل على الاهتمام بهذا المحصول؛ بسبب فوائده العديدة من استخراج الزيت الحار من بذوره، وصناعة المنسوجات الكتّانية من أليافه.

وتخبرنا وثيقة بهذه المميزات؛ حيث تورد[٢] : " أوامره إلى مديري الوجه البحري بمنافع هذا الصنف المُبارك، وكيف أنه متى زُرع على الطريقة الصحيحة يؤتِ الكثير من الزيت والقماش".

(١) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٢) مجلس ملكية تركي، دفتر ١٣٩، مسلسل ٣٠٢، من الجناب العالي إلى مديري الوجه البحري بتاريخ ١٩ جماد الثانى ١٢٥١هـ/١٨٣٥، انظر:

- أحمد الدماصي: المرجع السابق، صفحة ١٠٨.

وثيقة أخرى[١] توضح لنا هذا الاهتمام، أنه وعلى الرغم من مرضه الشديد –محمد علي- ومكوثه خارج الديار المصرية، إلا أنه يستعلم عن مقدار الزيادة من عدمها المزروعة من صنف الكتان، ويُشير بأنّ "صنف الكتان مَقبول ومَرغوب في كل وقتٍ بسائر الجهات"، لذا يجب السعي في زراعة هذا الصنف بكثرة.

وتورد وثيقة أخرى[٢]، أنّه تمّ زراعة الكتان مثلما تتم زراعته ببلچيكا، إلا أن محمد علي قد وجد إهمال وتكاسل في كمية المحصول التي تُجنى من هذه الأراضي، الأمر الذي جعله يُعاقب كل من يُقدم على هذا الفعل بالإعدام.

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج ٢، أمر منه إلى مديري الغربية والمنوفية في ٢٧ صفر ١٢٥٣هـ/١٨٣٧.

- رءوف عباس: المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٢) الأوامروالمكاتبات الصادرة: ج ٢، أمر منه إلى مدير جفالك وعهد البحيرة في ١٠ ذو القعده ١٢٦١ هـ/١٨٤٥ .

- نفسه: ص٤٤٤.

وقد أوردت هيلين آن ريڤلين في كتابها "الاقتصاد والإدارة في مصر" أرقاماً توضح الإنتاج الكلي من بذر الكتان موضحة كالتالي[١]:

السنة	الإنتاج الكلى من بذر الكتان
١٨٢١	٥٠,٠٠٠ أردب
١٨٣٣	٢٠,٢٤٠ أردب [٢]
١٨٣٤	٦٠,٠٠٠ أردب
١٨٤٤	٦١٤,٨٣٠ أردب

وفي عام ١٨٢٩ بلغ المحصول نحو ١٠٠,٠٠٠ أردب من البذور، وأخذ الإنتاج في التزايد حتى تَمكّن محمد علي من تصدير كمية منه في عام ١٨٣٧[٣].

---

(١) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٢) يختلف الدكتور أحمد الحتة مع هذا الرقم، حيث يذكر أنه في هذا العام (١٨٣٣) بلغ محصول الكتان ٢٢٠٠٠ أردب من البذر، ص ٢١٤.

(٣) أوردت هيلين آن ريڤلين أنَّ تصدير بذر الكتان بدأ منذ عام ١٨١٦، وكانت الكمية المُصدرة ٣٠ ألف أردب، وفي عام ١٨٣٦، ٢٧,٢١٧ أردب، وهذا خلافاً لما أورده دكتور أحمد الحتة في كتابه تاريخ الزراعة المصرية، ص ٢١٥.

سابعًا: أشجار التوت :

عُرفت زراعة هذا الصنف قبل عهد محمد علي، وقد انقسم التوت إلى نوعين التوت الأسود –وقد كان معروفًا منذ زمن طويل–، والتوت الأبيض الذي تمت معرفته مع تولية محمد علي حكم مصر، حيث اُستخدمت أوراقه لتغذية ديدان الحرير.

لذا عنى محمد علي عناية خاصة بغرس أشجار التوت، واختار لها أراضي وادي الطُميلات بالشرقية[(١)]، وخَصّص لها ثلاثة آلاف فدان لزراعتها، كما خَصص لخدمتها حوالي ألفين من الفلاحين.

وقد تأسست في مصر مستوطنة سورية تضم حوالي ٥٠٠ سوري للعناية بهذا المحصول، الأمر الذي أدّى إلى انتشار هذه الزراعة، في العديد من الأقاليم منها الدقهلية، والمنوفية، والغربية، والقليوبية، ودمياط، ورشيد، والجيزة، وخصص فيها مساحات بلغت سبعة آلاف فدان[(٢)].

---

(١) ذهبت هيلين آن ريڤلين في كتابها "الاقتصاد والإدارة في مصر"، إلى أنّ محمد علي قد وجد أنّ رأس الوادى (وادى الطميلات) ليس بالمكان الملائم لشجرة التوت، التي كانت تتوقف عن النمو حين تصل إلى الطبقة الثانية من التربة، ولهذا خُصصت الأرض لزراعة الشعير والقمح، ص ٢٤٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، مطبعة النهضة، ط١ / ١٩٣٠، ص ٥٤٩.

وبلغ عدد أشجار التوت في القُطر المصري ثلاثة ملايين شجرة، باعتبار ٣٠٠ شجرة في كل فدان، كما بلغ محصول الحرير سنة ١٨٣٣/٣٢ نحو ١٢٠٠٠ أقة[١]، وسنورد فيما يلي جدولاً[٢] يُوضح أماكن إنتاج الحرير والكميات التي اُنتجت منه في أعوام ١٨٢٧و ١٨٣١و ١٨٣٢:

مكان الإنتاج	أقـــــات
وادى الطميلات	٢,٣١٩,٢٠٠
المنوفية	١,٢٢٢,٣٠٠
المنصورة	١,١٦٧,١٥٦
الغربية	٨٢٢,٠٥٠
الشرقية	٧٧٤,٠٥٠
القليوبية	٣١٠,٢٠٠
البحيرة	٢٢٧,٢٥٠
الجيزة	٥٦٢,٠٠٠
	٦,٧٤٨,٤٠٦

(١) نفسه: ص ٥٤٩.

(٢) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص٢٤٤.

الصناعة في عهد محمد علي

كان السبب الرئيس الذي دفع محمد علي نحو سياسة التصنيع، هو سد حاجة الجيش من المؤن والذخيرة اللازمة له، خاصةً بعد النصر الذي تَحقق على حملة فريزر Fraser ١٨٠٧، ثم تجهيزه للحملة العسكرية على الحجاز واحتياجه الشديد لبناء سفن تنقل الجنود، والذخيرة، والمؤونة من مصر إلى الموانىء المختلفة، ولهذا قام بتأسيس ترسانة بولاق لهذا الغرض عام ١٨٠٩.

إذن كان اهتمام محمد علي مُوجهًا في المقام الأول نحو الصناعات الحربية، غير أنه لم يُهمل الصناعات المدنية؛ لأنَّ إنشاء هذه الصناعات أمر لازم بوصفه مُكملاً للصناعات الحربية، كما أنه يُوفر في المبالغ الطائلة التي يتطلبها الاستيراد من الخارج[١]، إلا أنَّه ومع التوسع في زيادة الصادرات من المحاصيل الزراعية، تَحتم إنشاء مصانع مُجهزة تجهيزاً حديثًا؛ لتحضير الحاصلات المختلفة، نظراً لصعوبة الاعتماد على المحالج البدائية،

---

(١) قام الوسطاء الذين عهد إليهم محمد على باستيراد السلع المختلفة من الخارج، باستغلال حاجته المُلحة للمال، وتقاضوا أثماناً باهظة، كما استخدموا أساليب كثيرة من الغش والاحتيال.

ومضارب الأرز القديمة، وسنقوم فيما يلي بإلقاء الضَوء على هذه الصناعات تفصيلياً لمعرفة القدرة الصناعية التي كان يتمتع بها محمد علي، والتي جعلته يُنافس المنتج الأوروبي بشكلٍ كبير.

يرجع تأسيس المصانع في مصر إلى ١٨١٦[١]، وقد أنفق محمد علي من الأموال في تشييد هذه المصانع وحتى شروعها في الإنتاج حوالي٢٠٠,٠٠٠ كيس –أي خمسة ملايين من الدولارات[٢]– مُقابل إحضار العمال من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا، هذا فضلاً عن شراء الآلات من جميع الأنواع[٣].

---

(١) ذكر الكولونيل كامبل هذا التاريخ في ملحق تقريره، ويتفق معه البارون دي بوالكمت على أن محمد علي بدأ في تاسيس المصانع منذ عام ١٨١٦، انظر:

- محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٢٢٨، ٧٠٥.

(٢) أورد هذا الرقم كامبل في تقريره، ونقلته هيلين آن ريڤلين في كتابها "الاقتصاد والإدارة في مصر"، ص ٢٨٥.

(٣) أشارت وثيقة إلى أمر من محمد علي – وبعد مناقشة حسن أفندي ناظر الفابريقات – بجلب واستحضار الآلات اللازمة لهذه الفابريقات من أوروبا، وصرف ما يلزم من المصاريف، (الأوامروالمكاتبات الصادرة: ج١، أمر منه إلى كتخدا بك بمصر في ٢ شوال ١٢٣٩هـ/١٨٢٢، ص ١٣٤).

- أوردت وثيقة أخرى، توصية بمعرفة بوغوص بك باستحضار ألف قنطار رمل حلو من أوروبا؛ لعمل بعض آلات ويُشير بوجود هذه النوعية من الرمل في كلٍ من العجمى وأبوقير وادكو وأبو زعبل، (مخطوط، ج٢، أمر منه إلى الخواجة والماس في ٨ شعبان ١٢٥١هـ /١٨٣١، ص ٤٢).

أولاً: صناعة السكر :

في بداية الأمر، قامت صناعة السكر على الطريقة البدائية لصنع العسل الأسود، إلى أنْ قام محمد علي في ١٨١٨، بإنشاء مصنع لصناعة السكر في بلدة ريرمون، على غرار المنشآت الموجودة في جزر الأنتيل بأمريكا[١]، وقامت صناعة السكر في بادىء الأمر في الوجه البحري، وقد أدّى هذا الأمر إلى نقل القصب من الصعيد لمسافة طويلة، لذا تم إلغاء معاصر السكر في الوجه البحري.

(١) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٥٦٥.

وقام محمد علي بإنشاء مَعملاً لصناعة السكر في بلدة ريرمون -مركز زراعة قصب السكر- وكان لتكرير السكر[١] في ١٨٣٠[٢]، وكان يُشرف عليه مستر برام Mr. Brim وهو مهندس إنجليزي، وعندما تُوفي عَهد محمد علي لإدارته إلى مسيو توينينا Signor Tonine الإيطالي، ثم قام معمل التكرير في بدايته بتكرير حوالي ٣٠ قنطار أو يزيد في اليوم الواحد، وكان ينتج نوعين من السكر[٣]، كما قام محمد علي بإرسال العديد من البعثات إلى الخارج، من أجل تحديث صناعة السكر وتدعيمها

---

(١) كان محمد علي يُرسل السكر إلى مارسيليا لتكريره منذ عام ١٨٢٦، مما أضر بمعمل الريرمون، انظر:

- عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٥٦٥، وانظر: أمين مصطفى عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مطبعة الأنجلو المصرية / ١٩٥٥، ص ٢٣٩، وصلاح هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، دار المعارف/١٩٨٥، ص ١٧٦.

(٢) لا يتفق صلاح هريدي مع ما أورده أمين مصطفى عبد الله، في أنه تم انشاء هذا المعمل في عام ١٨٣٠، وذكر أنه تم انشاؤه في عام ١٨٣٣، ص ١٧٦.

(٣) النوعان هما: سكر خرز وهو نوع جيد يُباع الرطل منه بسعر ١,٥ قرشاً، والنوع الآخر أكثر بياضاً؛ لأنه مُكرر، لكنه كان أقل جودة من السكر الممتاز الذي يُباع الرطل منه بسعر ٦,٥ قرشاً وكان هذا النوع لا ينتج إلا بأمر محمد علي نفسه.

فأرسل بعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أرسل بعثة إلى أوروبا وخاصةً إلى باريس من الكيميائيين؛ ليتدربوا على تكرير السكر[1]، وتشير إحدى الوثائق[2] إلى أنّ محمد علي كان يَستعين بالخبرة الأجنبية في صناعة السكر لفترة معينة، حتى إذا ما اكتسب العُمّال المصريون الخبرة منهم، قام محمد علي بإحلالهم محل الأجانب؛ توفيراً للنفقات الكبيرة التي كانت تُنفق على هؤلاء الخبراء.

وتُورد وثيقة أخرى تأكيداً لهذه الوثيقة السابقة حيث تشير إلى[3] "تَعهد أوسطى السكر الأوروباوي بتشغيل خمسين قنطار سكر وعشرين قنطار عسل، وباستخراج اثنى عشر أوقة من صنف الروم من القنطار الواحد، وذلك بعد اتّضاح عدم درايته بالصنعة المذكورة،

---

(١) محفظة ١٠١ دفتر ٧٧٩، ديوان خديوي تركي، وثيقة رقم ٥٢٤، بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٢٤٨هـ/١٨٣٢، من الديوان الخديوي إلى سامي بك، انظر:

- صلاح هريدى: المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٢) محفظة ٢ معية تركي، الوثيقة رقم ١٧١، بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٥١هـ /١٨٣٥، من الجناب العالي إلى محمد أفندي وكيل المجلس، انظر: .

- صلاح هريدي: المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى برهان بك وكيل المجلس في ٦ رجب ١٢٥١هـ /١٨٣٥، ص ٢٦ .

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ٢٧.

وعمل مُعدل عن شغل هو شغل الأوسطاوات أولاد العرب بفابريقة الريرمون وظهر معرفتهم عنه؛ فضلاً عن نفع الميري لذا يجب إرسال القصب من كافة الجهات لعمله سكر بفابريقة الريرمون بمعرفة أولاد العرب من الآن فصاعداً".

وقد بلغ إنتاج هذه المعامل من العسل الأسود في ١٨٣١ أربعة عشر ألف قنطار[١]، وبلغ إنتاج معمل الريرمون ١٨٣٣، ١٢,١٩٥ قنطار من السكر الخام .

أنشأت الحكومة مصنعين آخرين للسكر أحدهما في ساقية موسى والثاني في الروضة (مركز ملوى)، وقد كُرر من السكر الخام في المصنع الأول نحو ٥,٢٠٠ قنطار[٢].

وعلى الرغم من ضخامة هذا الإنتاج، إلا أن محمد علي قام باستيراد السكر طوال عهده، ثُمّ تناقص بعد ذلك، والجدول التالي[٣] يُوضح صادرات وواردات السكر من أعوام ١٨٤٣ إلى ١٨٤٥:

السنة	الصادرات بالقنطار	الواردات بالقنطار
١٨٤٣	١٠,٠٨٢	٩,٦٢٤
١٨٤٤	٦٣٠	٦,٣٠٢
١٨٤٥	١٦,٠٢٠	٥,٣٧٤

(١) صلاح هريدي: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٥٦٥.

(٣) صلاح هريدي: المرجع السابق، ص ١٧٨.

من الجدول السابق نلاحظ أنَّ:

تَصدَّر عام ١٨٤٥ صادرات مصر من السكر؛ حيث بلغت الكمية المُصدرة ١٦,٠٢٠ قنطارًا، ويأتي في المركز الثاني عام ١٨٤٣، بكمية تبلغ ١٠,٠٨٢ قنطارًا، والملاحظة المُهمة هي قِلة الواردات في هذين العامين مقارنة بالصادرات (٥,٣٧٤ و٩,٦٢٤ قنطارًا على التوالي).

ذَكر كامبل في تقريره[١]الذي رفعه إلى اللورد بلمسترون في ٦ يوليه ١٨٤٠ أنَّ: قيمة ما استورته البلاد من السكر في ١٨٣٦ بَلغ مليونين ونصف المليون من القروش، والربح الذي حصلت عليه الحكومة من بيع السكر –بلغ الإنتاج ٣٢,٠٠٠ قنطار- وصلت قيمته ٣٢,٥٠٠,٠٠٠ قرشًا، أمَّا تقرير أحد الصُناع الإنجليز[٢]عن الصناعة والزراعة في مصر في ٢٥ ديسمبر ١٨٣٧، فقد ذكر فيه أنَّه في هذا العام كانت صناعة السكر من أهم الصناعات الموجودة في مصر.

---

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٧٨١، ٧٨٤.

(٢) مُلحق(د) أحد ملاحق تقرير باتريك كامبل، بعثة أحد الصناع الإنجليز عن الصناعة والزراعة في مصر ٢٥ ديسمبر ١٨٣٧، نفسه: ص ٧٤٤.

ثانيًا: **صناعة ملح البارود**:

أُنشىء معملاً لإنتاج البارود يديره كيميائي فرنسي يُدعى هيم Him، ثم اُنشئت بواسطة هذا الرجل معامل لتحضير المواد الكيميائية اللازمة للمصانع، كما وضع تحت تصرفه العديد من المناجم لاستخراج ملح البارود(١).

وقد ذكر بورنج في تقريره(٢) تفصيلات كثيرة عن هذه الصناعة حيث يقول "يُصنع مِلح البارود بمقادير وافرة من أنقاض المدن المصرية القديمة، إذا تشبعت بالماء تلك الأنقاض التي تحتوى قدراً كبيراً من نترات البوتاسيوم، ولما كان الماء عُرضة للبخر بأشعة الشمس، فإنّ مِلح البارود يرسب ثم يجمع ويُرسل إلى المخازن الكبرى لاختبار نوعه، وقد زُرت -يقصد نفسه- أحد هذه المخازن في مصر القديمة، ووجدت جماعة من الكيميائيين الأوروبيين عاكفين مع بعض موظفي الحكومة على اختبار مفعول هذه النترات".

---

(١) صلاح هريدي: المرجع السابق، ص ١٨٥.

(٢)Bowring John, Report of Egypt and Candia, London: Printed by W. Clowes and Sons, Stamford Street, for her Majesty's Stationery Office, ١٨٤٠, p. ٢٨.

- وانظر أيضاً: محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤٣٠.

ويستطرد قائلاً: "وفي عام ١٨٣٢، كان بالقاهرة ستة من مصانع ملح البارود، وكان إنتاجها في العام الماضى (١٨٣٦)، على النحو التالي:

القاهرة	١٢,٠٠٠ قنطاراً
الطرانة	٥٠٠ قنطاراً
البدرشين	٢,٠٠٠ قنطاراً
مدينة الفيوم	١,٥٠٠ قنطاراً
بنى سويف	١,٥٠٠ قنطاراً
الأشمونين	٢,٠٠٠ قنطاراً
	١٩,٥٠٠ قنطاراً

وقد بيع القنطار باثنين وسبعين قرشاً، إذن يكون مقدار الربح الذي حصل عليه محمد علي في هذا العام من بيع ملح البارود المُستخرج ما قيمته ١,٤٠٤,٠٠٠ قرشاً[١].

(١) هذا التقدير من عمل المؤلف.

أما في عام ١٨٣٣ كان إنتاج هذه المعامل[١]:

القاهرة	٩,٦٢١ قنطاراً
البدرشين	١,٦٨٩ قنطاراً
الأشمونين	١,٥٣٣ قنطاراً
الفيوم	١,٢٧٩ قنطاراً
أهناسيا	١,٢٥٠ قنطاراً
الطرانة	٤١٢ قنطاراً
	١٥,٧٨٤ قنطاراً

ويُكمل حديثه بقوله: "على أنّ هذا الإنتاج قد زاد زيادة كبيرة في عام ١٨٣٧، إذ شَرعت مصانع قصر العيني تَنتج من عشرة آلاف قنطار إلى اثنى عشر ألفاً في السنة، كما أنتجت سائر المصانع بالأقاليم ما يَقرب من هذا المقدار، أي ما قد يتراوح مجموعه بين عشرين واثنين وعشرين ألف قنطار، غير أنّ الإنتاج ازداد زيادة كبيرة مرة ثانية، ثُمّ علَم بورنج بعد ذلك أنّ المصانع التي يَجري العمل بها، سوف تَنتج حوالي ضعف هذا القدر، أي نحو أربعين ألف قنطار[٢]" .

(١) انظر: صلاح هريدي: المرجع السابق، ص ١٨٥، ١٨٦.

(٢)Bowring. John, Op. cit, p. ٢٩ .

ويُعطينا صورة واضحة عن معامل تكرير ملح البارود فيقول "لقد أدخل كثير من ضروب التحسين على طريقة تكرير ملح البارود، حتى أصبحت المواد الغريبة لا تزيد نسبتها على ١-٣٠٠٠ في أحسن أنواعه وهو الصنف الذي يُستعمل في مصانع البارود.

يُستخرج كل عامٍ من خرائب هرموبوليس (منطقة عين شمس) نحو ٢,٧٠٠ قنطاراً من ملح البارود، ويشتغل هناك حوالي ثمانين عاملاً تتراوح أجورهم بين ١٥ و٤٠ بارة في اليوم (أي حوالي بنس ونصف البنس في المتوسط)".

"أمّا مصنع البارود فيقع بجهة المقياس عند الطرف الأقصى من جزيرة الروضة، ويُشرف عليه رجلٌ من الفرنسيين تحت يده تسعون عاملاً مَوزعين على عدة أقسام منهم ثمانية عشر عاملاً، يعملون بأيديهم في مركبات الكبريت والفحم النباتي وملح البارود، وواحد وعشرون يشتغلون بتحريك المسحوق في المطاحن، وينتج المصنع خمسين قنطاراً في اليوم، أمّا في أثناء حرب الشام (١٨٣٤) فكان متوسط إنتاجه ثمانين قنطاراً"[١].

---

(١) Ibid, p. ٣٢.

وانظر أيضاً: نفسه: ص ٤٣٢.

تُشير إحدى الوثائق إلى اهتمام محمد علي بعملية استخراج مِلح البارود من المحلات المسبخة (المناجم) الموجودة في الوجه القبلي، والاهتمام بإنشاء حيضان وسواقي لتكريرها، بعد أن تُنقل في المراكب[١]، وثيقة أخرى تُورد أمر محمد علي بإنشاء معمل لمِلح البارود بمديرية نصف أول الوسطى، فيلزم استصدار الخلاصات اللازمة لبناء هذا المعمل[٢].

وتُشير وثيقة ثانية[٣] إلى "حصول تلف للبارود الجاري صنُعه، وقد طلب الأسطاوات زيادة أجورهم حتى يقوموا بعمل بارود أحسن مثل بارود إنجلترة، وعندما تم توفير هذا الطلب لهم، أرسلوا باروداً إلى الإسكندرية، إلا أنه بعد مُضي ستة شهور صار تالفاً، لذا أمر محمد علي بالاشتراط عليهم بعمل البارود بالشروط الآتية:

١- عدم تلفه بمضي ستة شهور

٢- بقائهم على المرتب الأصلي إلى أن يُعاين البارود المصنوع وقتها يمكن زيادة المرتب".

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى أدهم بك في ١٥ رجب ١٢٥١هـ/١٨٣٥.

- رءوف عباس: المرجع السابق، ص ٣١.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى وكيل الجهادية في ٥ شعبان ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى وكيل الجهادية في ١٩ محرم ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦.

وتُخبرنا وثيقة ثالثة[1] بأنّه "تم صنع ماية قنطار بارود واتضاح مشابهته للبارود الإنكليزي، وزيادة قوته عنه لدى تجربته بمدفع الهوان، وزاد عن مسافة البارود الذي كان جاريًا استعماله سبعة أمتار أو ثمانية، وبناء عليه يشير بأنه يجب تخزينه أولاً خمسة أو ستة أشهر حتى تتضح حالته".

وتوضح لنا وثيقة أخيرة[2]، عن عاقبة من يقوم بالغش في عملية تصنيع البارود، بقصد الربح السريع، أن "يُرسل إلى لومان إسكندرية لمدة ستة شهور، عبرةً لغيره بعد تكسير العدد والآلات التي كان يُصنع البارود بها ".

ذكر كامبل في تقريره أنّ، الربح الذي حصل عليه محمد علي من بيع ٥٠,٠٠٠ قنطار من ملح البارود للتصدير و١٠٠,٠٠٠ قنطار تُستعمل في عمل البارود، قد بلغ ما قيمته ٢٠٠,٠٠٠ قرش[3]، أما البارون دي بوالكمت فقد ذكر في تقريره[4] أنّ الكمية المُستخرجة من ملح البارود من الوفرة بحيث أنهم "يستطيعون سداد حاجة أوروبا بأسرها دون أن يتكبدوا نفقات تذكر".

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج ٢، أمر منه إلى وكيل الجهادية في ١٨ ربيع أول ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، صفحات ٣٩، ٩٣، ١١٣.

(٢) نفسه: أمر منه إلى مدير نصف ثانٍ وسطى في ١٢ ربيع آخر ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦.

- نفسه: ص ١٢٥.

(٣) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٧٨٤.

(٤) نفسه: ص ٢٣٠.

ثالثًا: صناعة المنسوجات الحريرية:

كانت هذه الصناعة موجودة قبل عهد محمد علي، لكنّه وسّع من نطاق هذه الصناعة، فأكثرَ من زراعة أشجار التوت – كما سبق أن أوضحنا – وقام بإحضار الفرنسيين[١] المتخصصين في زراعة هذا النوع من الأشجار.

وقد كانت تربية دودة القز في مصر تتم أربع مرات سنويًا، بينما كانت تتم في أوروبا مرة واحدة، لذا فقد جَنى محمد علي أرباحًا طائلة من الحرير (بلغت القيمة نحو ٨ ملايين فرنكًا[٢])، وبالرغم من ذلك لم تكن خيوط الحرير من النوع الجيد، ولم تفِ كمياتها بحاجة المصانع التي قامت الحكومة بإنشائها لنسج الحرير، وكان أحد هذه المصانع (مصنع الخرنفش)، الذي استقدم له محمد علي عُمالاً من الآستانة، وزوده بمائة نول لنسج الحرير الخام الوارد من الشام، أو من تربية دودة القز[٣] في مصر، كما أنشأ محمد علي ديوانًا باسم "ديوان الحرير"؛ ليقوم بالإشراف على الحرير وإنتاجه[٤].

---

(١) كان يُدعى ألفونس غوطيه.

(٢) صلاح هريدي: المرجع السابق، ص ١٧٣.

(٣) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٥٥٨.

(٤) صلاح هريدى: المرجع السابق، ص١٧٣.

وبلغ الإنتاج من الحرير الخام في عام ١٨٣٢، ٦,٧٤٨ أقة و٤٠٦ درهمًا، وفي عام ١٨٣٣ حوالي ٥٣٠٠ أقة[١]، وكان يُشترى الحرير من الدرجة الأولى بسعر ١٢٥ قرشًا، ومن الدرجة الثانية بسعر ٩٥ قرشًا، ومن الدرجة الثالثة ٨٥ قرشًا، وفي عام ١٨٣٢ كانت قيمة الربح من المنسوجات الحريرية ١٢ مليونًا من الفرنكات[٢].

سنورد الآن وثيقة[٣] تُشير إلى اهتمام محمد علي بهذه الصناعة "بأنّ الأفندي الذي حضر من أوروبا بعد تَعلمهُ صَنعة تشغيل الحراير، يلزم إعطائه الحرير اللازم؛ لاختبار واستحضار عينات جانفس، وأطلس وما يُشابهه من السوق؛ لتشغيل مثلها، حتى يستطيع صُنع مثل هذه العينات".

---

(١) ذكر عبد الرحمن الرافعي في كتابه "عصر محمد علي" أنّ إنتاج الحرير في هذا العام (١٨٣٣) بلغ أربعة آلاف أقة، ص ٥٥٨.

(٢) عفاف لطفي السيد مارسو: مصر في عهد محمد علي – ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين – مراجعة: السيد أمين شلبي، المجلس الأعلى للثقافة، ط/٢٠٠٤، ص ٣٥٧.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج١، أمر منه إلى ناظر مصلحة الحرير في ٢١ محرم ١٢٥٠هـ .

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٣٨٨.

وقد ذكر بوالكمت في تقريره أن[1] "مصانع الحرير قد استخدمت في عام ١٨٢٦ ما يُقارب ٧٤,٠٠٠ كيلو جرام من المواد الخام، وهذا القدر يُساوي ١/١٠٠ مما نستخدمه في فرنسا"، أمّا كامبل فقد أورد في تقريره أنّ، الربح المُتحصل من الحرير الخام، والتي تبلغ الكمية المُنتجة منه ٦٥,٠٠٠ أقة، ما قيمته مليونًا من القروش، وأنواع الحرير – بعد صناعته – (خاصةً ١٥,٠٠٠ ثوب من المقصب)، فقد بلغت القيمة بالقروش ١,٤٠٠,٠٠٠[2].

---

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢) نفسه: ص ٧٨٤.

رابعًا: صناعة المنسوجات الصوفية:

ذكر بورنج في تقريره أن[1] "محمد علي أقام في عام ١٨١٨، مصنعًا ضخمًا في بولاق لصنع المنسوجات وقد اُشتريت النماذج، ولكن اتضح أنها لا تُلائم الغرض فَأُهمل المشروع، ثم بُعث بعد عامين مرة أخرى، وشرع عُمال من مصانع فرنسا وبلچيكا يقومون بمحاولات جديدة".

ويستطرد قائلاً: " لا يَصلح الصوف المصري لأيٍ من المنسوجات الناعمة؛ لأنّ تَشبعه بغبار مليء بمِلح البارود يُكسبه صلابة وجفافًا، وتُقص أصواف الغنم مرة في السنة، ولكنها لا تُغسل قبل القص وهي عادة تؤدى إلى تدهور نوع الصوف".

" فما يكاد يمضي بعض الوقت حتى تشيع فيه العتة، دون أن يُستطاع التخلص منها فيتلف ثُلثا الصوف قبل أن يكونَ صالحًا للنسيج".

---

(١) ذكر بورنج أن معظم معلوماته عن حالة الصناعة المصرية، تم استيقاؤها من الكولونيل كامبل قبل نهاية عام ١٨٢٩، انظر:

- نفسه: ص ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٤.

قام محمد علي باستيراد الأصواف من الخارج، كما استورد الأغنام من إسبانيا، وأحضر معها راعيها، وسنورد الآن وثيقتان تتحدثان في هذا الشأن، أولى هاتين الوثيقتين تُشير إلى[١]" أنَّه حصل وفر لجانب الميري مقداره مائة وأربعون قرشاً من كل عشرة أقة صوف اسبانيولي"، وفي الوثيقة الثانية[٢]، يُشير بأمر منه إلى مديري البحيرة والغربية والشرقية، بإجراء قص الأغنام وتوريد أصوافها للأشوان.

إذن يمكننا القول، أنَّ محمد علي قام بإنشاء مصنعٍ لصُنع المنسوجات الصوفية في بولاق عام ١٨١٨، وبعد إهمال المشروع، تمَّ إحياؤه من جديد بعد عامين بطاقة مائة آلة[٣] للغزل بدواليبه، كما أنشأ مصنعاً آخراً لنفسِ الغرضِ بالمنيا؛ لإنتاج الصوف السميك، وقد ذكر تقرير أحد الصُناع الإنجليز عن الصناعة والزراعة في مصر في ٢٥ ديسمبر ١٨٣٧، أنَّ المنسوجات الصوفية كانت من أهم الصناعات في ذلك الوقت[٤]

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى ناظر فابريقة فوة في ١٣ ربيع أول ١٢٥٢هـ/١٨٣٦، ص ١٢٧.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة:ج٢، أمر منه إلى مديري البحيرة والغربية والشرقية في ١٧ صفر ١٢٥٣هـ/١٨٣٧.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ١١١، ٢٥٤.

(٣) يذكر عبد الرحمن الرافعي، أنه بلغت أنوال نسيج الصوف الموجود منها من قبل، وما أنشىء في ذلك العصر ٤٠٠٠ نول، انظر:

- المرجع السابق، ص ٥٥٨.

(٤) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤٤٦.

خامسًا: صناعة النيلة :

قام محمد علي باحتكار محصول النيلة في ١٨١٦، واستدعى لغرض إعدادها الكثير من الأرمن لتعليم المصريين الطريقة المُثلى لإعدادها.

ولهذا تم إنشاء مصانع للنيلة في كلٍ من شبرا، وشبين، وميت غمر، والمنصورة، ومنوف، وبركة السبع، والأشمونين، والمحلة الكبرى، وأبو تيج، والجيزة، وكانت المصانع تستنفد سُدس محصول البلاد[١]، حيث كانت من الجودة وبخاصة في قريتى قبالة وأشليم بالغربية بحيثُ اُستخدمت في صبغ الحرير[٢].

وكان ما يُنتج من النيلة يُقسّم من حيث الجودة إلى ثلاث درجات مُوزعة على النحو التالي:

درجة أولى ٧٥ قرشًا للأقة للتصدير إلى تركيا (الدولة العثمانية) وأوروبا
درجة ثانية ٥٥ قرشًا للأقة
درجة ثالثة ٣٦ قرشًا للأقة للاستهلاك المحلى والتصدير إلى سوريا[٣].

(١) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٥٦٥.

(٢) لم تُنتج النيلة الخاصة بالصباغة باللون الأزرق، ولذلك كانت تُستورد من الخارج، انظر:

- صلاح هريدى: المرجع السابق، ص ١٦٣.

(٣) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٢١.

في ١٨٣٥، استغنى محمد علي عن تشغيل معامل النيلة لحسابه؛ لارتفاع تكاليف تشغيلها، وتركها لمشايخ القرى الموجودة بها هذه المعامل ليتولوا شؤون تشغيلها، على أنْ يقوموا بتسليم الإنتاج إلى الحكومة بسعر الأقة ٣٠ قرشاً[1].

وقد ذكر كامبل في تقريره[2]، أنّ الربح الذي حصل عليه محمد علي من بيع ٧٧,٣٠٠ أقة من النيلة بعد تجهيزها و١٠٠,٠٠٠ أقة قبل التجهيز، قد بلغ ما قيمته ٣,٠٠٠,٠٠٠ قرش، ونظراً لتغير المساحة المزروعة من هذا الصنف من وقت لآخر، فقد كان الإنتاج منها غير ثابت، فقد بلغ نحو ١٠١١٩٢ أقة في ١٨٣٠، و٧٧٣٠٠ أقة في ١٨٣٣، ونحو ١٠٨٠٠٠ أقة في ١٨٣٥[3].

سادساً: صناعة الغزل والنسيج :

كانت القوة الدافعة لمشروعات التصنيع مُتجهة نحو إنتاج القطن، على امتداد القرن التاسع عشر، كان القماش هو السلعة الرئيسة المُصنعة على أيدي الحرفيين، وكان يتم تصديره إلى الغرب.

---

(١) نفسه: ص ٢٢٢.

(٢) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٧٨٤.

(٣) أحمد الحتة: المرجع السابق، ص ٢٢٣.

وقد كانت المنسوجات المصنوعة من التيل، والكتان مثل المنوفي والبتانوني والأسيوطي، والشبيني والمنسوجات المصنوعة من القطن مثل الدمياطي والعجمي والمحلاوي، تُصدر جميعها، وكانت مراكز النسيج واقعة في المحلة ورشيد والفيوم ودمياط وشبين والقاهرة[١].

أما النواة الأولى لإنشاء مصانع النسيج في مصر فكانت في ١٨١٦؛ بغرض إنقاذ هذه الصناعة من الإنهيار؛ بسبب تدفق القطن البريطاني[٢]ابتداءً من عام ١٨١١، الأمر الذي أدّى إلى اضمحلال هذه الصناعة.

أنشأ محمد على جميع المصانع المصرية تقريبًا على غرار المصانع الأوروبية، فهي مستطيلة متوازية السطوح تتألف من طابق واحد أو أثنين، وبها صف من النوافذ الواسعة، فضلاً عن ذلك فهي مُسطحة السقوف متينة البناء[٣].

---

(١) عفاف لطفي مارسو: المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٢) كان القطن المصري، والمعروف بالبلدي أو الرومي، لا يُزرع بكميات تكفي للاحتياجات المحلية، قبل اكتشاف قطن چوميل ١٨٢٠.

(٣) من تقرير باتريك كامبل (محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٧٨٠).

ومنذ ١٨١٧ وحتى ١٨٢١، أُقيمت ٣٣% من وحدات آلات التمشيط، و٧٠% من الأنوال، و٢٤% من المغازل، وكان هناك ١٢٥٠ نولاً في مصانع القاهرة، وفي مصنعين آخرين في قليوب والمنصورة، و٤٣٦ من وحدات آلات الغزل، و٥٨٤ من وحدات التمشيط، بعد أن اُكتشف القطن طويل التيلة أُضيف ٥٥٠ نولاً، تم إعدادها لهذا القطن من بين ١٨٢٤ نولاً، وارتفع عدد وحدات الغزل إلى ١٩٦٢ وحدة[١].

وقد ذكر بورنج في تقريره[٢]"في مصانع القطن ١٤٥٩ من دواليب الغزل، منها ١٤٥ للغزل السميك، و١٠١٩ للغزل الرفيع، وتَنتج الأولى يوميًا ١٤,٥٠٠ رطل في الصيف و١٠,١٥٠ في الشتاء، وتنتج الثانية في اليوم ١٣,١٤٠ رطلاً في الصيف و٨,٥٤٠ رطلاً في الشتاء".

(١) عفاف لطفي مارسو: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٢) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤٤٤.

قام محمد علي باتخاذ الخطوة الأولى لإنشاء هذه المصانع، عندما نشر إعلاناً في مالطة بأنه سيُقدم شروطاً طيبة للصُناع والحرفيين الذين يقبلون الإقامة في مصر، ويُمارسون مهنهم وحرفهم، ثم أرسل وكلاء إلى أوروبا؛ لاستقدام طبقة من العُمال ذوي الخبرة، لكن رفضت الحكومة البريطانية مساعدته في محاولته جلب عمال بريطانيين وحظرت الهجرة[١]، كما حاولت الحكومة الفرنسية منع هجرة عُمالها، لكن الوكلاء المصريين نجحوا في إقناع عُمال فرنسيين ذوي خبرة بالهجرة دون موافقة حكومتهم[٢].

ثم نشط التطور الصناعي في عشرينات القرن التاسع عشر؛ نتيجة للتوسع في زراعة القطن، وقد أنشأ محمد علي العديد من مصانع النسيج لهذا الغرض، سنورد تفاصيلها في الصفحات القادمة.

---

(١) لفت روسل Roussel (القنصل الفرنسى العام في مصر) النظر إلى، أنَّ من المحتمل أن يَثبت في النهاية، أنَّ إنشاء صناعة نسيج على النسق الأوروبي باستطاعتها أن تُثبت نفسها.

(٢) في نهاية عام ١٨١٧، وصل إلى مصر ١٧ من نسّاجي الحرير من لجهورن Leghorn، وكان مُتوقعاً أنْ يصل ستون آخرون.

كما ذكر تقرير في مطلع عام ١٨١٨، أنَّ عُمالاً من الذكور والإناث في طريقهم، من چنوه ولجهورن ومارسيليا للعمل، في مصانع الحرير والقطن المصرية.

مصنع الخرنفش

كان من أوائل المصانع التي أنشأها محمد علي في ١٨١٦، واستدعى له عُمالاً فنيين من فلورنسا Florence بإيطاليا، تخصصوا في غزل خيوط الحرير في بادىء الأمر، وبعد فترة من الزمن، نُقلت الأنوال الخاصة بصناعة الحرير إلى مصنعٍ آخر، ووضعت بدلاً منها مغازل للقطن وماكينات لصنع الأقمشة.

وقد تم تركيب مائة دولاب، عشرة منها للغزل السميك، وتسعون دولابًا للغزل الرفيع، وتحمل الدواليب الأولى ١٠٨ مغزلاً على خط واحد، والتسعون الثانية ٢١٦ مغزلاً، بالإضافة لدواليب الغزل ومغازله كان يوجد بالفابريقة قسم للنسيج به ثلثمائة نول تَنسج من خيوط القطن أقمشة مختلفة أنواعها، كالبفتة، والموسلين، والبصمة، والشاش[١].

كما أورد بورنج في تقريره[٢]، بيان يوضح متوسط الإنتاج الشهري لمصنعين من مصانع محمد علي هما الخُرنفش، ومصنع الحوض المرصود، كما يُبين عدد العمال ومِقدار الأجور التي يتقاضوها على اختلاف طوائفهم -كما قال- "بالقدر الذي أمكنني التحقق منه".

(١) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٥٣٣.

(٢) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤٥٢، ٤٥٣.

متوسط الإنتاج الشهري

الـــــــــوزن									
	الوزن الكلي	التالف من القنطار ٢٥٪ أي الربع	الباقي بعد التالف	التالف	الباقي بعد التالف	(١)			مقدار القطن المغزول
		رطلاً	رطلاً	رطلاً		رطلاً	رطلاً	رطلاً	رطلاً
مصنع الخرنفش	٢٤١٩٦	٦٠٥٠	١٨١٤٦	١٢٠٠	١٦٩٤٦	٢٢٤٤	٤٧٠٢	١٢	٣٣٣٠
								١٨	١٠٩١
								٣٢	١٠٢٨١
مصنع الحوض المرصود	٤١٠٤	١٠٢٣	٣٠٧٩	—	٣٠٧٩	٦٨٢	٢٣٩٧	١٢	٧٦١
								١٨	١٦٣٢
								٣٢	٦٩٤

(١) لم توجد بيانات في هذا الجزء من الجدول، لكن في تقديري أنّها رُبما تكون، مقدار التالف من القطن المغزول.

	ثمن القطن بارة قرش	النفقات بارة قرش	أجر العمل بارة قرش	مجموع الثمن والنفقات بارة قرش
مصنع الخرنفش	١ ٤	- ١١	- ١٤	١ ٢٩
	١ ٤	- ١١	- ٢٢	٥ ٣٧
	١ ٤	- ١١	- ٣٠	٢ ٥
مصنع الحوض المرصود	- -	- -	- -	١ ٢٩
	- -	- -	- -	١ ٣٧
	- -	- -	- -	٢ ٥
		مقدار البضائع	الطول بالذراع	الثمن في فلسطين
	بركال	١	٢٨	٤٧٠
	بركال رفيع	١	١٨	١٠
	بفتة حمدية	١	١٨	١٥
	محلاوي	١	١٨	١٣
	هندي	١	٢٨	٣٦

ما يتقاضاه العُمّال والمحاسبون شهريًا من الأجور:

مصنع الخرنفش:

نسّاجون	١٣,٧٠١ قرشًا
غزّالون	٧,٩٤٥ قرشًا
برّادون	٧٠٠ قرشًا
ميكانيكيون "تحت التمرين"	٢,٧٩٨ قرشًا
محاسبون	١,٧٦٧ قرشًا
نفقات أخرى	٥٥٠ قرشًا
	٢٧,٤٨١ قرشًا
ثيران	١,٧٥٠ قرشًا
	٢٩,٢٣١ قرشًا

مصنع الحوض المرصود:

نسّاجون	٦,٣٧٠ قرشًا
غزّالون	١,٣٨٥ قرشًا
ميكانيكيون	٩,٥٧٧ قرشًا
كَتبة	١,٣٧٧ قرشًا
مَصروفات	٥٠٠ قرشًا
	١٩,٢٠٩ قرشًا

فابريقة مالطة ببولاق

سُميت بهذا الاسم نسبة إلى العدد الكبير من المالطيين الذين يعملون بها، وكانت في باديء الأمر مُخصصة لإنتاج الصوف، غير أنّ التجارب التي أُجريت قد فشلت –بسبب رداءة الصوف المحلى كما سبق أن ذكرنا– مما جعل محمد علي يُحولها إلى صناعة المنسوجات القطنية، وعهد إلى مسيو جوميل بإدارتها.

كانت تُصنع فيها البفتة والموسلين بطاقة ٢٨ دولاباً و٢٤ آلة تمشيط لتجهيز القطن، ومبيضة عظيمة تطبع ٨٠٠ ثوب شهرياً، وعدد أنوالها ٢٠٠٠ نول .

كما وُجدت صناعة أخرى فيها وهي صناعة المناديل الملونة – التي كانت تَستعمل أغطية للرأس – وقد بلغ ثمن المنديل الواحد ما بين خمسة وستة قروش، أمّا المرسوم باليد فثمنه بلغ ستة عشر قرشاً.

وقد تَقاضى العُمال في هذه الصناعة، أربعة قروش ونصف القرش عن نصف الثوب من الموسلين طوله ثلاثة عشر ذراعًا، أمّا التي تُنقش باليد فأجرهم خمسة قروش وتُصدر منسوجات هذا المصنع إلى تريستا وليڤورنة[1]، كان بالقرب من فابريقة مالطة ثمانون ورشة حِدادة لصنع مراسي المراكب، وكل ما يَلزم لبناء السفن، وما يُستهلك من الحديد والفحم في هذه الورش كبير جدًا.

كما وجد بالقرب من فابريقة مالطة مَصنعان آخران لغزل القطن، يُعرف أحدهما بفابريقة إبراهيم أغا، والآخر بفابريقة السبتية، وفيهما تسعون دولابًا لغزل القطن وستون آلة لتجهيز القطن للمغازل[2]، وسنورد الآن وصف بورنج لمصانع القطن[3] في مصر من تقريره الذي كتبه في عام ١٨٣٧:

---

(١) صلاح هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، دار المعارف / ١٩٨٥، ص ٢٠٢، ٢٠٣، وانظر أيضًا: تقرير بورنج، محمد فؤاد شكري: ص ٤٣٨ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ٥٥٤، ٥٥٥.

(٣) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤٤٩ – ٤٥١.

مصنع قنا

شيدت صناعة القطن في مدينة قنا على نطاق واسع، في بناء خصص لهذا الغرض، ويعمل في هذا المصنع حوالي ١٠٠٠ عامل – ويقول بورنج أنهم كانوا ٩٨٠ – ويبدأ وقت العمل منذ الصباح الباكر، وينتهي "قبل غروب الشمس بنصف ساعة"، وتُدار الآلات بالثيران التي تُعد القوة المحركة، ويَمد الوجه البحري هذا المصنع بالمواد الخام اللازمة له، وقد اُنفق على تشييده حوالي "١٨٠٠ كيس (أي تسعة آلاف جنيه استرلينى)".

ويورد بورنج في هذا الوصف أنَّ، "الإنتاج الحالي لهذا المصنع في الشهر، بلغ حوالي ١٣٠٠ ثوب من الشيت (البوركال) طول كل منها عشرون ذراعاً، وعرضه ذراع ونصف الذراع، بالإضافة إلى ثلاثمائة ثوب آخر طول الواحد منها اثنان وثلاثون ذراعاً، عرضه ذراعان، ووزنه ستة أرطال، ويُباع الثوب من النوع الأول بسبعة وعشرين قرشاً – أي بخمسة شلنات وأربعة بنسات – ومن الثاني باثنين وخمسين قرشاً –أي بعشرة شلنات وستة بنسات– وهذان النوعان يَنفدان من السوق على الفور، أمَّا المواد الخام المُستعملة فمن أجود أنواع القطن، وعدد دواليب الغزل ثلاثون، ويُصنع كل منها ١٩٠ بكرة من الخيوط، وإلى جانب ذلك كان في المصنع مائة وعشرين نولاً يُدير معظمها مسيحيون من الأقباط".

وعلى الرغم من شهرة المنسوجات القطنية الإنجليزية، في الأسواق المصرية، إلا أنَّ هذه النوعية من المنسوجات الوطنية لاقت إقبالاً كبيراً .

مصنــع إسنــا

يقول بورنج "تتدهور الصناعات كلما أوغلت في داخل البلاد، واستعمال السوط في إسنا لا ينقطع، فقد أبلغني مدير المصنع أنه لا يستطيع الاستغناء عنه، وقال (كيف يكون الحال بغير ذلك؟ إنهم قوم ذو جهالة، قَدموا من الحقول وكثيرٍ منهم طوال اللحى، يَرون المصانع لأول مرة في حياتهم، ولم يألفوا جميعًا هذا العمل)، وبالمصنع خمسمائة عامل".

ويستطرد في وصفه "وأهم ما تنتجه هذه المصانع، المنسوجات ذات العرض الضيق التي يستخدمها الجيش، ولو أن بعضها يُباع في الأسواق، وتتقاضى الحكومة ثمنًا للثوب بسبعة وعشرين قرشًا - أي خمسة شلنات وأربعة بنسات - وينتج النول من هذه الأثواب شهريًا اثنى عشر ثوبًا في المتوسط"، أما دوهاميل فقد ذكر في تقريره[(١)] مصانع الغزل الموجودة في البلاد في عام ١٨٣٧، وكانت كالتالي:

مصانع غزل القطن	عدد المصانع
القاهرة	٢
بولاق	٣
في طريق شبرا	١
قليوب	١
بنها العسل	١

(١) نفسه: ص ٣٢٨.

دمياط	١
المنصورة	١
زفتى	١
ميت غمر	١
نبروة	١
شبين الكوم	١
المحلة الكبرى	٢
سمنود	١
دمنهور	١
فوة	١
بني سويف	١
المنيا	١
ملوى	١
الفشن	١
جرجا	١
فرشوط	١
إسنا	١

رشيد	٢
المجموع	٢٩ مصنعـاً

وكانت تَغزل هذه المصانع جميعًا في السنة الواحدة حوالي ٥٠ ألف قنطارًا، ولم تكن تغزل بطاقتها الكاملة، أمّا إذا أُديرت جميع الأنوال فمن الممكن أن تَغزل نحو ثمانين ألف قنطار، ويُكمل دوهاميل وصفه "وتتكلف الحكومة تسعةً وأربعون قرشًا في صنع الثوب الواحد من القطن بعد احتساب جميع نفقاته، أمّا إذا طُبع بالألوان فأنه يُباع بمبلغ يتراوح بين ١٠٥ و١١٠ قرشًا - أي بربح يقارب ١٠٠% - غير أنّ هذه النسبة تبدو ضئيلة إذا راعينا أنّ المواد الخام قد قُدرت على أساس الثمن الذي يُدفع للمزارعين[١]".

وعلى الرغم من احتكار محمد علي لصناعة النسيج منذ عام ١٨٣٤، حيث كان يُعطي القطن للنساجين، ثم يبيعه بعد نسجه لحسابه الخاص، إلا أنّه ومنذ ١٨٣٩ وبعد اضمحلال هذه الصناعة؛ بسبب إلغاء نظام الاحتكار، قام محمد علي بإعطاء هذه الصناعة للأفراد، على أنْ يدفع كل فرد عن كل نول ضريبة قدرها ستة وثلاثون قرشًا، وقد قَدّر دوهاميل الربح الذي حصل عليه محمد علي من فرض هذه الضريبة حوالي "عشرين ألف كيس (أي أنّ عدد الأنوال المُستعملة لم تَزد عن ثلاثة وعشرين ألفًا)[٢]".

أمّا القطن المُستعمل في مصانع محمد علي، فمن أربع رُتب ويُشترى بالأسعار التالية:

(١) نفسه: ص ٣٢٩.

(٢) نفسه: ص ٣٢٥.

عدد الأرطال

القنطار من الرتبة الأولى بقيمة ٦,٠٠٠ بارة

القنطار من الرتبة الثانية بقيمة ٥,٠٠٠ بارة

القنطار من الرتبة الثالثة بقيمة ٤,٠٠٠ بارة

القنطار من الرتبة الرابعة بقيمة ٣,٠٠٠ بارة

أمَّا إنتاج الخيوط فمقدارها من كل قنطار من هذه الرُتب :

الرتبة الأولى يجب أنْ نحصل منها على ١١٣,٥

الرتبة الثانية يجب أنْ نحصل منها على ١١,٥

الرتبة الثالثة يجب أنْ نحصل منها على ١٠٩

الرتبة الرابعة يجب أنْ نحصل منها على ١٠٧,٧٥[١]

وسنُشير الآن، للعديد من الوثائق التي تُوضح مدى اهتمام محمد علي بهذه الصناعة الرائجة، والتي نافست المنتج المستورد:

(١) من تقرير بورنج، (محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤٥٣، ٤٥٤).

أولى هذه الوثائق[١] تُشير إلى ضبط ناظر فابريقة القلوع[٢] بسرقة خمسة وعشرين جوال قطن، وقد تم مجازاته بالسجن ٥٥ يوماً، وتعيين الباش أوسطى ناظراً بدلاً منه؛ لأنه قام بضبط هذه السرقة، لكن ولحرص محمد علي على مصانعه أكثر من أي شيء آخر فقد كان هذا الناظر من ذوي الخبرة بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، فقام محمد علي بتبديل العقاب إلى ضربه ثلاثمائة كرباج أدباً له، مع إبقائه ناظراً على الفابريقة، وإنذاره أنَّه إذا عاد لمثل هذه الفعل سيجري إعدامه.

وتُكمل وثيقة أخرى[٣]الحديث عن "عدم رغبة التُجَّار في شراء البفتة الجاري تصنيعها بفابريقة دمياط؛ وذلك لعدم ضبط شغلها وعدم إتقان وانتظام نسيجها، ممَّا قد الخديوي إلى بوار هذا الصنف"، ولهذا قام محمد علي بإحضار محمود أفندي مُفتش هذه الفابريقات، والتنبيه عليه بالسعي والاجتهاد لتَدارك هذا العيب.

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى مفتش الدواوين والمصالح في ٢٥ ذو القعدة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص٣١١.

(٢) كان يُدعى إسماعيل أغا.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى مختار بك في ٧ ربيع آخر ١٢٥٢هـ/١٨٣٦، ص ١٣٩.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص١٢١.

وثيقة ثالثة[1] تؤكد على هذا الاهتمام الشديد من قِبله، حيث أمر بتحرير كشف بمقدار الأقطان الواردة إلى الفابريقات في بحر سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧، ومقدار الوارد من كل مديرية وما صار تشغيله والباقي منها بالفبريقات، وتقديم هذا البيان له.

وتورد وثيقة أخرى[2] أنّ محمد علي قد قام بزيارة المحلة، وقام بالاستفهام من مفتش فابريقات سمنود[3]، عن مِقدار الأقطان الجاري تشغيلها فأجابه بأنّ المِقدار قد بلغ ألفين وأربعمائة قنطار، على الرغم من تشغيل ألف ومائتين قنطار فقط في فابريقات مصر، الأمر الذي جعل محمد علي، يَظن أنّ مُفتش هذه الفابريقات[4]أقل في الهمة، والنشاط من مفتش فابريقات سمنود.

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى مدير الإيرادات في ٦ محرم ١٢٥٤هـ/١٨٣٨.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى ديوان الشورى في ١٣ ربيع آخر ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤.

(٣) كان يُدعى أغا البدراوي.

(٤)كان يُدعى لطيف بك.

وتُخبرنا وثيقة أخرى[1] أنّ "محمد علي قد خَطر بباله أنه لابد من وجود ماكينة مخصوص؛ لبياض أقمشة البفتة والشاش وما يُماثلها بإنجلترا، فيلَزم دعوة الخواجة دربون الصغير لطرفه، والاستفهام عن كيفية تبييض هذه الأصناف بإنجلترا، فإنْ كان بالماكينة فما رسمها؟ أو بالأجزاء فما هي؟ وما هي مصاريف الأول وما يمكن تشغيله يومي؟ وإنْ كان الثاني فما صنف الأجزاء؟ وإفادته سريعًا".

وثيقة أخرى[2] تَدلنا على هذا الاهتمام حين خَصص محمد علي سُفنًا؛ لنقل وشحن الأقطان للمصانع، وبعدم استخدام هذه السفن إلا لهذا الغرض، ويأمر مأموري البحر ومدير المحمودية بصرف الأنوال؛ لتشغيلها.

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى باغوص بك في ٩ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٣٥.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى حبيب أفندي في ١٢ شعبان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦.

ومن هذا الاهتمام، تُخبرنا وثيقتان أخريان أنه قد منع تشغيل الأقمشة وارد الخارج (المستوردة)، والاكتفاء بتشغيل الأقمشة التي تَنتجها مصانعه، ففي الوثيقة الأولى[١]قد علَم أنّه تم تشغيل ماية وثلاثين ألف توب أقمشة شهري وهذا غير كافي، ويؤكد على تشغيل ٦٠٠٠ آخرين، ومنع تشغيل أقمشة برانية.

أمّا الوثيقة الثانية[٢]، فقد علم بحصول تكاسل وتراخي في تنفيذ أمر المنع لذا فقد أمر بضبط المشغول، ومنع التشغيل، كما أَنذر بوخامة العاقبة إذا حدث ذلك مرة أخرى، وفي وثيقة أخرى[٣]، يأمر محمد علي مديري الوجه البحري بعمل مُقايسة بأنفسهم عن الأقطان الموجودة بأشوان المديرية، وحجز ما يكفي للفابريقات، من الآن لحد طلوع المحصول الجديد.

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج١، أمر منه إلى ناظر ورش الأقمشة في ٨ محرم ١٢٣٤هـ/١٨١٨.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ٥٣، ١٨٥.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٤٥.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى مأموري الأقاليم في ٢ محرم ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى مديري بحري في ٢٣ محرم ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦.

وتُوضح لنا وثيقة أخرى[1]، كَشفاً وَرد إلى محمد علي عن الموجود بالفابريقات في المديريات المختلفة، وما ورد منها إليها والباقي لغاية ٢٧ رجب سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦؛ بسبب احتياجه للنقود ورواج صنف البفتة، وكثرة الطلب عليه، وكان الكشف كالتالي :

(١) نفسه: أمر منه إلى المديرين ومحافظي المحافظات الموجودة بفابريقات بفتة في ٥ رجب ١٢٥٢هـ/١٨٣٦.

- نفسه: المجلد الأول، ص ٩٥. - نفسه: المجلد الثانى، ص ٩٥، ١٦٤، ١٦٥.

الموجود توب- عدد	المرسل توب - عدد	الباقى توب - عدد	
٤٠٥٤	٣٧٣٥	٣١٩	فابريقات القليوبية وبنها تحرر عنها لمديرية الجيزة
٨١٦٣	٥٤٥٠	٢٧١٣	فابريقات زفتى والمحلة تحرر عنها لمديرية المحلة
١٣١٦٧	١١٥٠٠	١٦٦٧	فابريقات المنصورة تحرر عنها لمديرية الدقهلية
٤٣٧٣	٢٧٥٠	١٦٢٣	فابريقات دمياط تحرر عنها لمحافظتها
٢٢٧٧	١٤٠٠	٨٧٧	فابريقات نبروه وسمنود تحرر عنها لمديرية نبروه
١٠٦٢	٩٧٨	٨٤	فابريقات السبتية تحرر إلى ناظر
٢٨٢٣	٢٢٤٣	٥٨٠	فابريقات قبلى
١٦٣٨	١٥٠٠	١٣٨	فابريقات الخرنفش تحرر عنها ناظرها
٣٧٥٥٧	٢٩٥٥٦	٨٠٠١	فابريقات شبين تحرر لمديرية المنوفية

وتخبرنا وثيقة[١] عن قيام محمد علي بإصدار أوامره؛ لبيع توب البفتة بخمسة وستين قرشًا، بدلاً من بيعه بسبعين قرشًا؛

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى خير الله أفندي ناظر البصمخانة في ٨ شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥.

وذلك لرواج هذا الصنف، وتُوضح لنا وثيقة أخيرة[١] عن قبول محمد علي، بيع كافة البفتة الخام صنع الفابريقات عن مدة سنة للخواجة مراجيني بما قيمته مائة وثمانون ألف جنيه، مع تحصيل المبلغ في مواعيد أقساطه.

وقد ذكرت عفاف لطفي السيد[٢]، تقديرات عن القطن المُستهلك في هذه المصانع في كتابها "مصر في عهد محمد علي"، فقالت"أنّه في أربعينيات القرن التاسع عشر كان هناك ٣١ مصنعاً للقطن، تستهلك ٧٠٠ قنطاراً من القطن مُنخفض الجودة، وفي عام ١٨٣٠ استهلكت المصانع ١٣١٦٣ قنطار، وبنهاية العقد(١٨٣٩) استهلكت حوالي ٥٠,٠٠٠ قنطار، وفي ١٨٣٦ بلغت قيمة المصنوعات الأوروبية المستوردة ١٢٥ مليون قرش من واردات إجمالية بلغت ٣٥٥ مليون قرش".

في ١٨٤٤، كان المستورد من السلع القُطنية البريطانية تحديداً كبيراً جداً، فبلغت قيمة واردات القماش ٢٥٣,٣٤٨,٠٠٠ قرشاً، وبلغت قيمة الغزل ١٤,١١٩,٠٠٠ قرشاً، أمّا في ١٨٤٥، استوردت مصر من بريطانيا سلع قطنية قيمتها ١٢٧,٥٤١,٠٠٠ قرش، وغَزْل قيمته ١٢,٩٠٩,٠٠٠ قرشاً، كما قُدر المتوسط السنوي لاستيراد المصنوعات القطنية من بريطانيا بما يتراوح بين ١٦ و١٧ مليون قرشاً[٣].

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى ديوان الإيرادات في ٢٧ صفر ١٢٥٩هـ/١٨٤٣.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ٦٢، ٤٠٥.

(٢) عفاف لطفي مارسو: المرجع السابق، ص ٣٥٧.

(٣) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٨٧.

وفي ١٨٣١، استوردت مصر بما قيمته ١٤٠,٠٠٠ قرشًا من الأقمشة الكتانية، إلا أنّها صدّرت ومن نفس الأقمشة بعد تصنيعها بما قيمته ١,٥٨٧,٧٧٥ قرشًا، للعديد من الدول، لكن في١٨٤٠، انخفضت واردات الأقمشة القُطنية بما قيمته ٦١,١٦٠جنيهًا[١].

ويُخبرنا البارون دي بوالكمت في تقريره[٢] أنّه في ١٨٣٣ "أنتجت مصانع النسيج، مليوذًا من قِطع النسيج يتراوح ثمن كل منها بين فرنكين ونصف وخمسة فرنكات، تم تصدير نصفها"؛ إذن يكون صافي ربح الحكومة المصرية (أو محمد علي) من بيع هذه القطع، حوالي من ١,٢٥٠,٠٠٠ إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك[٣].

---

(١) عفاف لطفي: المرجع السابق، ص ٢٦٣.

(٢)) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٣) هذه التقديرات من عمل المؤلف.

لكن كان لبورنج رأي آخر في هذا الشأن، لم يُوضحه بالأرقام حيث قال[1]:"إنّ المنسوجات القطنية هي وحدها التي عادت بالضرر على الواردات في الوقت الحاضر، إذ يبدو أنّ إنجلترا أنقصت مقدار ما تُرسله من هذه الأصناف[2]، والأنواع الواطئة منها خاصةً، أمّا أنواع الموسلين الهندي، والتي كانت شائعة الاستعمال فيما مضى، قَلما يَرد منها إلى مصر شيء الآن، منذ أنْ شرعت المصانع الجديدة في نسجها".

وعلى الرغم من ازدهار صناعة الغزل والنسيج في مصر، وإنشاء حوالي ٢٩ مصنعاً فقط لهذه الصناعة في ١٨٣٧، إلا أنّه وبحلول عام ١٨٤٠ اضمحلت هذه الصناعة شيئاً فشيئاً حتى وصل عدد المصانع في هذا العام إلى ١٥ مصنعاً فقط .

وبشكلٍ عام وبعد إعطاءنا التفصيلات عن بعض الصناعات المصرية الناشئة، والتي تواجدت طوال عهد محمد علي، فإنّ المصنوعات المصرية لم تُشكل في مُعظمها مُنافسة قوية مع المصنوعات الأوروبية، الأمر الذي أدّى إلى تنشيط الاستيراد من أوروبا، فقد بلغت تلك الواردات في ١٨٣٦نحو ١٢٩,٠٠٠,٠٠٠ قرشاً من مجموع الواردات الكلي وقدره ٣٥٥,٠٠٠,٠٠٠ قرشاً[3].

---

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤٤٥، (ويوافق كامبل بورنج في أنّ بعض مصانع الباشا قد ألحقت ضرراً ببيع المنسوجات القطنية الإنجليزية، إذ قَلّ استهلاك المنسوجات قلة واضحة).

(٢) كانت تخشى كلاً من بريطانيا وفرنسا أنْ تنجح صناعات محمد علي في منافستها، وفي ١٨٢٩، كان هناك نظرة تشاؤمية من انخفاض صادرات الأقمشة من بريطانيا، بينما الموسلين الهندي الذي كان عليه طلباً عظيماً في مصر، أصبح نادراً بعد أنْ بدأت المصانع المصرية تنتج مثل نوعيته، انظر: هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٣) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٧٧٩.

رأي القناصل الأجانب في الصناعة المصرية :

ونأتي الآن لرأي القناصل الأجانب المعاصرين لمحمد علي في هذه الصناعات المتنوعة، وإذا ما كانت قد نافست بشكل جِدي الصناعة الأوروبية، أم لا:

نبدأ هذه الآراء برأي دكتور بورنج؛ حيث أبدى موافقته المبدئية على ما قام به محمد علي من جهود في سبيل إدخال الصناعة، حتى يُحقق الاستقلال عن الدول الأخرى -الذي كان يَسعى إليه بكل ما أُوتيَ من قوة- إلا أنَّ بورنج قد اختلف مع وسيلة محمد علي في تحقيق هذا الهدف، فقد وصفها بأنها "عاجزة كل العجز عن أنْ تُحقق تلك الغاية، مهما كان تحقيقها مرغوبًا فيه"، ويُبرر هذا الرأي بأنَّ جهود محمد علي في هذا المجال لم تؤتى ثِمارها من رفع لمستوى أخلاق الشعب، أو تزويد العُمَّال بثقافة تفوق ثقافتهم، أو الانتفاع بجهودهم واستخدام رأي المال على النحو الصحيح، وفي رأيه أيضًا، أنَّ هذه التجارب الصناعية فاشلة وباهظة النفقات، "فقد كان محدود المدى إلا في القليل من الحالات[1]".

---

(١) نفسه: ص ٤٣٣.

كما أنّ هذه المصانع لم تمد البلاد بالموارد الضرورية، أو الصالحة للتصدير، ويُورد بقوله أنّه "لو استخدم هذا القَدر من رأس المال وجهود العُمال في الشئون الزراعية، لعاد بالربح الوفير"، وقد بَرر محمد علي موقفه، عندما بحث معه بورنج هذا الموضوع بقوله "انظر ما لجأت إليه الدول الأخرى من طرق الحماية، ضاربًا الأمثال بإنجلترا وفرنسا"، إلا أنّ هذا القول لم يَنْل استحسانًا عند بورنج معللاً ذلك، بأنّ الخسائر الناجمة عن إدخال الصناعة، لا تقع على عاتق المستهلكين، بل على عاتق الخزانة؛ لأنّ هناك مصنوعات أجنبية يتم استيرادها، وتدخل البلاد بعد أن تدفع ضريبة مقدارها ٣%، لكن في اعتقاده أنّ هذه الضريبة، "أقل من ذلك بكثير".

وقد حاول بورنج في كثير من اللقاءات التي جرت بينه وبين محمد علي، إفهامه أنه لا فائدة قد يجنيها من وراء هذه المصانع، لأنّها تأخذ الأيدي العاملة من العمل الزراعي، الذي هو أجدى وأنفع، وأساس قوة البلاد الاقتصادية.

ويختم بورنج رأيه قائلاً[1] "إنّ أسباب فشل التجارب الصناعية يعود إلى، العُمال الذين لو استخدموا في الزراعة، لكانوا أكثر نَفعًا مما لو ظلوا حيث هم الآن يقومون بعمل لا قيمة له، ورأيه أيضًا أنّ التجارب الصناعية لم تَعد بفوائد على الحكومة، ولا يَستثني من ذلك غير مصانع غزل القطن، إذ يمكن الإبقاء عليها".

---

(١) نفسه: ص ٤٤٥.

أمّا كامبل فقد أورد في ملحق تقريره[1] رأيه في النشاط الصناعي، والأسباب التي أدّت إلى عدم نجاح هذه المصانع، حيث قال "أول هذه الأسباب، أنّ أكثر تلك المصانع تُديره الثيران"،وسواء كانت هذه الثيران بطيئة أم سريعة، فإنّ حركتها لن تكون مُتناسقة مع تشغيل الآلات، الأمر الذي سالخديوي إلى تلفها.

أما ثاني الأسباب"الغُبار الذي لا ينقطع لحظة، وليس له علاج"؛ لأنه يتسلل إلى الأجزاء الدقيقة من الآلات، الأمر الذي يؤدى إلى ضرر كبير خاصةً بآلات التمشيط والنسج.

وثالث هذه الأسباب "أنّ ناظر كل مصنع – أي مديره – معهود إليه بحساباته وهو لا يعرف عنها أكثر مما يعرفه عمّا يدور في المصنع"، الأمر الذي الخديوي إلى توجيه كل شيء الوجهة التي تَصب في مصلحة هذا المدير الشخصية، غير عابىء، بالأخطاء التي يقع فيها موظفيه من كَتبة، أمناء مخازن، ووزانين.

ورابع الأسباب: "أنّ المصانع تستخدم حوالي ثلاثة آلاف ثور، يُكلف كل منها في اليوم الواحد مَبلغًا يتراوح بين أربعة قروش وخمسة، ولو أُديرت هذه المصانع بقوة المصانع لأمكن تفادي هذه النفقات ".

(١) نفسه: ص ٧٠٦.

أمّا السبب الخامس: "هو أنّ عدد المُشتغلين بالمصانع من العمال، لا يَقل كثيراً عن ثلاثين ألفاً وتتبع في إحضارهم نفس الوسائل التي تُتبع في تجنيدهم للخدمة العسكرية"؛ لأنهم يجبرون على العمل في هذه المصانع، حتى يجدوا الوسيلة المناسبة للفرار.

ولكل هذه الأسباب السابقة – أو العقبات إذا شئنا أن نُطلق عليها هذا الاسم – كان لابد أنْ لا تُغطى منتجات هذه المصانع نفقاتها، أو أنْ تَبلغ من الجودة والإتقان ما بلَغته المنتجات الأوروبية.

ولكي يُبرهن على وجهة النظر هذه، يَسرد موقفاً حدث له مع محمد علي فيقول[1]"إني لأذكر أنني كنت مع الباشا ذات مساء، فأحضر عبد الرحمن بك صندوقاً يَحوي آلات جراحية مصنوعة في مصر، وعَرضها على الباشا، وبعد أن فَحصها التفت إلى وقال، إنّ هذه الآلات كلَفته أقل مما تُكلفه مثيلاتها التي تستحضر من باريس، وبدأ يدخل في تفصيل أثمانها بالقياس إلى بعضها البعض".

وبالطبع لم ينَلْ قول الباشا القبول اللازم لدى كامبل، والسبب في ذلك تغاضي محمد علي عن ذكر أثمان الخامات التي اُستخدمت في صنع هذه الآلات الجراحية، كما لم يُضيف نفقات إنشاء المصانع، ومرتبات العُمّال، والسبب الأهم – في رأيي – الذي أورده كامبل"ما يَضيع من مبالغ بسبب انتزاع جميع هؤلاء العُمّال من الزراعة (نفس رأي بورنج)، وغيرها من الأعمال المنافسة".

---

(١) نفسه: ص ٧٠٧.

وعلى الرغم من تَيقن كامبل الشديد بمعرفة محمد علي بكل هذه الأسباب السابقة، والتي لم يَرد على ذكرها أثناء حديث كامبل معه، إلا أنّ كامبل قد أورد سبب هذا التغاضي الذي تصوره وهو "حُب الزهو وسوء التدبير حَبّبا إليه أن تكون مصر مُستقلة عن الدول الأجنبية، في كل ما تُنتجه الصناعة".

ويختتم حديثه قائلاً[1] "ولو أن الحكومة المصرية اكتفت بقوة حربية تتناسب وسكان مصر وسوريا وممتلكاتها الأخرى، واقتصرت على عدد قليل من المصانع لإنتاج ما يلزم جنودها، ما استثارت حسد الباب العالي أو الدول الكبرى، ولاتسعت تجارتها باستيراد ما لا غنى للشعب عنه من السلع المستهلكة، وهكذا يستطيع الشعب الحصول عليها بما هو أرخص من ذلك كثيراً".

وكان له رأي في موضوع آخر[2] عن هذه المصانع، حين يَذكر أنّ هذه المصانع قد كلفت محمد علي مبالغ طائلة؛ لأنّه اضطر أنْ يَجلب كل ما تحتاجه هذه المصانع من مهندسين وآلات، وحتى مواد خام من أوروبا .

---

(١) نفسه: ص ٧١١.

(٢) في تقريره الذي رَفعه إلى الخارجية البريطانية ١٨٤٠.

ومن رأيه أنَّ "على محمد علي أنْ يقوم بالقضاء على تلك المصانع، وأنْ يَعمد إلى استيراد جميع المصنوعات من أوروبا، ذلك بأنَّ جميع المصانع في مصر، عَدا مصنع الغزل والنسيج تستخدم في عمل أساسي، هو إنتاج المواد الحربية [1]".

وعلى الرغم من إقناع بعض القناصل المشتغلين بالتجارة، وكذلك التجار محمد علي، الجمع بين الزراعة والصناعة، لما لهما من صلات وثيقة تُحتم تحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة، وفي اعتفاد كامبل أن محمد علي كان مُقتنعاً فيما بينه وبين نفسه، أنَّ مصر لا تَصلح أنْ تكون بلداً صناعياً، ويعتقد أيضاً "أنَّ من الشرور التي نَجمت عن وجود هذه المؤسسات، أنَّها أَغرت الباشا بخوض غمار الحرب، إذ أنَّ مصانعه تكاد تكون وَقفاً على إنتاج ما يحتاج إليه الجيش والأسطول[2]".

---

(١)نفسه: ص ٧٧٧.

(٢) نفسه: ص ٧٧٨.

كان للبارون دي بو الكمت رأي مختلف عن ما أورده بورنج وكامبل في هذا الشأن حين قال[1] "أنه من غير المُستطاع أنْ نعرف المدى الذي ذهب إليه الإنجليز، في استغلال حاجته لإنشاء هذه المصانع، حتى باعوه بأفدح الأثمان كثيراً من الآلات لم تكتمل أجزاؤها، فضلاً عن رداءتها وسبق استخدامها، وعدم صلاحيتها للعمل، ولولا أنّ الطمع الشخصي والرغبة في الكسب يَكفيان لتفسير ذلك كله، لظنّ أنّ المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة .

وتأكيداً على هذا الرأي، فإنّ نفقات هذه المصانع، زادت على إيراداتها في بادىء الأمر، ثُمّ أخذ التعادل يظهر بين المصروفات والإيرادات، حتى مُنتصف ثلاثينيات القرن التاسع، أصبحت هذه المصانع تُدر "أرباحًا حقيقية".

ويختتم حديثه قائلاً "مهما يكن الأمر، فقد أمكن سد حاجة البلاد، كما أمكن الحصول على السلع بنفس الأسعار التي كان الأوروبيون يبيعون بها في السوق، وقد اغتبط محمد علي بهذه النتيجة أيّما اغتباط[2]".

---

(١) نفسه: ص ٢٢٩.

(٢) تفسه: ص ٢٣٠.

كان الرأي السابق رأيًا فرنسيًا خالصًا، مؤيدًا وبشدة لمحمد علي ولمنشآته الصناعية، عكس آراء كل من بورنج وكامبل، اللذان كانت مصلحة بلادهما تغلب وبشكل كبير على أي مصلحة أخرى.

ونأتي إلى رأي محمد علي، فيما وُجه إليه من انتقادات حول هذه المنشآت الصناعية، فيقول " أنه مادام مبدأ القوة يسود الشرق، ويَلقى من الدين نفسه موضع القداسة، فقد وجب عليه أنْ يُوجِد حوله قوة مرهوبة الجانب؛ حتى يقضي على نزوات التعصب ويُقاوم ما قد يُثار ضده من أنواع التحامل[1]".

وفي رأيه ورأي مؤيديه أيضًا " أنّ الأخذ بهذا النظام أسفر عن نتيجتين موفقتين، أولاهما توحيد القوى وتأمين البلاد، وإيجاد نوع من التجانس القومي في مصر، أمّا الثانية فتعليم الشعب مبادىء صناعة تَفوق ما لديه منها بكثير".

وله رأي آخر ذكره للبارون دي بوالكمت قال فيه "لقد غيرت الأُسس التي تقوم عليها تجارتي، إذ تخلصت بفضل مصانعي من الضرائب التي كانت تفرضها الصناعة الأوروبية على مصر، كما استبقت مصر تلك المبالغ، التي كانت تدفعها أثمانًا لما تشتريه منكم من الجوخ والحرير ".

---

(١) نفسه: ص ٧٧٨.

من العرض السابق لهذه الآراء، نجد أن القناصل الثلاثة قد اتفقوا على رأي واحد -على الرغم من اختلافهم- وهو "أنَّ الصناعة لا تُلائم غير البلد الذي يَزيد فيه عدد الرجال عمَّا تتطلبه زراعة الأرض[1]".

لكن في اعتقادي، أنَّ أي بلدٍ في العالم يجب أنْ يعتمد على رجاله في منشآته الاقتصادية التي تقوم ببنائها، حتى ولو إنجلترا وفرنسا، فكيف لا يصلح هذا النظام مع مصر وشعبها ؟!، وحتى بعد إنشاء هذه المؤسسات الصناعية، فقد زادت الواردات في فترات عديدة كما ذكر معظم القناصل، وكانت حُجتهم ما فائدة هذه البضائع إذا كان حجم الواردات في ازدياد؟، والإجابة بسيطة: حيث كان على محمد علي أنْ يوجِد لمصر شخصيتها المستقلة عن الدولة العثمانية، ومع تسليمنا أنَّ تجربة محمد علي الصناعية كانت تحمل عدة نقاط سلبية في داخلها، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي المصري، فهو لم يكن بالقوة التي تَخشى بأسها بريطانيا ذات الإمكانات العظمى، ومع أنَّ قد بدا هذا التنافس محدوداً، إلا أنَّه تبعاً للسياسة التي انتهجتها بريطانيا بغزو الأسواق الخارجية عن طريق إنتاجها الصناعي الكبير،

---

(١) رأي البارون دي بوالكمت.

فإنّ ذلك كان كفيلاً بالقضاء على هذه الصناعة المصرية الناشئة، فقد أرادت إنجلترا أنْ تظل مصر مزرعة تَمدها بالمحاصيل المختلفة فقط .

وقد اتفقت هيلين آن ريڤلين مع الآراء السابقة في الأسباب التي أدت إلى فشل التجربة الصناعية في عهد محمد علي، حيث قالت[١]:

١- لم يكن المديرون مدربون بما يكفي لإدارة المصانع الحديثة، بالإضافة إلى الاختلاسات اليومية من أمناء المخازن والموازين.

٢- استوردت الآلات إلى مصر دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية، بسبب دخول التراب في الآلات الدقيقة خاصةً آلات الغزل .

٣- الافتقار إلى القوة المحركة، حيث حاول محمد علي الاعتماد على الثيران، لكن نقص الوقود في البلاد جعل تكلفة تشغيلها عالية . ومهما يكن من أمر، فقد نفذت إنجلترا سياستها بالشكل التي رأت أنه يتوافق مع مصلحتها، على اعتبار أن مصر سوق خارجي رائج للمنتجات الصناعية الإنجليزية، وفي نفس الوقت أراد محمد علي أنْ يعتمد على المواد المُتاحة داخليًا، حتى لا يضطر إلى التفكير في المواد الأجنبية، وقد كان توقيته خاطئًا جداً لتزامنه مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا.

(١) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٨٧، ٢٨٨.

الفصــل الثالــث

أهم الصادرات المصرية إلى إنجلترا وتَحرر التجارة الخارجية بعد إلغاء الاحتكار

كانت التجارة الإنجليزية مع مصر قبل غزو بونابرت مُباشرةً في حكم العدم من الناحية الفعلية(١)، ذلك أنّ شركة الليڤانت التي كانت تَحتكر هذه التجارة قد توقفت عن العمل بسبب ما كان يسود مصر من اضطراب الأحوال، وبالتالي لم يكن ثَمة أحد من الرعايا الإنجليز يُقيم في مصر في ذلك الحين.

ويمكن القول أن التجارة الأوروبية كانت بدرجة كبيرة في يد الفرنسيين، على أنّه في خلال الحروب النابليونية وبعد معركة أبي قير البحرية، وضعت سيادة الأسطول البريطاني حَدًا لهذه التجارة الفرنسية مع مصر بصفةٍ مؤقتة(٢).

ونظرًا لاستمرار حروب نابليون في أوروبا أصبح توفير المؤن للقوات البريطانية أمرًا على جانب كبير من الأهمية، ومن ثَمّ قامت الحكومة البريطانية بتعيين وكلاء تجاريين لها في مصر؛ لشراء القمح، وقد كانت تلك بداية العلاقة التجارية المُهمة والطويلة التي تمت بين بريطانيا ومصر.

---

(١) طبقًا لأقوال براون Browne كان استهلاك القماش الإنجليزي الخشن في مصر قبل عام ١٧٩٢، حوالي ٨٠٠ بالة فقط بينما لم يجد ڤولنى Volney، وكلاء إنجليز يعيشون لا في القاهرة ولا في الإسكندرية في السنوات من ١٧٨٣ - ١٧٨٥، وفي الفترة من ١٧٧٥ – ١٧٨٥، دخلت سفينة واحدة فقط في سجلات شركة الليڤانت من الإسكندرية، وفي ١٧٩٢ دفعت ١٢ سفينة ضرائب على شُحنات خرجت من الأسكندرية.

(٢) **چون** مارلو: المرجع السابق، ص ٢٧.

الحبوب أهم صادرات مصر قبل ١٨٢٠

استمرت مصر في تزويد الحاميات الإنجليزية في صقلية، ومالطة، والجيش في إسبانيا بالقمح(١)، أصبحت التجارة إحدى أُسس استقلال محمد علي المالي، وقد كانت أحوال الخزانة المصرية في غاية السوء وبشكل مُستمر، وظهر من اتصال الباشا بالإنجليز أنه كانت هناك مسائل تتعلق بتصدير الحبوب إلى صقلية ومالطة؛ لاحتياج القوات لها، ولاحتياج الأهالى أيضًا؛ نتيجة لسنوات الجفاف والقحط التي سادت مُعظم أقاليم البحر المتوسط من ١٨٠٦ - ١٨٠٨، وألَقت بظلالها على سوق الغلال.

واستمر ذلك بشكل قوي في السنوات التالية، وكان الجفاف شديدًا في إسبانيا وإيطاليا، وكذلك الدولة العثمانية، وذلك في الوقت الذي استمر فيه إنتاج الحبوب في مصر، التي كانت تعتمد على الرى وليس على سقوط الأمطار.

لذا أدرك محمد علي، أنّ بيع الغلال سيعود عليه بالربح الوفير ويملأ خزانته بالمال، وهكذا كان تَبادل المصالح التجارية أساسًا جديدًا لعلاقة صداقة مُتنامية بين الطرفين(٢).

(١)Wood. C. Alfred, Op. cit, p. ١٩٧.

(٢) جلال يحيي: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

وفي شهر نوفمبر ١٨٠٧، وصلت إحدى السفن الحربية البريطانية إلى الإسكندرية، طالبةً تزويدها بكميات كبيرة من جميع أصناف الحبوب لتموين مالطة، واستمرت هذه السفن في التردد على ميناء الإسكندرية لهذا الغرض، وكانت إنجلترا تحاول الاستئثار لنفسها بحق التجارة مع مصر؛ لتأمين قواعدها، ولحرمان فرنسا من هذه الميزة، واعتمد الإنجليز في نقل بضائعهم من مالطة إلى مصر على سفن نمساوية[١]، وزاد نشاطهم التجاري وأصبحوا يستوردون من مصر كل ما يحتاجونه من الغلال.

لكن تَغير الوضع بعد عقد إنجلترا الصلح مع الدولة العثمانية في مارس ١٨٠٩، فقد وصلت إلى السويس في شهر مايو من نفس العام ثلاث سفن إنجليزية مُحملة بالسلع الهندية، فدَل ذلك على فتح طريق الملاحة مع الهند[٢]، كما زاد عدد السفن الإنجليزية التي كانت تَصل إلى الإسكندرية قادمةً من مالطة، وتعود هذه السفن من مصر حاملةً معها بضائع متنوعة من الغلال، والنطرون، والكتان، والأرز.

---

(١) بسبب التوتر الذي نَشب بين إنجلترا والدولة العثمانية؛ نتيجة تحالف إنجلترا مع الروسيا، واعتراف الباب العالي باللقب الامبراطوري لنابليون في فبراير ١٨٠٦، مما يعني تأييد الدولة العثمانية لفرنسا.

(٢) يتفق Wood في كتابه A history of the levant مع ما ذكره دكتور جلال يحيى من أنه بعد عقد الصلح تم فتح الطريق الملاحي التجاري إلى السويس، ووصول السفن مُحملة بالسلع الهندية، ص ١٩٧، ١٩٨.

المشكلات التي واجهت محمد علي
مع الدولة العثمانية بخصوص حاجتها للغلال

كان محمد علي، يتأخر كثيراً في إرسال الغلال التي يَطلبها الباب العالي للأقاليم العثمانية التي سادها الجفاف، واحتاجت إلى استيراد الحبوب؛ وذلك بسبب انخفاض السعر الذي يَحصل عليه من الدولة العثمانية، إذ لم يكن في وسع الباشا أن يَبيع غلاله للدولة العثمانية، بنفس السعر المُرتفع الذي كان يبيع به للإنجليز، أو أنْ يقوم بتحصيل رسوماً جمركية على هذه الغلال، بنفس الرسوم التي كان يُحصّلها من الإنجليز.

وتُشير إحدى الوثائق إلى ما ذكرناه سالفاً، حيث قام محمد علي بمُكاتبة قبو كتخدا بالآستانة، شارحاً له أسباب تأخره في شحن الغلال اللازمة بسبب قِلة وجود السفن، وأنه قد استأجر سفن إنجليزية لنقل وإرسال هذه الغلال[1]، وثيقة أخرى أشارت إلى مكاتبه منه إلى نجيب أفندي[2]، يذكر فيها أنه سيرسل الغلال اللازمة للآستانة لبيعها بأسعار السوق، نظراً لقلة هذه الغلال[3].

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، ج ١، ٢٩رمضان ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠ .

(٢) كان مندوب محمد على في استانبول.

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة، ج١، ٢٩ رمضان ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٤١.

وهناك وثيقة أخرى أرسلها محمد علي إلى الصدر الأعظم تَذكر مدى الصعوبة التي وجدها في نقل وشحن الغلال إلى الآستانة، يُعلمْه فيها أنه جهَّز ١٨ سفينة (عبارة عن سفن اشتراها من تُجار أوروبيين، وأيضاً سفن أنشأها في الإسكندرية)، كما أنه استأجر ٧ سفن إنجليزية أخرى لنقل ما يلزم من الغلال(١).

وفي وثيقة أخرى عبارة عن مُكاتبة منه إلى نجيب أفندي يؤكد له فيها، بأنَّه أَرسلَ ٢٠ ألف كيلة حِنطة، و١٥٣٢٠ ألف كِيلة من نفس الصنف، و١٩٦٨٠ ألف كِيلة لأهالي ثلاث ولايات عثمانية هي رتمو، وخانية، وقندية، كل هذا غير كميات أخرى من الغلال أُرسلت بواسطة سفن أخرى(٢)، وتذكر لنا وثيقة أخيرة، أنَّه كان لا يَتَوانى في إرسال ما يَحتاج إليه أهالي الحرمين الشريفين من الغلال، قبل موسم الحج(٣).

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي: ج١، ١٠شوال ١٢٣٦هـ / ١٨٢٠.

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٤١.

(٢) نفسه، ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢.

- نفسه، ص ٩٥.

(٣) نفسه، ٢٣ شوال ١٢٣٥هـ / ١٨١٩.

- نفسه، ص ٢٨.

كل هذه الوثائق السابقة تُقدم لنا دليلاً على، أنّ محمد علي كان يُريد إثبات حُسن نواياه تجاه الباب العالي، حتى لا يقف كحجرة عثرة في طريق مُتاجرته مع الدول الأوروبية المختلفة، ومع ذلك حاول الباب العالي أنْ يُجبر محمد علي على إرسال الغلال إلى استانبول، عن طريق منعه من تصدير الغلال إلى أوروبا، لكن لم يلتفت الباشا إلى هذه الأوامر، واستمر في تصدير القمح إلى مالطة دون توقف.

عندما أرسلت الدولة العثمانية إحدى عشرة سفينة إلى الإسكندرية في شهر أغسطس ١٨١١؛ لتحميلها بالغلال، تَمكّنت ثلاث منها فقط من التحميل بعد ستة أشهر، أما بقية السفن عادت فارغة.

ورغم زيادة أعداد السفن الكبيرة التي كانت تَرد من مالطة، لم يحدث تأخير في شحنها، وفي ١٨١١ زاد نشاط محمد علي في تجارة الحبوب، وفي شهر مارس حضر وفد من مالطة للاتفاق مع الباشا على شراء الغلال اللازمة لتموين صقلية وبالثمن الذي يريده !! نتيجة لهذا قام الباشا بإنشاء مؤسسة خاصة في جزيرة مالطة، لبيع الغلال لكلٍ من إسبانيا والبرتغال، وشراء السلع الازمة للاستهلاك في مصر.

شكاوى الجانب الإنجليزي من محمد علي

كان القنصل الإنجليزي ميست Mist قد احتج واشتكى، من فرض محمد علي الرسوم الجمركية المُرتفعة على السلع المصدرة لإنجلترا، مُعتدياً في ذلك على حقوق وامتيازات الإنجليز داخل الدولة العثمانية، لكن لم يكن لهذه الشكوى أي نتيجة، فكان الباشا يُجيب عليها، بأنّ من حقه وضع كل التنظيمات والقواعد الداخلية في نطاق سلطته، وزاد على ذلك أنْ رَفعَ الضريبة الجُمركية على كل أردب مُصَدَّر من القمح إلى خمسين قرشاً في ١٨١١[١]، ورغم حاجة الباب العالي إلى غلال مصر، إلا أن محمد علي كان يَمتنع عن تَوريدها له مُتذرعاً في بعض الأوقات باحتياجه للغلال من أجل قواته[٢]، من ذلك نرى أن مصر كانت مخزناً للحبوب للدول الأوروبية والدولة العثمانية.

على سبيل المثال في عام ١٨٢١، كانت أهم الصادرات القمح، والفول، والذرة، والأرز، والنيلة لكن التوسع في زراعة القطن كان له تأثير كبير على مساحة الحاصلات الأخرى وبخاصة القمح، حتى أنه في عامي ١٨٢٤، ١٨٢٥ حدث نقص في محصول الحبوب؛ بسبب تأثير القطن وانخفاض فيضان النيل، فقامت الحكومة بمنع تصدير القمح.

---

(١) كان محمد علي يبيع للإنجليز أردب القمح، بسعرٍ يتراوح بين تسعين ومائة قرش، على الرغم من بيعه في مصر بعشرين قرشاً.

(٢) جلال يحيي: المرجع السابق، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

مع هذا فقد انتعشت زراعة الحبوب بعد ذلك؛ نتيجة فيضان النيل وارتفاع أثمان الحبوب، وفي عام ١٨٢٨، كان هناك فائض للتصدير يُقدر بـ ١٥٠,٠٠٠ أردب من القمح، و٢٠٠,٠٠٠ أردب من الأرز و١٦٠,٠٠٠ أردب من الفول و١٨٠,٠٠٠ أردب من الشعير و٤٠,٠٠٠ أردب من العدس، و٣٠,٠٠٠ أردب من الذرة، و٢٠,٠٠٠ أردب من الحبوب الأخرى.

وفي ١٨٣٦ بلغت قيمة صادرات القمح ٦% فقط من قيمة الصادرات، بينما نَقَصَ محصول الحبوب في عامى ١٨٣٧، ١٨٣٨، حتى اضطرت مصر إلى استيراد القمح؛ لسد حاجة السكان، وهكذا وحتى آخر عهد محمد علي أصبح القطن هو السلعة الرئيسة المُصدرة إلى إنجلترا بعد احتلال الحبوب لهذا الترتيب طوال عقدين من فترة حكمه، التي انتهت في ٥ ديسمبر ١٨٤٨.

أمّا في ١٨٤٩، وفي عهد عباس حلمي فقد كانت قيمة صادرات القمح ٢٤٥,٠٠٠ جنيه مصرى(أي ١٥ % من قيمة مجموع الصادرات) وصادرات الفول بقيمة ١٨٨,٠٠٠ جنيه (أي ١١ %)، وصادرات الأرز ٦ %[١].

---

(١) أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية، ص ٣٢٠، ٣٢١.

الخطوات التي مَكَّنت محمد علي من جَنى فائدة كبيرة من تجارة الغلال

لمّا أقدم محمد علي على سياسته الخاصة بالإتجار مع أوروبا، بدأ يتخذ خطوات مهمة تُمكّنه من جَنى كل فائدة مُمكنة من تجارة الغلال، فقام بتوسيع رُقعة الأرض الزراعية، وأعاد تنظيم الإدارة؛ ليضمن تدفق الحبوب باستمرار على مخازن الحكومة، وبَنى أُسطولا نهريًا؛ ليربط مناطق الإنتاج بموانىء الشحن، وفرض على الغلال ضريبة تَصدير مُرتفعة تراوحت بين ١٠ و١٢ قرشًا عُثمانيًا على الأردب.

وكان محمد علي على علم بشدة الطلب على الغلال، وبأسعارها المُرتفعة في كلٍ من مالطة وأسبانيا، لذا أرسل إلى هذين البلدين سُفنًا تقوم بالاتجار لحسابه الخاص، وقام بتعيين وكلاء يَستقبلون حمولاتها، ويتولون تصريفها، وكان يَحصل على أفضل الأسعار ويَقبضها نقدًا، وسلعًا مصنوعة، وإمداداتٍ عسكرية، كما أنّ القمح ارتفع سعره وقفز قَفزاتٍ واسعة كما في الجدول الآتي:

السنة	سعر الأردب (بالقرش العثماني)
١٨١٠	٢٢
١٨١١	١٠٠
١٨١٢	١٠٠

بالنسبة للمستهلك المصري

السنة	سعر الأردب (بالقرش العثماني)
١٨١٠	١٥
قفز إلى	
١٨١٢	٣٠

على أيّةِ حال لم يَكن من المُمكن بحلول ١٨١٢ مواصلة التجارة المُزدهرة بالشكل التي كانت عليه في العامين السابقين (١٨١٠، ١٨١١)، فقد اُستهلك الفائض في مَخازن الحكومة، وكانت كمية المحصول القائم غير كافية؛ لأنّ َ فيضان ١٨١١ أتَى مُنخفضًا، ولم يَستطع أنْ يَغمُر الأرض بالشكل الكافي، فلم يَكن يوجد في مصر من القمح ما يكفي لإطعام الأهالي وكان ما يوجد منه يُباع بأسعار مُغالى فيها، ولمّا كان فيضان ١٨١٢ بدوره مُخيبًا للآمال -لم يأتِ بالارتفاع المَرجو- فقد انهارت التوقعات التي كانت مُعلقة على العام التالي"١٨١٣".

وبسبب الوضع السائد من تدهور في زراعة الغلال، فقد استاء الإنجليز من الأسعار المرتفعة التي كانوا مُضطرين إلى دفعها ثمناً لها، وأصبحوا يتطلعون إلى الوقت الذي يستطيعون فيه أنْ يقوموا بالشراء من مكانٍ آخر(لم يكن بالإمكان ذلك؛ لأنّ مصرَ كانت من الدول القليلة التي تقوم زراعة الغلال فيها على مياه الري، وليس على الأمطار، وبالتالي كانت مساحة الأراضي المزروعة بالغلال في مصر في تذبذب كبير).

وقد أثارت حاجة محمد علي المُلحة إلى المال؛ بسبب الضغوط[1] التي وقعت على الخزانة، مشكلة كان يأمل في حلّها جُزئياً عن طريق التجارة التي، وجد فيها ضالتهُ المنشودة حيث كان الطلب عليها كبيراً، وقد أدى خطر المجاعة الذي ترتب على قلة الأمطار، التي تساقطت على شرقي وجنوبي أوروبا، إلى أنْ وفدَ إلى مصر كثيراً من التُجار.

(١) أُشيع بعد معاهدة باريس ١٨١٥، أنّها تضمنت بنداً يقضي بتقسيم الامبراطورية العثمانية، وإعطاء مصر إلى إنجلترا، وقد ترتب على ذلك أنّه قدّم مبالغ كبيرة من النقود للباب العالي؛ بقصد تدعيم مركزه، كما تعهد في ١٨١٧ بأنْ يدفع ألف كيس سنوياً للباب العالي، كما ألقى عبء إضافي على الخزانة المصرية المُثقلة بنفقات جيشه الذي كان يُقدر بأربعين ألف رجل، انظر:
- هيلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٥٢، ٢٥٣.

ففي يناير ١٨١٦ أفرغت ألف سفينة قادمة من الإسكندرية الغلال في صقلية ونابولى، بالإضافة إلى ذلك، نجد أن محصول مصر في ربيع تلك السنة كان من الوفرة بحيث كان يكفي الوفاء بحاجيات التجارة، وبذل جهداً كبيراً في الحفاظ على الأسعار، وفيما يلي قائمة الغلال[1] التي باعها محمد علي في ١٨١٦، وهي كالتالي:

السلعة	الأردب
قمح	١٣٤,٠٠٠
فول	٢٣٠,٠٠٠
ترمس	١٢,٠٠٠
عدس	٢٦,٠٠٠
قمح هندي	٦٠,٠٠٠
شعير	١٠,٠٠٠
حلبة	٥,٠٠٠
سمسم	٣٠٠
حمص	٢٠,٠٠٠
حِليان[2]	٨,٠٠٠
المجموع	٥٠٠,٣

(١) أدرج هنري سولت(١٢ ابريل ١٨١٧) هذه البيانات في محفوظات الخارجية البريطانية رقم(٧٩/٧٥)، انظر: هلين آن ريفلين: المرجع السابق، ص ٢٥٤ .

(٢) الحِليان هو: بسلة عدسية، حمص جبلى.

من الجدول السابق نُلاحظ أنَّ:

المحصول الأكثر مَبيعًا من حيثُ الكمية هو الفول ثم القمح، ثم القمح الهندي، ثم العدس، ثم الحمص، ثم الترمس، ثم الشعير، ثم الحلِيان، فالحلبة، وأخيرًا السمسم، وقد جعل محمد علي تجارة الحبوب حرة بناءً على نصيحة قنصل إنجلترا بورنج؛ بسبب ارتفاع ثمن القمح والخوف من عدم وجوده.

وقد ذكر كولونيل كامبل Colonel Campbell قُنصل إنجلترا في مصر، تقريره إلى بورنج في ١٨ يناير ١٨٣٨، "أنَّه في الحاضر بناءً على مقابلاتنا أنت وأنا مع الباشا (يقصد محمد علي)، فقد أُلغى احتكار الحبوب وأصبح توريد وبيع الحبوب، مَسموحًا في جميع أنحاء القُطر[1]".

وفيما يلي سنورد بعض الوثائق المُهمة التي تتحدث عن تجارة الغلال في مصر، والرسوم التي كانت مفروضة عليها وسعر الأردب لكلٍ منها :

نُشر في جريدة الوقائع المصرية بعض الأخبار التي تتحدث عن الحياة اليومية في مصر، تحت عنوان "حوادث مجلس مصر" نفرد لها بعض السطور التالية:

(١) أحمد أحمد الحته: المرجع السابق، ص١٢٢.

تنقل لنا الجريدة خبراً مفاده أنَّ محمد علي قد أمر بأنْ يُشترى أردب الذرة من الأهالي بثمانية قروش، إلا أنّه جاء في ١٨٣١ وأمر بأنْ يؤخذ من الأهالي الأردب، مقابل عشرة قروش؛ نظراً لقلة المحصول في هذه السنة[١].

من هذه الوثيقة نرى أنَّ محمد علي كان رحيماً -ولو قليلاً- بالفلاحين، ويقوم بتغيير أسعار الشراء منهم حسب ظروف توافر المحصول من عامٍ إلى آخر.

سنورد وثيقة أخرى عن الإجراءات التي اُتخذت، في حالة إهمال الأهالى عند شحنهم الغلال إلى ميناء الإسكندرية، تُشير هذه الوثيقة أو الخبر الموجود في جريدة الوقائع المصرية إلى،غرق مركب رجل من أهل أسيوط وقد كان محملاً بمائة أردب شعير، وقد طُلب منه ثمن هذا الشعير الغارق، إلا أنه قدم عريضة طالباً رفع هذا العقاب عنه، وقد صار الأمر بتحقيق طلبه إذا كان هذا الرجل يقول الحقيقة[٢].

---

(١) الوقائع المصرية: العدد ٣٠٦، الأحد ١٠جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/١٨٣١.

(٢) الوقائع المصرية: العدد ٣٠١- ٣٠٩، جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/١٨٣١.

وثيقة أخرى تحت عنوان حوادث مجلس مصر تتحدث عن، العقبات التي تقف في طريق التُجار عند شحنهم الغلال مما يؤدي بهم إلى عدم رغبتهم في المُتاجرة بهذا الصنف، "أتى بعض التجار من الصعيد وبحوزتهم شحنة من الغلال، فاعترضهم بعض العساكر على ساحل النيل وطالبوهم بالشحنة لأجل التقاوي، إلا أنَّ التُجار قاموا برشوتهم؛ حتى يُكملوا طريقهم مرة أخرى، وعندما وصلوا إلى جهتهم المنشودة قاموا بالشكوى لمجلس التجار، وقد تم التحقيق في هذه الشكوى(١)".

وثيقة أخيرة تُورد ما كان يتم من معاملات بين الأهالي، والأشوان التي يقترضون منها بذور الغلال التي يزرعونها، "وقام أحد الأهالي بأخذ ١٦ أردب حِنطة و١٦ أردب فول من الشونة على سبيل السلفة، ولما حصد محصول السنة الجديدة أورد إلى الشونة ١٥ أردب حِنطة و١٤ أردب فول، وأخذ مدير المأمورية يُطالبه بالمقدار الباقي(٢)".

من هذه الوثائق السابقة نَخلُص إلى، العديد من الوقائع التي حدثت في عهد محمد علي عن تجارة وزراعة الغلال في مصر، وما هي التدابير التي كان يأخذها "ولى النعم" في حالة حدوث خلل في منظومة الزراعة والتجارة الخاصة بالغلال.

---

(١) الوقائع المصرية: نمرة ٣٣٢، السبت ١٩ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١.

(٢)الوقائع المصرية: نمرة ٢١٥، الثلاثاء ١٤ جمادى الآخر ١٢٤٦هـ/١٨٣٠.

على الرغم من أنّه قد حُكم في مجلس المشورة بأخذ أردب الذرة من الأهالي بثمانية ريالات، إلا أنّ محمد علي رأي في هذا السعر إجحافًا بحق الفلاح، فأمر بأنْ يؤخذ ثمن الأردب منه بعشرة ريالات؛ لوضعه في أشوان الحكومة، وفي هذا دلالة واضحة مَفادها أنّ، محمد علي كان لا يستغل ظروف الفلاحين الصعبة(نقص الغلال وما إلى ذلك من صعوبات أخرى) بل كان يلتمس العذر لهم، وهذا طبعًا لخدمة مصالحه الخاصة التي تقضى بالاهتمام بهذه الفئة التي تُدر على خزانة الدولة الكثير من الأموال.

وفي حالة إهمال أحد الأشخاص في نقل الغلال، كان لا يَتوانى عن مُعاقبته؛ لأنّ في هذا ضرر بالغ بحركة البيع والشراء، وقد كان يُعاقب بالحبس، ودفع مبلغ من المال ثمن ما أُتلف من شحنه، أمّا إذا كان الإهمال غير مقصود فقد كان يُرفع عنه العقاب الثاني (دفع الغرامة المالية) وهي الأشد في العقاب نظرًا لحالة الفلاحين المتدهورة ماديًا .

من الوثائق التي تناولتها في شرحي السابق ما يُثبت أنّ، ديوان الباشا كان حازمًا مع موظفي الدولة، إذا ثَبُتَ أنّهم يَتقاضونَ رشاوى في مُقابل تسهيل مَهام التجار، أو يَقومون بوضع العراقيل بإسم الدولة مُقابل الحصول على تلك الرشاوى، وأخيرًا الوثيقة التي تُبين ما تقوم به الدولة من تسهيلات للفلاحين في الاقتراض من أشوان الحكومة، وتقسيط ما عليهم من ديون .

أمّا فيما يَخص تَعامل محمد علي مع التجار الأوروبيين بشأن تجارة الغلال، فتُوضح إحدى الوثائق، أنّ بعض التجار الأوروبيين لم يلتزموا بأخذ حِصصهم المُقررة من الغلال للمُتاجرة فيها الأمر الذي أزعج كثيراً محمد علي، وأشار "بأنْ تدخل الأوروباوية في أمور التجارة لا يوافق نصوص المعاهدة فمطلوبه أن تُعطى لهم تصاريح على قدر ما يكفي مؤونتهم فقط[١]".

وعندما قَلّت الغلال في مصر، ولم تتوافر حبة واحدة منها بالأشوان ولا بطرف الأهالي، أمر محمد علي بمنع شحن سفن تجار غلال رشيد؛ بسبب ما حدث من ضيق الأهالي، وقام بنهر حبيب أفندي[٢] بقوله: " يا حبيب ألا ترى جواز تأخير ذلك دقيقة واحدة[٣]"- يقصد أنْ يُسرع في كف مُضايقة الأهالى – وقد حدث هذا الضيق في محافظة دمياط .

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى باقى بك رئيس مجلس المشورة في ١١ شوال سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦.

(٢) كان رئيس الديوان الخديوي في عهد محمد علي .

(٣) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى حبيب أفندي في ١٢محرم ١٢٥٣هـ/١٨٣٧.
- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ٢١٠، ٢٤١.

وعلى الرغم من عدم تواجد محمد علي في مصر، إلا أنّه كان يُتابع بدقة شديدة ما يحدث في الداخل، خاصةً عندما يكون هناك بُطء أو إهمال في عدم توريد الغلال إلى الأشوان، وهو ما حدث عندما كان مُسافرًا إلى كريت، وعَلم أنّ مدير إقليم أسيوط قد تَباطأ في توريد الغلال إلى الأشوان وأهمل في تحصيل النقدية، فقام بتوبيخه في مكاتبة بعثها له، قائلاً: "فعند حضوري تكون مُقابلتك بالأذية، وإنْ أديت الواجبات تكون مُقابلتك بالحُسنى[1]".

وعندما عاد إلى الإسكندرية في غُرة جماد آخر سنة ١٢٥٣هـ طلب كشف الغلال، وتَبين له قِلة وجود أصناف الحبوب بأشوان إسكندرية، فأمر رئيس الديوان بمُعاقبة نُظار الأقاليم البحرية والقبلية الذين تأخروا في جلب الغلال إلى الأشوان[2].

وعندما علم أنّ، مديرو الأقاليم قاموا ببيع أردب الحنطة للأهالي بأثمان عالية حتى وصلت قيمة الأردب من خمسين إلى ستين قرشًا، وقَلّ وجودها عند الأهالي، وتوافرها بكثرة في الأشوان الميرية، مما أوقع الضرر على الأهالي، لذا أمر بإخراج الغلال من الأشوان وبيعها للأهالي بثمن الأردب ٤٨ قرشًا، وإذا لم يُنفذوا هذه الأوامر سيقوم بصلبهم في أماكنهم[3].

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى مدير أسيوط في ٦ جماد أول ١٢٥٣هـ/١٨٣٧.

- رءوف عباس: المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٢) نفسه، أمر منه إلى ديوان خديوي في ٥ جماد آخر ١٢٥٣هـ/١٨٣٧، ص ٣٤٣.

(٣) نفسه، أمر منه إلى عموم المديرين في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠، ص ٤٤٣.

كما قام بتحديد أسعار الغلال لعام ١٢٦٢هـ (١٨٤٦) التي تُوّرد إلى الأشوان من الأهالي، أردب الحنطة بقيمة ٤٥ قرشًا والعدس، والفول بـ ٣٥ قرشًا، وأردب الشعير بـ ٣٠ قرشًا[١]، وفي وثيقة أخيرة توضح لنا ما قرره، من كمية الغلال التي ستُصرف للتصدير، وهي سبعمائة ألف أردب، حسب ما عَلم من الكشف المُرسل له بشأن توريد الغلال إلى الأشوان[٢].

قبل أن أختم حديثي عن الحبوب والغلال، كمصدر مهم للدخل المصري، ولخزانة محمد علي، مع بداية تأسيسه لولاية مصر، سأورد ما ذكره الدكتور عبد المنعم إبراهيم الجميعي، عن مُجاراة محمد علي للوضع الدولي في تَسعير صادراته من الغلال بالثمن الذي يَراه يَتفق مع الأحداث الدولية المختلفة.

أولاً: عندما نقص محصول القمح في أوروبا عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م، رفع محمد علي أسعاره، حينما أمر بوغوص بك ببيع الأردب منه بسعر خمسة ريالات فرنسية بعد أنْ كان يُباع بأربعة.

ثانيًا: عندما أوضحت الدلائل احتمال نشوب حرب بين فرنسا وإسبانيا، بدأ محمد علي يستعلم[٣] عَمّا إذا كان يجب استبقاء أسعار الغلال كما هي أم يَرفع ثمنها؟.

(١) نفسه، أمر منه إلى الجهات عمومًا في ٢٢ربيع أول سنة ١٢٦٢هـ /١٨٤٦.

(٢) نفسه، أمر منه إلى كتخدا باشا في ٢٢رمضان ١٢٥٥هـ/١٨٣٩.

- رءوف عباس: المرجع السابق، ص ٣٦٧، ٤٥١، ٣٥٣.

(٣) كان محمد علي يلتمس المشورة من ذوي الخبرة في معظم الأحيان، حتى لا تتعثر الأمور، مثلما حدث عندما كان هناك بعض الركود في تجارة الغلال في أواخر عام ١٢٥٨هـ/١٨٤٢، أرسل محمد علي إلى بوغوص بك يطلب رأيه ويسأله"هل نترك الغلال كما هي دون أن نُخفض سعرها ونصبر انتظارًا لرواجها، أم نُخفض سعرها عدة قروش ونحاول بيعها ".

ثالثًا: عندما علم أنّ الحِنطة المصرية رائجة بجزيرة ماعون (جزيرة مدينة مينوركا Minorca، ضمن مجموعة جزر البليار التابعة لإسبانيا في البحر المتوسط، وهي أقصى الجزر الشمالية)، و"أنّه إذا شُحنت سفينة أو سفينتان إلى ميناء ماعون، فإنّه يمكن الحصول على مواد نافعة مقابلها"، أمر ناظر تجارته بإرسال عشرين ألف أردب من الحِنطة إلى تلك الجزيرة دون إبطاء.

رابعًا: عندما قَلّ محصول الفول في عام ١٢٣٣هـ / ١٨٠٨، أمر محمد علي ناظر تجارته بأنْ يرفع ثمنه نظرًا لقلة المعروض منه(١).

وفيما يلي سنورد تقارير بعض القناصل الأجانب الذين تواجدوا في مصر أثناء حكم محمد علي، وذكرهم لأسعار بيع وشراء هذه الغلات من قِبَل محمد علي، وما جَناه من أرباحٍ من وراء هذه المحاصيل.

(١) عبد المنعم الجميعي: المرجع السابق، ص ٢٢، ٢٣.

ونبدأ بتقرير الكونت دوهاميل[1]، الذي ذكر فيه، الثمن الحالي الذي حَددته الحكومة لشراء أهم المحصولات، وكذلك متوسط السعر الذي كانت تَبيع به عند الإتجار فيها وذلك خلال عام ١٨٣٦ كالتالي:

المحصول	السعر الذي اشترت الحكومة به بالقرش	متوسط السعر الذي باعت به الحكومة بالقرش
القمح (الأردب الصغير)	٣٦	٥١
الشعير(الأردب الصغير)	٢٤	٦٣
الفول(الأردب الصغير)	٢٤	٥٥

---

(١) كان الكونت دوهاميل ياوراً للقيصر نيقولا الأول، وقد وصل الأسكندرية على الأبريق الحربي الروسي أوليس Ulysse من القسطنطينية في ١٣ يناير ١٨٣٤ بعد رحلة استغرقت ٢٢ يوماً،

وقد ذكر القنصل الإنجليزى كامبل في رسالة له إلى حكومته بتاريخ ١٧ يناير ١٨٣٤، أنّ بوغوص رد على رسالة دوهاميل بكتاب جاء فيه: "أنه عظيم الاغتباط بوصول قنصل عام من قبِل امبراطورية الروسيا، وأنَ الباشا يَسره أنْ يرى القنصل في القاهرة، وأنّ الأوامر قد صدرت بأن يكون استقباله مقروناً بكل ما يليق به من حفاوة واحترام".

تقرير ثانٍ للبارون دي بوالكمت Baron de Boislecomte، يَذكر فيه تفصيليًا حركة البيع والشراء لكثيرٍ من الغلاّت المصرية على النحو التالي:

يساوي الفرنك ١٠٠ سنتيمًا	ما يدفعه محمد علي للمنتج		الثمن الذي يُعادل به البيع في الداخل		الثمن الذي يُباع به في الخارج	
	سنتيمًا	فرانك	سنتيمًا	فرانك	سنتيمًا	فرانك
القمح (هكتولتر)		٣	٤٠	٦	٦٠	٧
الذرة		١	٣٤	٣	٦٠	٦
الفول		٢	٦٠	٣	—	٥
الشعير		٢٠	٦٠	٣	—	٥
الحمص		٣	٥٥	٦	٦٠	٧
الأرز		١	٥٥	٦	—	٢٧

من الجدول السابق نلاحظ أنَّ:

تعمد محمد علي إجحاف حق الفلاح في الحصول على ما يستحقه من سعر مُناسب، عندما قام بشراء المحصول منه؛ نظرًا للسعر المُرتفع الذي كان يُباع به المحصول في الخارج، ويظهر هذا جَليًا في محصول الأرز، الذي يَدفع محمد علي للفلاح في مُقابل شرائه فرنكًا واحدًا، على الرغم من أنَّه يقوم ببيعه في الخارج بـ٢٧ فرنكًا.

ربما يكون هذا الرأي مُخالفًا لرأيي السابق، من أنّ محمد علي كان رحيمًا بالفلاحين، ولم يَقُم باستغلال الظروف لصالحه، أعتقد أنّ الرأيين فيهما شيء كبير من الصواب، لأنّه كان يُغير من سياسته في تحديد الأسعار في الداخل والخارج على حسب الطلب الخارجي، وأيضًا على حسب الأحداث الداخلية من نقصٍ في المحاصيل نتيجة فيضان النيل، أو تقصير من موظفيه في توريد المحاصيل اللازمة للأشوان، أو مُغالاتهم في رفع الأسعار على الفلاحين.

ونختم تقاريرنا بتقرير بورنج، الذي ذكر فيه[1]: أنّه طبقًا لأوثق المعلومات التي استطعت الحصول عليها من بين أوراق القنصل العام (يقصد كامبل)، كانت غلات مصر في سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢)" على النحو الآتي:

---

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٤٠٦ – ٤٠٨.

المحصول	بالأردب
القمح	٩٥٠,٠٠٠
الفول	٨٠٠,٠٠٠
العدس	٧٠,٠٠٠
الشعير	٥٦٠,٠٠٠
الذرة الشامية	١٦٠,٠٠٠
الذرة العويجة	٨٥٠,٠٠٠
الحمص	٥٠,٠٠٠
الترمس	٣٥,٠٠٠
الحلبة	١١٠,٠٠٠

من الجدول السابق يمكن تقدير كمية محصول الغلات، التي تمت زراعتها في هذا العام (١٨٣٢) بنحو ٣,٥٨٥,٠٠٠ أردب.

ويستطرد بورنج قائلاً في تقريره: "يمكن تقدير ما تَنتجه مصر من كميات القمح بما يتراوح بين مليون ومليونين من الأرادب، وكانت الكمية المُصدّرة منه إلى ميناء الإسكندرية ٢١٩,٧٥٦ أردباً وإلى دمياط ٢٨,٢٤٤، أما ميناء رشيد ٤٤,٢٦١ أردباً.

جوميل Jumel ودوره في زراعة القطن طويل التيلة

لم يختلف المؤرخون على أنّ جوميل هو أول من اكتشف القطن طويل التيلة، لكن تعددت الروايات بشأن هذا الاكتشاف، والرواية الأكثر قبولاً كما يذكر الدكتور مصطفى علي البهتيمي هي أن جوميل شاهد في حديقة محو بك الأورفلي -الذي كان حاكماً لمديرتي سِنّار ودُنقلا بالسودان- عام ١٨١٩، بعض شُجيرات قطن مزروعة ضمن نباتات الزينة في الحديقة(١)، وكخبير من خبراء الغزل لمس في قطنها النعومة والمتانة وطول التيلة، بما لا يتوافر في صفات القطن البلدي، بل ويتفوق على الأقطان الهندية والأمريكية ويُضارع الأنواع البرازيلية، فبادر بعرض الأمر على محمد علي ولقي منه تشجيعاً ومعاونة، وسَهّل له سُبل استكثاره بمزرعتي الأزبكية والمطرية في١٨٢٠(٢)

---

(١) يتفق السيد ثيربرن Thurburn، في تقريره على ما ذَكر مصطفى البهتيمي من أنّ العثور على هذا النبات تمّ في حديقة مَحو بك بالقاهرة، لكنه يظن أنه جيء به من جزيرة بوربون إبّان الغزو الفرنسي.

(٢) يذكر كلوت بك في كتابه "لمحة عامة إلى مصر" – ترجمة وتحرير محمد مسعود أن المسيو چوميل أشار على محمد علي بزراعة نبات القطن في عام ١٨٢١، وليس ١٨٢٠، كما تذكر معظم الكتابات، وكما ذكر دكتور مصطفى علي البهتيمي: تاريخ زراعة القطن في مصر وأهم أصنافه، مطبعة مصر، القاهرة / سبتمبر ١٩٥٢، ص ٥٦٠.

، وشحن القطن الناتج منهما إلى مدينة تريستا Tresta وجاءت التقارير عنه مُشجعة للغاية، ونتيجة لذلك استكثر محمد علي هذا النوع الجديد من القطن بمزارعه في القليوبية والشرقية[١].

في عام ١٨٢١ تمّ تصدير أول شُحنة من القطن المصري مُباشرةً من ميناء الإسكندرية إلى إنجلترا بلغت الشحنة ٢٠٥ قنطار)، وفي ١٨٢٢ بلغ ما صَدّره محمد علي إلى الخارج ٣٥١٠٨ قنطاراً، منها ٧٩٢٥ قنطاراً إلى إنجلترا، وفي ١٨٢٣ بلغ مِقدار المُصدر ١٥٩,٤٢٦ قنطاراً منها ٣٤,٢٢٩ قنطاراً إلى إنجلترا، وفي ١٨٢٤ بلغَ ما صُدر إلى إنجلترا ١٤١,٥٥٤ قنطاراً[٢]، الجدول التالي يُوضح سعر قنطار القطن لعام ١٨٢١ وحتى عام ١٨٤٩:

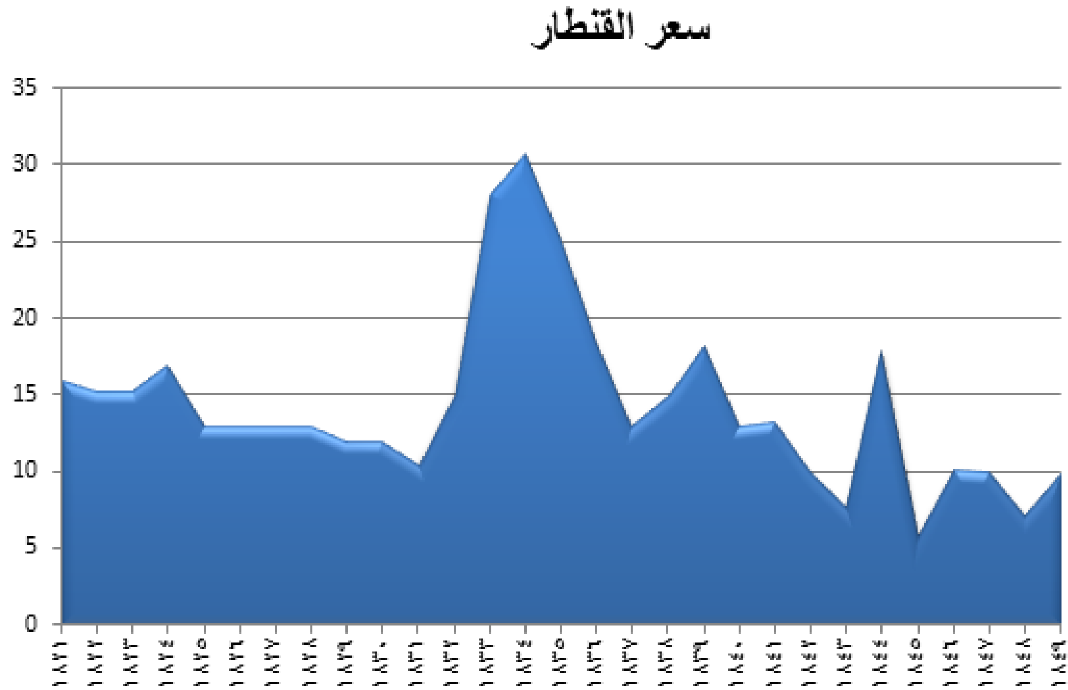
(١) نفسه، ص ٧ - ٩.

(٢) نفسه، ص ١٠.

السنة	سعر القنطار
١٨٢١	١٦
١٨٢٢	١٥,٢٥
١٨٢٣	١٥,٢٥
١٨٢٤	١٧
١٨٢٥	١٣
١٨٢٦	١٣
١٨٢٧	١٣
١٨٢٨	١٣
١٨٢٩	١٢
١٨٣٠	١٢
١٨٣١	١٠,٥٠
١٨٣٢	١٥
١٨٣٣	٢٨
١٨٣٤	٣٠,٧٥
١٨٣٥	٢٥,٢٥
١٨٣٦	١٨,٥٠

١٨٣٧	١٣
١٨٣٨	١٥
١٨٣٩	١٨,٢٥
١٨٤٠	١٣[١]
١٨٤١	١٣,٢٥
١٨٤٢	١٠
١٨٤٣	٧,٧٥
١٨٤٤	١٨
١٨٤٥	٦
١٨٤٦	١٠,٢٥
١٨٤٧	١٠
١٨٤٨	٧,٢٥
١٨٤٩	١٠

(١) جلال يحيى مصر الحديثة: المرجع السابق، ص ٢٨٤، ويتفق تماماً مع ماذكره مصطفى علي البهتيمي من أرقامِ صادرات القطن.



من الجدول السابق نُلاحظ أنَّ:

١- تفاوتت أسعار القطن من سنة إلى أخرى؛ نتيجة لتأثره بالظروف الخارجية، وما يحدث من تغيرات على الخريطة الدولية.

٢- على سبيل المثال في ١٨٢٥، نجد أنّ سعر القطن قد انخفض كثيراً عن العام الذي سبقه، وظلّ هذا الانخفاض حتى ١٨٣١، ويرجع ذلك الانخفاض في رأيي إلى؛ اتجاه الإنجليز نحو القطن الأمريكي؛ نظراً لجودته وانخفاض سعره، ودليلي على ذلك ما ذكره محمد علي في إحدى الوثائق لكتخداه في مصر من إقبال الإنجليز على القطن الوارد من جمهورية أمريكا، وأنّ هذا الربح عائد عليهم، ولا ينتفع به المصريون، ولذا وجب التنويه عليهم ببذلِ المزيدِ من الجَهد في تحسين زراعة القطن واستكثاره[١].

٣- شهدت أسعار القطن ارتفاعاً واضحاً منذ ١٨٣٣، وصل إلى ذُروته في ١٨٣٤، وذلك في اعتقادي؛ نتيجة لحروب محمد علي المختلفة في بلاد الشام ومع الدولة العثمانية.

٤- بدءً من عام ١٨٣٧، تدهورت أسعار القطن بشكلٍ ملحوظ ؛ نتيجة لتدخل الدول الأوروبية، خاصةً إنجلترا لوقف انتصارات محمد علي على الدولة العثمانية، وتوقيع إنجلترا لاتفاقية بلطة ليمان التجارية مع الدولة العثمانية في أغسطس ١٨٣٨، وتطبيق محمد علي لبنود هذه الاتفاقية في العام الذي تلاه، ثُمّ معاهدة لندن ١٨٤٠ التي قضت نهائياً على نفوذ الباشا.

---

(١)الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج١، ٢٨ ربيع آخر ١٢٣٩هـ/١٨٢٣، ص ١١٥.

- رءوف عباس: المرجع السابق، ص ١٠٨.

مركز القطن المصري في سوق القطن بليفربول

كان أول قطن مصري عُرض في سوق القطن بليڤربول في شهر أبريل ١٨٢٣، وفي ١٦ مايو بِيع هذا القطن بالمزاد العلني بسعر ١١ بنساً للرطل الواحد، بينما بِيع القطن الأبلاند الأمريكي بسعر يتراوح بين ٦,٢٥و٨,٢٥ للرطل، والقطن البرازيلي بسعر ١٠ – ١١,٧٥ للرطل، وقطن سورات الهندي بسعر ٥,٥٠ – ٦,٧٥ بنساً للرطل[١].

من الأرقام السابقة نُلاحظ أنّه: على الرغم من حداثة زراعة القطن المصري بالنسبة للأقطان الأخرى بأنواعها، إلا أنّه أتى في المركز الأول من حيث البيع (القطن البرازيلي تذبذب سعره بين ١٠ و١١,٧٥)، وكان ثابت السعر، ولم يتغير أو يتذبذب مثل الأنواع الأخرى.

ذكرت شركة إيوارت ماير Ewart Mayer في تقديرها السنوي الصادر في ٣١ ديسمبر ١٨٢٣، أنّ ٣٠٠٠ بالة قطن وردت من مصر في هذا العام، ويُنتظر ورود كميات مُنتظمة من هذا القطن، وإنْ كان لم يستطع التكهن بمبلغ تلك الواردات أو قيمتها، ووصفت هذا القطن بأنّه طويل

(١) مصطفى البهتيمي: المرجع السابق، ص ١٠.

وناعم التيلة، لكنه أغبر ولم يُعنَ بنظافته، كما ذكرت شركة ماريوت وروجرز Marriott & Rogers Comp في تقريرها السنوي ١٨٢٣، أنّ القطن المصري قد اُستعمل بدلاً من القطن البرازيلي، وأنّ التجربة نَجحت نجاحًا كبيرًا، وما من شك في أنّه لو اُعتني بجني ذلك القطن، وازدادت معرفة أصحاب مصانعنا بطبيعته فمن المُرجح أن يُصبح بديلاً نافعًا، وذا قيمة أكبر من الرُتبة الواطئة من قطن سي آيلاند (الأمريكي)[١].

(١) نفسه، ص ١٠.

محاولات محمد علي للارتقاء بالقطن المصري

أدخل محمد علي تجارب كثيرة على القطن، واستورد بذوراً من أمريكا، ومن السودان وغيرها، وسنعرض الآن محاولاته بالتفصيل لإدخال أصناف جديدة واستنباطه لأصناف أخرى بطريقة الانتقاء من حقول القطن المصرية:

الأصناف الجديدة:

استورد في ١٨٢٢ بذور قطن نانكن Nankin من جزيرة مالطة ولكن هذا النوع، اندثر بعد قليل؛ لتدهور صفاته، وفي ١٨٢٦، ١٨٢٧، استورد قطن سي آيلاند، واقتصرت زراعته في منطقة واحدة يُعتقد أنها في شمال الدلتا، ولم يتجاوز المحصول الناتج منه ٧٥٠٠ بالة، إلا في ١٨٢٨ حيث بلغ الناتج ١٥٠٢١ بالة[(١)]، وكان يُعرف في سوق ليڤربول بالقطن المصري درجة أولى Egyptian First Quality، حيث كان سعره يزيد بنحو ٢ –٤ ريالات في القنطار الواحد عن بقية الأقطان المصرية، غير أن تقاويه كانت تُجدد بين حينٍ وآخر؛ لعدم مُلاءمته للبيئة المصرية، وامتنعت زراعته في ١٨٣٨، وفي ١٨٢٤ استورد ٦٧ طرداً من بذرة القطن من أزمير زُرع منها ٢٠ طرداً بمديرية الشرقية، و٤٧ طرداً بمديرتي الغربية والدقهلية.

---

(١) البالة تزن ٢١٩ رطل.

أمّا عن محاولة استنباط أصناف جديدة فقد ورد في خطاب محمد علي إلى كَتخدا بك بتاريخ ١٩ سبتمبر١٨٢٠ أنّه علم بوجود بعض شُجيرات قطن في حقول القطن المزروعة بأرض الخصوص بجهة القليوبية ذات لوز صغير، وقطنها أجود من باقي النباتات الأخرى ذات اللوز الكبير، والنباتات ذات اللوز الصغير مُحملة بقطنٍ كثير، لذلك أمر بالمحافظة على هذه النباتات ويختار لها ناظر وبخشونجي (جناينى) من المجتهدين لجمع هذه النباتات على حدة، والمحافظة على قطنها لحلجها بدولاب خاص[١] يقوم بعمله مسيو جوميل، وتُجمع البذرة الناتجة وتُحفظ في محل مؤتمن وإفادته بالنتيجة عند اتمام هذه العملية.

وفي مُكاتبة أخرى، من محمد علي إلى مدير الفيوم بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٢١، بشأن هذه البذور المُنتخبة يُفيده برغبته في تربية بذرة القطن التي انتخبها من حقل أراضي الخصوص، واستكثارها في مديرية الفيوم، وأنْ تكون تربيتها كتربية أشجار الجناين ويُلزم زراعتها في الأراضي البعيدة عن طُغيان مياه الفيضان.

(١) كان يُعرف بإسم فابريقة مالطة.

وحيث أنه يوجد بإقليم الفيوم أراضٍ كثيرة مُرتفعة صالحة؛ لتربية القطن فإنه يأمره بأنْ يقوم بنفسه بالمرور بأطرافِ جميع الجهات؛ للبحث عن مِقدار ما يوجد من الأراضي الصالحة ومعرفة مقدار الأفدنة التي يُمكن عملها مزارع قطن وعدد الفلاحين الموجودين طرفه؛ لإدارة هذا العمل وإفادته بالنتيجة(١).

---

(١) مصطفى البهتيمي: المرجع السابق، ص ١١، ١٢.

صمويل بريجز Samuel Briggs
ودوره في تصدير القطن المصري

بعد انتهاء الحرب النابليونية على مصر ١٨٠١، بقي عدد من الوكلاء التجاريين الإنجليز في مصر للتجارة؛ لحسابهم الخاص، وكانت إحدى تلك الشركات التجارية الإنجليزية الأوَّل التي تأسست في مصر للتجارة في وقت مبكر بعد الحرب شركة بريجز وثيربرن Briggs & Thurburn(١).

ظلَّ صمويل بريجز في الإسكندرية يشغل منصب وكيل قنصل إنجلترا، وقت جلاء الإنجليز عن مصر ١٨٠٣، حتى قيام الحرب مع الدولة العثمانية ١٨٠٧، ثم غادر الإسكندرية مع حملة فريزر Fraser، وعاد إلى مصر بعد ذلك؛ ليقضي بها عدة سنوات قليلة بصفته القنصلية؛ لأداء مهمة رئيسة وهي شراء القمح للحكومة البريطانية، لكنه اختلف معها ولم يَلبث بعد انتهاء الحرب أنْ عاد إلى الإسكندرية؛ ليُقيم مشروعًا لحسابه الخاص مع روبرت ثيربرن.

لعب صمويل بريجز دورًا مُهمًا في تطور تجارة القطن المصري طويل التيلة، وأدرك على الفور صلاحيته لمصانع القطن في لانكشير Lancashire، وكان تصدير الشركة للقطن يقوم على نظام محمد علي الاحتكاري.

---

(١) چون مارلو: المرجع السابق، ص ٢٧.

في منتصف ١٨٢٠ أقام صمويل بريجز في إنجلترا تاركًا الطرف المصري من التجارة في يد ثيربرن، وأصبح هو وكيلاً لمحمد علي في لندن[١] فيما يتعلق بالبضائع المُباعة في إنجلترا، واستفاد هو وثيربرن فائدة عظيمة من المركز المُمتاز الذي كانوا يَدينون به إلى، وجودهم الطويل في مصر، وربما إلى العلاقات الوثيقة التي أقاموها مع أسرات المصريين البارزين، وفي ١٨٢٢، كان محصول القطن يُباع لحساب محمد علي في إنجلترا، عن طريق صمويل بريجز، وقد أدت طريقة البيع هذه إلى تزايد سريع في أعداد التجار الأجانب في الإسكندرية.

(١) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٦٠.

أهم أنواع القطن المصري:

من خلال بحثي في دار الوثائق القومية عن المعلومات المُتصلة بمحصول القطن كمحصول تُجاري يَصلح للتصدير، وجدت العديد من الوثائق التي ورد بها الأنواع المُختلفة للقطن المصري، وما الذي كان يحدث من تَلاعبٍ بواسطة السماسرة؛ لخلط الأنواع المختلفة منه؛ بقصد الربح السريع دون عناء، وكيف كان محمد علي يُردع من كان يقوم بالتلاعب في أصنافه، أولى هذه الوثائق[1] عن غشٍ حدثَ في القطن فقد أُرسل إلى الأشوان على أنه قطن سيلان، إلا أنّ التجار ذوي الخبرة اكتشفوا أنه هندير عال ثان، وأُرسل السمسار المسؤول عن هذا الغش إلى المحكمة(الحقانية)؛ للتحقيق معه، وثيقة ثانية[2]تدل على غش السماسرة المنوطين بإرسال القطن إلى الفابريقات(المصانع)، وقد كانت هذه إفادة التجار عن شُحنات القطن المُرسلة

(١) ديوان التجارة والمبيعات: صادر، ٥٣٠٢ ج١، تابع الأشوان (مُحرر على الشرح وارد منه رقم ٢٣)، ١٤ رمضان ١٢٦٢هـ، نمرة ٢٠٥، ص ١٧٤.

(٢) نفسه، ٢٧ صفر ١٢٦٢هـ، نمرة ١٦٦.

			إفادة التجار
١٨٦ قنطار	من جفالك البحيرة	عال أول	عال موافق
٤٤٢ قنطار	من شونة جفالك المنصورة	شرحه	عال عثماني
٢١٨ قنطار	من شونة كفر الزيات	شرحه	عال مخلوط وكذلك يقبل بصفة أوسط
٢٧٦ قنطار	من شونة جفالك الزقازيق	شرحه	عال عثماني
٨٣ قنطار	شرحه	شرحه	عال مخلوط ويقبل وسط
٢٨٥ قنطار	من شونة جفالك نبروة	شرحه	عال عثماني

ورد في وثيقة أخرى[١]، ما يحدث لمن يتلاعب من السماسرة بأصناف القطن ويخلط الرُتبة الرديئة بالرتبة الجيدة؛ بقصد الربح السريع، وتُشير هذه الوثيقة إلى "أنّه إذا ارتكب سمسار تَداخل بين القطن الدون والوسط والعال؛ بقصد إخفائه وعدم ظهوره، وظهر ذلك عند التفتيش، يُرسل هذا السمسار إلى جبل فيزاؤغلي[٢] تطبيقاً لقانون نامة".

(١) نفسه، ٢٤ – ٢٥ صفر ١٢٦٠هـ، مُلحق ١٣٨.

(٢) هذا الجبل يوجد في دولة السودان.

إذن من خلال الوثيقة السابقة نرى أنّه إذا تم التحقيق مع السمسار، ووُجد أنه قد غش في رُتب القطن المختلفة، فإنّه يُرسل إلى جبل فيزاؤغلي، هذا كان أقصى عقاب ممكن أن يحصل عليه كل من يغش في رُتب القطن.

يتفق الدكتور عبد المنعم الجميعي، مع ما توصلت إليه من نتائج في هذه الوثيقة الأخيرة، عن ما كان يقوم به سماسرة القطن من تلاعب، وما نوع العقاب الذي سيوقع عليهم.

فيُورد بقوله: تُوضح الوثائق أنّ سماسرة القطن كانوا يتلاعبون في أنواعه وذلك بوضع القطن الوسط مكان القطن العال، أو دون الوسط مكان الوسط أو بخلط الأقطان ببعضها مما أدّى إلى جهر التجار بالشكوى من ذلك، ولما تكررت الشكاوى حذر محمد علي سماسرة القطن من تكرار هذه المخالفة، وأمر بوضعهم تحت مراقبة رجاله، كما كَوّن مجموعات من موظفيه؛ للتفتيش على الأقطان وفرزها، وهدد كل من يَتلاعب في نوعيات القطن بالنفي إلى جبل فيزاؤغلي، كما شكّل لجنة تُسمى جمعية الحقّانية بهدف التحقيق في مثل هذه الأمور، وكان يَحجز السماسرة الذين يُجرى التحقيق معهم إلى أن تُعلن نتيجة التحقيق.

وتصدر الجمعية قراراتها في قضاياهم، كما أرسل تعليماته المُشددة إلى نُظّار طنطا والبحيرة والمحلة والمنصورة والشرقية، والقليوبية والمنوفية، على ضرورة توريدهم القطن نظيفًا وحذرهم من التقصير في ذلك، وطالبهم بضرورة التفتيش على نوعية الأقطان قبل ورودها إلى الإسكندرية".

ويستطرد قائلاً: "ولم يكتفِ محمد علي بذلك بل هدد بمُعاقبة المديرين الذين تَرد الأقطان المخلوطة عن طريق أقاليمهم، وذلك بقبول الصنف المتوسط على أنه متوسط، وقبول الصنف المتوسط المخلوط بالصنف الرديء على أنه رديء، وإعادة الرديء إلى المصانع، ثُمّ إلزام هؤلاء المديرين بفرق الثمن والمصاريف، إذا كان التلاعب المذكور قد حدث قبل تفتيشهم حيث أنّ ذلك يُعتبر تقصيراً منهم في التفتيش الذين كُلفوا به، أمّا إذا ثَبُتَ أنّ التلاعب قد حدث بعد تفتيشهم، فيُلزم نظار الشون بدفع فرق الثمن المصروف[1]"، وكان بيع الأقطان يتم بالمزاد ومن يَرسو عليه المزاد يشتري القطن، فإذا كان مَديوناً للحكومة تُخصم هذه الديون من ثمن شرائه للقطن.

---

(١) عبد المنعم الجميعي: المرجع السابق، ص ١٨، ١٩.

ونظراً لأنّ بعض التجار الأجانب كانوا يتلاعبون في المزادات، فيتفقون على إرساء المزاد على أحدٍ منهم بسعرٍ معين، فقد أمرَ محمد علي معاونيه بتوخي الحيطة والحذر والتأني خلال عملية المزاد؛ حتى ترتفع الأسعار ولمّا تكررت حالات التلاعب من بعض التجار، أمثال الخواجة جبارة، ومحاولاتهم شراء القطن دائماً بثمنٍ بخسٍ، أمر محمد علي ناظر تجارته[١] بألّا يُباع القطن إلى أمثال هؤلاء التجار، وأنْ يتم حرمانهم من دخول المزاد[٢].

وفي جريدة الوقائع المصرية[٣] ذُكر ما يُفيد التلاعب في أوزان القطن في الأشوان من خلال ما يُسمّى بحوادث مجلس مصر حيث ذكر فيها أنّ:

(١)كان بوغوص بك على رأس الإدارة التجارية بمصر، وتولى بنفسه القيام بعدة مَهام أهمّها مُتابعة أسعار المنتجات المصرية بالخارج وذلك عن طريق كبار التجار، وكانت أسعار القطن هي أهم الأسعار التي يُتابعها بوغوص بنفسه، كما تولى تحديد أسعار بيع الحاصلات وإبلاغ التجار بتلك الأسعار، وحينما كانت تنخفض أسعار بيع بعض الحاصلات، كان بوغوص يتولى تحديد الوسائل اللازم أتباعها للحد من هذا الانخفاض، انظر:

رءوف عباس حامد: مقال عن بوغوص بك يوسفيان (١٧٦٨- ١٨٤٤) - مصر في عصر محمد علي "تحديث أم إصلاح"–" ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠عاماً على رحيل محمد علي باشا الكبير"٩-١١ مارس ١٩٩٩/ القاهرة، ص ٤١٩.

(٢) عبد المنعم الجميعي: المرجع السابق، ص ١٩، ٢٠.

(٣) الوقائع المصرية: نمرة ٣٢٧، الاثنين ٧ رجب ١٢٤٧هـ (١٨٣١).

أرسل مأمور أحد أقسام الغربية، دعوى إلى مجلس المشورة مضمونها أنّ القطن الذي وَرد إلى شونة الجعفرية قد ظهر نقص في وزنه، وذلك راجع لخيانة القباني وناظر الشونة، وقد أمر الديوان الخديوي أنْ يوزن الصنف المذكور بآلات شونة أخرى.

خبر أخر في نفس الجريدة وتحت نفس العنوان، يُفيد بأنّ نوعي الوسط والدون (وهما أقل في الرُتبة من النوع الجيد)، يذهبان مُباشرةً للتصنيع بأمر من خير الله أفندي ناظر فابريقات الوجه القبلي[١].

هناك وثيقة[٢]في هذا الشأن ذات دلالة قوية على حرص محمد علي، واهتمامه بالفلاحين، محاولاً تَجنب ما يحدث لهم من طمع بعض الأغنياء الذين يحاولون الكسب غير المشروع، عن طريق هؤلاء الفقراء سنورد منها هذا الجزء[٣] "وبهذه الطريقة يمكن إظهار احتيال أولئك المقتدرين، حتى يمكن توزيع زيادة الأثمان هذه على أثمان أقطان الفقراء، لما في ذلك صيانة الفقراء وتأديب الطماعين"

---

(١) الوقائع المصرية: العدد ٣٠٧، جمادى أولى ١٢٤٧هـ /١٨٣١.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: أمر منه إلى مديري الأقاليم في ٢٤ شعبان ١٢٥٠هـ .

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٤١٠.

(٣) الطريقة هي"معاينة مزروعات الأقطان، ومعرفة أصحابها، ومضاهاة ما يورد كل شخص من المحصول إلى الأشوان".

وتُشير إحدى الوثائق[1] إلى حرص مجلس المشورة على اتخاذ التدابير اللازمة، لحالات الغش من قِبل السماسرة في خلط أنواع القطن المختلفة، على الرغم من عدم وجود محمد علي وسفره إلى السودان، حيث قام محمد علي بمُعاقبة سمسار شونة محلة دمنة بالصلب عبرةً لغيره في غُرة ١٢٥٣هـ (١٨٣٧)، ويُريد من مجلس المشورة تطبيق نفس العقاب إذا ما استمر الغش والخلط في نوعية هذه الأقطان.

وتُخبرنا وثيقة أخرى[2]، عن تَكاسل نُظّار الأشوان في عملية كبس الأقطان بالمكابس الموجودة بأشوان المديرية، مما سيُعرضهم لسوء المعاملة من قِبل محمد علي، وعلى مديري أقاليم الوجه البحري مضايقتهم "متى تحقق إهمالهم".

حرص محمد علي على التدقيق في، معرفة وزن بالات القطن كما تُخبرنا إحدى الوثائق ووضع العلامات بالأرقام الصحيحة على كل بالة، وإرسال كشف لديوان التجارة والمبيعات بهذه البالات مُبيناً فيه الوزن الحقيقي[3].

---

(١) الأوامر والكاتبات الصادرة: ج٢، إفادة من الشورى حال غياب محمد علي باشا في السودان إلى مدير الشرقية في ٧ محرم ١٢٥٤هـ/١٨٣٨.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى عموم مديري الوجه البحري في ١١ محرم ١٢٥٢هـ/١٨٣٦.

(٣) الأوامر والمكاتبات: ج٢، أمر منه إلى محمود أفندي في ٥ رجب ١٢٥٢هـ/١٨٣٦ .

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ٣١٦، ٨٧، ١٦٤ .

من خلال هذا العرض السابق للعديد من الوثائق الخاصة بأنواع القطن نستنبط منها، أنه تمّ تقسيم رُتب القطن على النحو التالي:

١- الدون هو أردأ أنواع القطن، وقد كان يُخلط بالأنواع الأخرى؛ بقصد التربح السريع، لكن كان يتم اكتشاف هذا التلاعب.

٢- الوسط يأتي بين الرُتبتين الأجود والأردأ، وكان يوجد منه أنواع مختلفة، ويُرسل إلى الفابريقات المصانع) دائماً بغرض التصنيع .

٣- العال هو أفضل أنواع القطن، ومنه نوعان عال أول وعال ثان)، وقد كان هذا النوع هو النوع الوحيد الصالح للتصدير، بسبب جودته العالية ومتانته.

وفي عام ١٨٢٩ وضع محمد علي نظاماً لرُتب القطن وحدد سعر كل رُتبة كالتالي، عال (اكسترا) وسعر القنطار ١٥٠ قرشاً، ووسط (جود) وسعره ١٠٠ قرشاً، دون (فولي فير، وسعره ٧٥ قرشاً، عال ثان (فولي جود) وسعره ١٢٥ قرشاً(١)، وذلك لجميع الأقطان التي تُزرع من بذور محلية أو مستوردة(٢)، تشجيعاً للمزارعين على التدقيق في نظافة قطنهم.

---

(١) مصطفى البهتيمي: المرجع السابق، ص ١٣.

- أوردت وثيقة أسعار رتب القطن المختلفة كما ذكرها مصطفى البهتيمي، وهذا جزء منها"أنه بالنسبة لتعدد أسعار القطن في سنة ١٢٤٢هـ، فلأجل تشويق وترغيب الفلاحين، العال القنطار الواحد منه بقيمةماية وخمسين قرش، وعال ثان بقيمة ماية خمسة وعشرين قرش، والأوسط ماية قرش، والدون ٧٥ قرش".
- الأوامر والمكاتبات: ج١، أمر منه إلى مأموري الأقاليم البحرية في ١٢٤٤هـ/١٨٢٨.
- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الأول، ص ٢٢٩.

(٢) تُخبرنا إحدى الوثائق أن"، محمد علي قام باستيراد خمسة قناطير بذرة قطن سيلاني من ضمن الأربعين قنطاراً، السابق التوصية عليها من لوندرة (لندن)، وإرسالها إلى مديرتي الشرقية والغربية لزراعتها في أجود الأراضي، انظر:

- الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه لمديريتي الشرقية والغربية في ٢٥ ذى القعدة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧.

إذا قارنّا الأسعار التي كان يشتري بها محمد علي القطن من الفلاحين والسعر الذي كان يبيع به في الأسواق الأوروبية لوجدنا الفرق كبيراً، ففي عام ١٨٢٩ حدد أحسن رتبة بسعر ١٥٠ قرشاً، وكان متوسط سعر القنطار في الخارج المُباع) بقيمة ٢٤٠ قرشاً، أي بزيادة قدرها ٩٠ قرشاً في القنطار الواحد، وكانت كمية المُصدر في هذا الموسم (١٨٢٩) ٢١٣٥٨٥ قنطاراً، بزيادة قدرها ١٩,٢٢٢,٦٥٠ قرشاً.

وتُوضح لنا العديد من الوثائق[1]، أنّ محمد علي قام بتحديد أسعار الأقطان في أكثر من مناسبة، ففي إحدى هذه الوثائق يأمر بوغوص بك، بتنفيذ رغبة تجار اسكندرية في شراء قنطار القطن بعشرة ريالات فرنسية، ولا ينبغي على بوغوص بك "الاستئذان عن ذلك مرةً أخرى".

وفي وثيقة أخرى[2] عندما لم يتم توريد الأقطان إلى الأشوان في الوقت المُحدد، قام محمد علي ببيع القنطار من القطن بقيمة ٨ ريالات ونصف بما في ذلك الضريبة الجمركية، وبخسارة ريال ونصف عن السابق بيعه.

---

(١) نفسه، أمر منه إلى بوغوص بك في غُرة جماد أول ١٢٥٣هـ.

(٢) نفسه، أمر منه إلى كتخدا باشا في ٦ جماد آخر ١٢٥٨هـ/١٨٤.

نفسه، صفحات ٣١١، ٢٨٧، ٣٨٥.

وثيقة أخيرة[1] تتناول نفس المحتوى السابق عن إهمال مفتشي الأشوان في فرز أنواع القطن المختلفة (عال ووسط ودون) وعدم نظافتها، مما اضطر محمد علي إلى بيع القنطار بقيمة خمسة ريالات فرنسية، مع أنه قد اشتراه من الأهالي بقيمة عشرة ريالات للقنطار، لذا أمر محمد علي بتنظيف الأقطان أولاً، ثم فرزها عال ووسط ودون وقبول القنطار الواحد من العال بثمانية ريالات، والوسط والدون خَفض ما كان يُدفع للأهالي من مائة ريال إلى عشرين ريال؛ حتى يُعوض الخسارة التي تكبدها.

---

(١) نفسه، أمر منه إلى نجله سعيد باشا في ٢٥ شعبان ١٢٥٩هـ / ١٨٤٣.

القطن محصول التصدير الأول في مصر

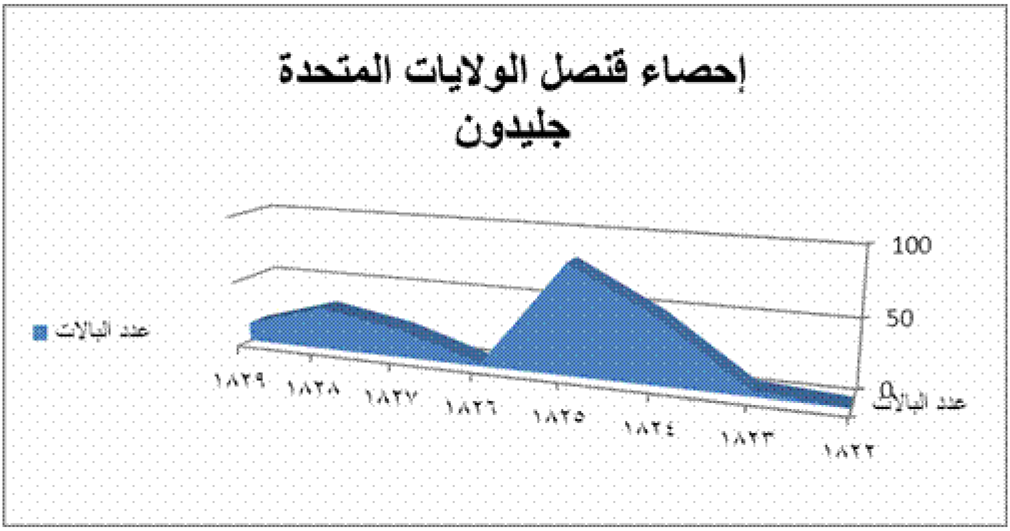
بعد أن كانت الحبوب، من القمح والذرة والفول والأرز، هي أهم الصادرات حتى ١٨٣١، جاء انتشار زراعة القطن والتوسع فيه؛ لكي يأخذ الصدارة من المحاصيل الأخرى وخاصةً الحبوب، ومن خلال دراسة محصولي الغلال والقطن في مصر، نجد أنَّه عندما تزيد مساحة القطن المزروعة، تقل المساحة المنزرعة من الغلال والعكس صحيح –فكما ذكرنا سابقًا– أنَّ في الفترة من ١٨٢٤ وحتى ١٨٢٨، نقّصت المساحة المزروعة قطنًا، وكانت المصانع تستهلك في ١٨٢٨ ربع المحصول، فانخفضت صادرات القطن إلى ٥٩,٢٥٥ قنطار في هذه السنة، ثم ارتفعت إلى ٢١٣,٥٨٥ قنطارًا في ١٨٣٠، ثم هبطت ثانية إلى ٥٦,٠٠٠ قنطارًا في ١٨٣٣، في ١٨٣٧، بلغت صادرات القطن ٣١٥,٤٧٠ قنطارًا، ونقص محصول الحبوب في هذه السنة والسنة التي تليها[١] -وهكذا دواليك- كانت هناك علاقة عكسية بين زراعة الحبوب والقطن في مصر، وتدلنا الأرقام التالية على هذا النشاط فتُشير إلى:

(١) جلال يحيى: المرجع السابق، ص ٣٥٠، وقد أكدَّ أحمد الحتي في كتابه تاريخ مصر الاقتصادي ما أورده جلال يحيي عن العلاقة بين الحبوب والقطن منذ ١٨٢٤، ص ٣٢١.

السنة	عدد البالات
١٨٢٢	٠,١٣٥
١٨٢٣	٤,٥٢٩
١٨٢٤	٤٨,١٦٠
١٨٢٥	٨٠,٨٨٨
١٨٢٦	٢,١٩٤
١٨٢٧	٢١,١١٥
١٨٢٨	٣١,٦٧٦
١٨٢٩	١٤,١٠٧
قطن سي آيلاند	١٣,٨٥٥[١]

(١) كانت هذه الإحصاءات طبقاً لما أورده جليدون Gliddon ونقله عنه

Roux. Charles, La Production du Cotton en Egypte, Paris Librairie Armand Colin, ١٩٠٨, p. ٣٧, ٣٨.

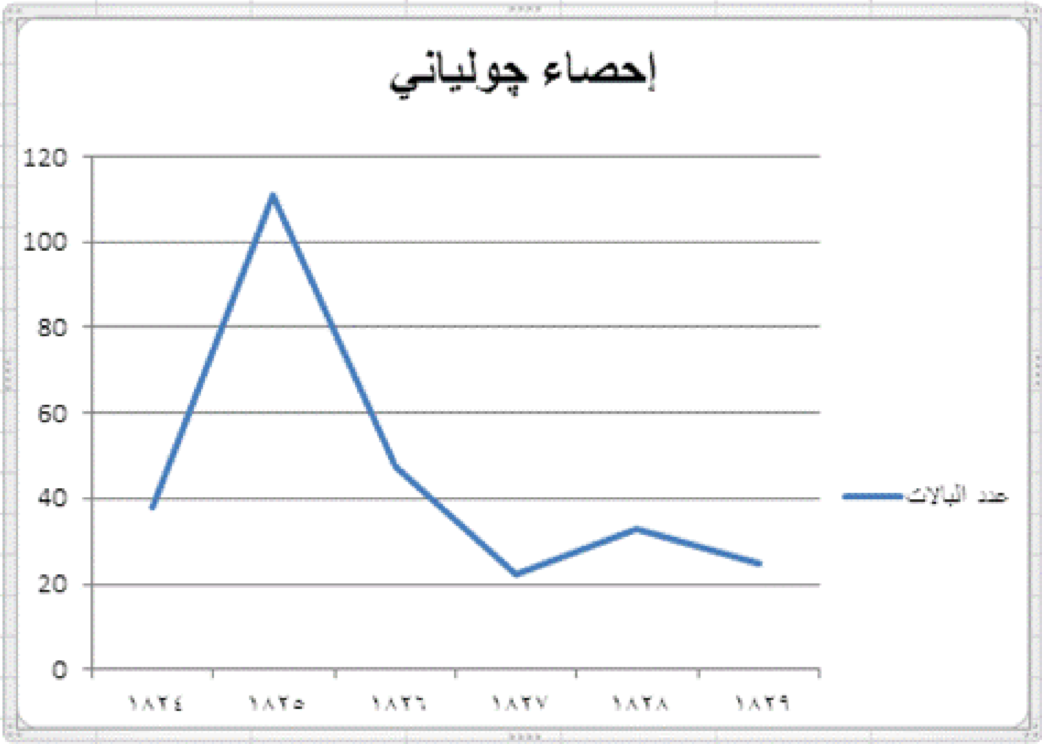


قد أورد تشارلز رو إحصاءً آخر لجولياني[١] **Juliany** مُختلف عمّا ذكره جليدون حيث أشار إلى:

السنة	عدد البالات[٢]
١٨٢٤	٣٨,٠٢٢
١٨٢٥	١١١,٠٢٣
١٨٢٦	٤٧,٦٢١
١٨٢٧	٢٢,٤٥٠
١٨٢٨	٣٢,٨٩٩
١٨٢٩	٢٤,٧٣٩

(١)Ibid, p. ٣٩.

(٢) تزن البالة حوالي القنطار (ويزيد قليلاً).

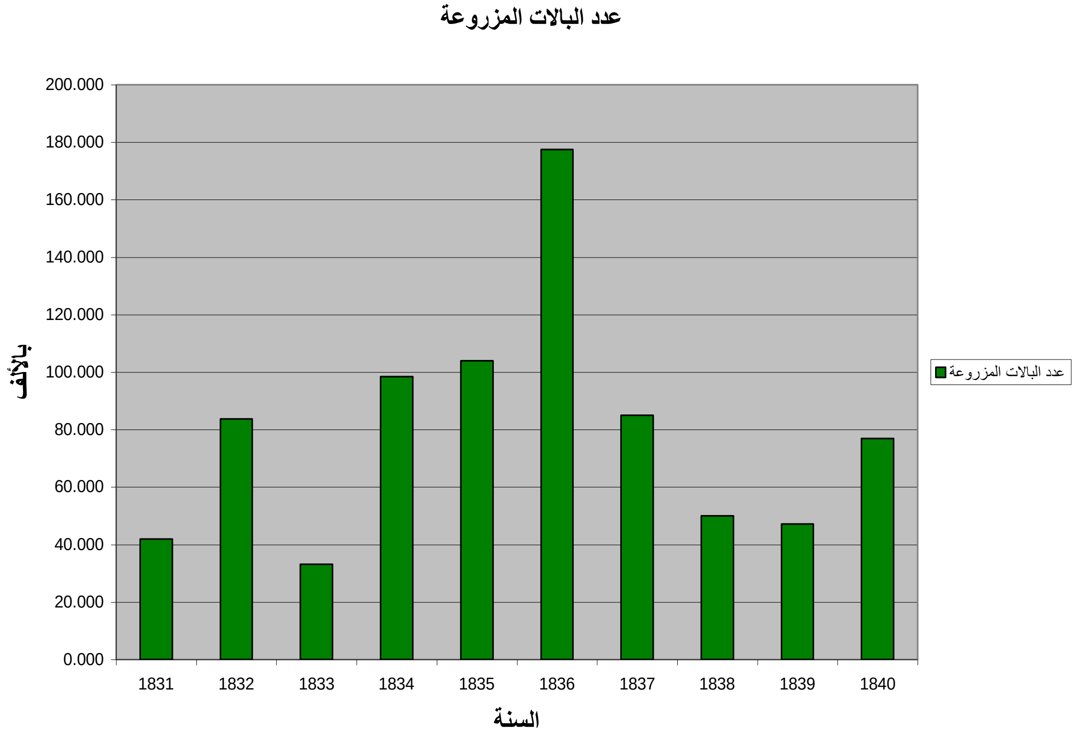


وأيًا ما كان أحد هذين الإحصاءين صحيح، فتلك الأرقام إنْ دلّت على شيء، فإنما تدل على الإقبال الإنجليزي الشديد على القطن المصري، الأمر الذي جعل محمد علي يقوم بالتوسع في زراعة هذا الصنف؛ لما يُدر عليه من ربحٍ وفير.

وتُشير الإحصاءات أنه من ١٨٣٠ وحتى ١٨٤٠ تضاعفت الكمية المزروعة من هذا الصنف؛ نتيجة للسياسة التي انتهجها محمد علي في تطوير وتحديث زراعته، حتى يُلاقي الإقبال المتوقع منه في السوق الأجنبية، وكانت الأرقام كالتالي:

السنة	عدد البالات المزروعة
١٨٣١	٤١,٩٥٠ (و١٠٨ كيلو)
١٨٣٢	٨٣,٧١٢
١٨٣٣	٣٣,٠٩٧
١٨٣٤	٩٨,٤٧٧
١٨٣٥	١٠٤,٠٠١
١٨٣٦	١٧٧,٥٤٥
١٨٣٧	٨٥,٠٠٠
١٨٣٨	٥٠,٠٠٠
١٨٣٩	٤٧,١٧٦
١٨٤٠	٧٦,٨٥٨[١]

(١)Ibid, p. ٤٢.



من الجدول السابق والرسم البياني نُلاحظ أنّ: عام ١٨٣٦ كان أكثر الأعوام زراعةً لهذا الصنف(١٧٧,٥٤٥ بالة) يَليه ١٨٣٥ (١٠٤,٠٠١ بالة)، ثُمّ ١٨٣٤ (٩٨,٤٧٧ بالة)، وفي اعتقادي أنّ: هذه الزيادة نتجت عن حروب محمد علي في الشام واحتياج مصانعه للقطن الخام لخدمة جيشه وأسطوله، وبالتأكيد استفاد محمد علي من هذه الزيادة في تجارته الخارجية، وسنورد فيما يلي جدولاً[١]، يُوضح صادرات مصر إلى إنجلترا من قطن چوميل وسي آيلاند من ١٨٢٦ إلى ١٨٤٠:

(١) Ibid, p. ٥٧.

السنة	قطن چوميل - بالة	قطن سي آيلاند- بالة
١٨٢٦	٢,١٩٤	ـــــ [٢]
١٨٢٧	٢١,١١٥	٥٠
١٨٢٨	٣١,٦٧٦	٧٠
١٨٢٩	١٩,١٠٧	١٣,٨٨٥
١٨٣٠	٨,٢٥٠	٣,٥٧١
١٨٣١	٣١,٣٤٦	٤,٧٢٨
١٨٣٢	٣٣,٢٥٩	٤,٨٣٠
١٨٣٣	٢,٣١٩	٢٥٠
١٨٣٤	٢,٠٢٨	ـــــ
١٨٣٥	٣٠,٨٠٤	٩٠٥
١٨٣٦	١٦,٢٦٣	١,٦٠١
١٨٣٧	٣٨,٤٤٥	٤,٠٥٠
١٨٣٩[١]	١٥,٢٧٤	ـــــ
١٨٤٠	٢٨,٩٨١	ـــــ

لقد ارتبط حجم الصادرات من القطن وسعر القنطار، باحتياج السوق الخارجي، وبالأسعار العالمية كما يوضحه الجدول التالي[٣]:

---

(١) هذه العلامة توضح، أنّه لم يتم زراعة هذا النوع في هذا العام.

(٢) لم يذكر الجدول ١٨٣٨ ربما يكون خطأ غير مقصود على الرغم من أنّ جليدون قد أورد صادرات مصر إلى مرسيليا Mersille في هذا العام، وقد بلغت ٢٣,٥١٥ بالة(Ibid, p. ٥٦).

(٣) أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص ٣٢٢.

السنة	الصادرات بالقنطار	سعر القنطار بالريال	قيمة الصادرات بالريال[١]
١٨٢١	٩٤٤	١٦	١٥١٠٤
١٨٢٢	٣٥,١٠٨	١٥,٥٠	٥٤٤,١٧٤
١٨٢٣	١٥٩,٤٢٦	١٥,٥٠	٢,٤٧١,١٠٣
١٨٢٤	٢٢٨,٠٧٨	١٧	٣,٨٧٧,٣٢٦
١٨٢٥	٢١٢,٣١٨	١٣	٢,٧٦٠,١٣٤
١٨٢٦	٢١٦,١٨١	١٣	٢,٨١٠,٣٥٣
١٨٢٧	١٥٩,٦٤٢	١٣	٢,٠٧٥,٣٤٦
١٨٢٨	٥٩,٢٥٥	١٣	٧٧٠,٣١٥
١٨٢٩	١٠٤,٩٢٠	١٢	١,٢٥٩,٠٤
١٨٣٠	٢١٣,٥٨٥	١٢	٢,٥٦٣,٠٢
١٨٣١	١٨٦,٦٧٥	١٠,٥	١,٩٦٠,٠٨٧٥
١٨٣٢	١٣٦,١٢٧	١٥	٢,٠٤١,٩٠٥
١٨٣٣	٥٦,٠٦٧	٢٨[٢]	١,٥٦٩,٨٧٦
١٨٣٤	١٤٣,٨٩٢	٣٠,٧٥	٤,٤٢٤,٦٧٩
١٨٣٥	٢١٣,٦٠٤	٢٥,٢٥	٥,٣٩٣,٥٠١
١٨٣٦	٢٤٣,٢٣٠	١٨,٥	٤,٤٩٩,٧٥٥
١٨٣٧	٣١٥,٤٧٠	١٣	٤,١٠١,١١
١٨٣٨	٢٣٨,٨٣٣	١٥	٣,٥٨٢,٤٩٥
١٨٣٩	١٣٤,٠٩٧	١٨,٢٥	٢,٤٤٧,٢٧٠٢
١٨٤٠	١٥٩,٣٠١	١٣	٢,٠٧٠,٩١٣

[١] هذا العمود المُضاف من عمل المؤلف.

[٢] أورد الدكتور أمين مصطفى عفيفي في كتابه "تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث" بياناتٍ مُخالفة عن سعر القنطار في العديد من السنوات، ففي سنة ١٨٢٥، كان سعر القنطار ١٦ ريال، وفي ١٨٣٣ كان السعر ٢٥ ريال، وفي ١٨٣٤، ٣٠,٢٥، وفي ١٨٣٥، ٢٥,٥٠، وفي ١٨٣٩، ١٨,٥٠، وفي ١٨٤٣، ٧,٢٥، وفي ١٨٤٨، كان سعر القنطار ٧ ريال، ص ١٨١.

١٨٤١	١٩٣,٥٠٧	١٣,٢٥	٢,٥٦٣,٩٦٧٧
١٨٤٢	٢١١,٠٣٠	١٠	٢١١٠,٣
١٨٤٣	٢٦١,٠٦٤	٧,٧٥	٢,٠٢٣,٢٤٦
١٨٤٤	١٥٣,٣٦٣	١٨	٢,٧٦٠,٥٣٤
١٨٤٥	٣٤٤,٩٥٥	٦	٢,٠٦٩,٧٣
١٨٤٦	٢٠٢,٠٤٠	١,٢٥	٢,٠٧٠,٩١
١٨٤٧	٢٥٧,٤٩٢	١٠	٢,٥٧٤,٩٢
١٨٤٨	١١٩,٩٦٥	٧,٢٥	٨,٦٩٧,٤٦٢٥
١٨٤٩	٢٥٧,٥١٠	١٠	٢,٥٧٥,١

من الجدول السابق يتضح أنَّ:

بالنسبة للسنوات التي كانت كمية التصدير بها مُرتفعة، كان سعر القنطار مُنخفضًا، والعام الوحيد الذي كان سعر القنطار فيه مُرتفعًا (١٨٣٤م، ٣٠,٧٥) عن أي عام بعده، أو الأعوام السابقة عليه كانت كمية التصدير قليلة (١٤٣,٨٩٢) عن بعض سنواتٍ سابقة أو أعوام لاحقة، والجدول التالي[1]يوضح مُقارنة بين كمية التصدير، وسعر القنطار على عينةٍ من السنوات التي ذُكرت في الجدول السابق:

الترتيب	السنة	الصادرات بالقنطار	سعر القنطار بالريال
١	١٨٤٥	٣٤٤,٩٥٥	٦
٢	١٨٣٧	٣١٥,٤٧٠	١٣
٣	١٨٤٣	٢٦١,٠٦٤	٧,٧٥
٤	١٨٤٩	٢٥٧,٥١٠	١٠
٥	١٨٤٧	٢٥٧,٤٩٢	١٠
٦	١٨٣٦	٢٤٣,٢٣٠	١٨,٥٠
٧	١٨٣٨	٢٣٨,٨٣٣	١٥
٨	١٨٢٤	٢٢٨,٠٧٨	١٧
٩	١٨٣٥	٢١٣,٦٠٤	٢٥,٢٥

(١) هذا الجدول من عمل المؤلف.

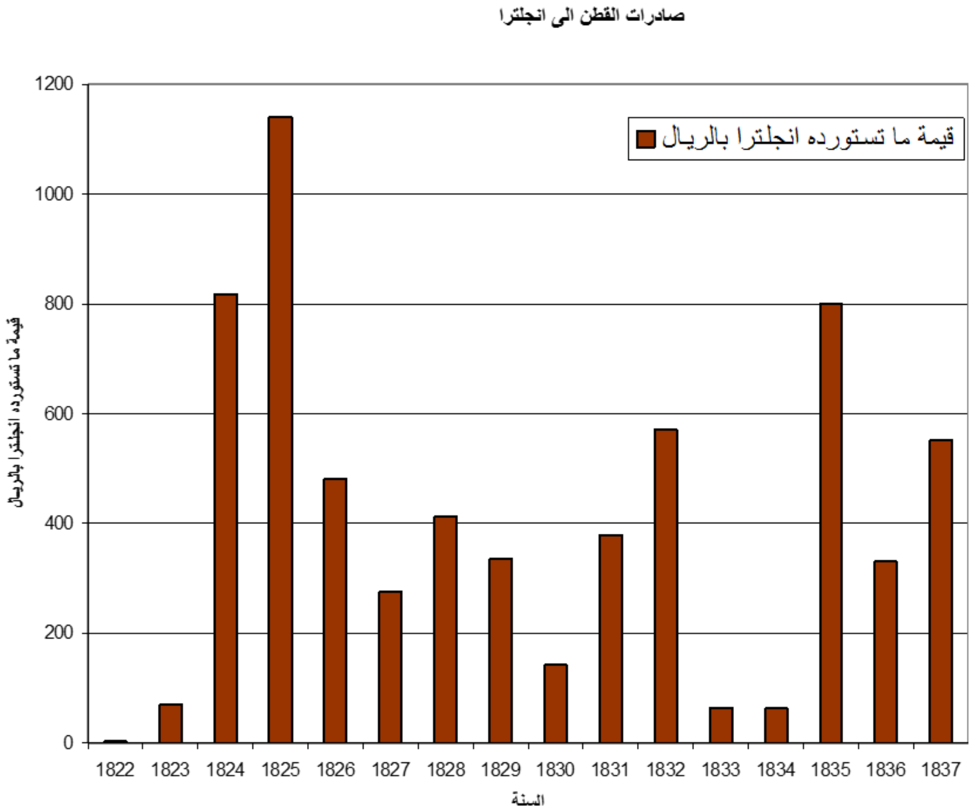
إنجلترا وتصدير القطن المصري

ذكرنا في السابق كيف استطاع صمويل بريجز، أنْ يكتشف مدى صلاحية القطن المصري لمصانع القطن في لانكشير، وهذا بيان بالصادر من القطن المصري إلى إنجلترا من ١٨٢٢ إلى ١٨٣٧، كما يلي[١]:

السنة	الكمية المُصدرة بالقنطار	مجموع ما تستورده إنجلترا بالريال[١]
١٨٢٢	١٣٥	٢٠٩٢,٥
١٨٢٣	٤,٥٢٩	٧٠,١٩٩٥
١٨٢٤	٤٨,١٦٠	٨١٨,٧٢
١٨٢٥	٨٧,٨٠٨	١,١٤١,٥٠٤
١٨٢٦	٣٧,٠٧٢	٤٨١,٩٣٦
١٨٢٧	٢١,١٦٥	٢٧٥,١٤٥
١٨٢٨	٣١,٧٤٦	٤١٢,٦٩٨
١٨٢٩	٢٧,٩٦٢	٣٣٥,٥٤٤
١٨٣٠	١١,٨٢١	١٤١,٨٥٢
١٨٣١	٣٦,٠٧٤	٣٧٨,٧٧٧
١٨٣٢	٣٨,٠٨٩	٥٧١,٣٣٥
١٨٣٣	٢,٥٦٩	٧١,٩٣٢
١٨٣٤	٢,٠٣٨	٦٢,٦٦٨٥
١٨٣٥	٣١,٧٠٩	٨٠٠,٦٥٢,٢٥
١٨٣٦	١٧,٨٦٤	٣٣٠,٤٨٤
١٨٣٧	٤٢,٤٩٥	٥٥٢,٤٣٥

[١] هذا العمود المُضاف من عمل المؤلف.

(١)البيانات مأخوذة من تقرير روبرت ثيربيرن، الموجود في كتاب بناء دولة مصر محمد علي، ص ٥٠٦.



والآن سنقوم ببيان نسبة الكمية المُصدرة من القطن المصري إلى إنجلترا إلى كل القطن المُصدر من ١٨٢٢حتى ١٨٣٧، وهي كالتالي[١]:

(١) الجدول والمُقارنة من عمل المؤلف.

الترتيب بالنسبة للكميات المُصدرة إلى بريطانيا	السنة	نسبة المصدر من القطن إلى إنجلترا منه إلى الخارج كله
١	١٨٢٨	٥٣,٥٧٪
٢	١٨٢٥	٤١,٣٥٪
٣	١٨٣٢	٢٧,٩٨٪
٤	١٨٢٩	٢٦,٦٥٪
٥	١٨٢٤	٢١,١١٪
٦	١٨٣١	١٩,٣٢٪
٧	١٨٢٦	١٧,١٤٪
٨	١٨٣٥	١٤,٨٤٪
٩	١٨٣٧	١٣,٤٧٪
١٠	١٨٢٧	١٣,٢٥٪
١١	١٨٣٦	٧,٣٤٪
١٢	١٨٣٠	٥,٥٣٪
١٣	١٨٣٣	٤,٥٨٪
١٤	١٨٢٣	٢,٨٤٪
١٥	١٨٣٤	١,٤١٪
١٦	١٨٢٢	٠,٣٨٤٪

من الجدول السابق نلاحظ أنّ:

١- في ١٨٢٨، كانت نسبة القطن المُصدر إلى إنجلترا هي الأعلى ولكن لماذا؟!، ربما أراد محمد علي تعويض ما يُدره تصدير الحبوب إلى الخارج – بسبب نقص المساحة المنزرعة من الحبوب في هذه السنة – وزيادة المساحة المزروعة قطنًا، وبما أنّ إنجلترا استوردت القطن المصري – لاحتياج مصانعها له – فقد تَصدّر القطن دَخل خزينة الباشا لهذا العام.

وتُورد لنا وثيقة[١] أنّ الخواجة طوربورن (ثيربورن) قام بشراء محصول عام ١٢٦٠هـ من القطن العال وبيعه بمعرفته، كما اشترى مائتين بالة من العال ثانٍ أيضًا.

لكن السؤال الآن لماذا انخفضت نسبة الكمية المُصدرة إلى إنجلترا من القطن في الأعوام التي تلت ١٨٢٨؟ هل بسبب ارتفاع نسبة الرسوم الجمركية التي كانت مفروضة؟ أم أنّ إنجلترا قد آثرت جلب ما يلزمها من القطن من جزيرة سيلان – وقد كانت مُستعمرة بريطانية – التي كانت تشتهر بما تزرعه من أجود أنواع القطن، ولن تُواجه بريطانيا عناءًا كبيرًا في إحضار ما يلزمها لمصانعها.

---

(١) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج٢، أمر منه إلى أرتين بك في شوال ١٢٦١هـ .

- رءوف عباس: المرجع السابق، المجلد الثاني، ص ٤٤٢.

أعتقد أنّ كلا الرأيين يتوافقان مع مُجريات الأحداث بعد ١٨٢٨، حيث حاول محمد علي جعل مصر ولاية مُستقلة عن الدولة العثمانية، فأصدر الأوامر التي يراها تَصُب في مصلحته الشخصية، وتدر على الدولة الربح الوفير، غير عابئ بما كانت تُعطيه الدولة العثمانية من امتيازات للدول الأجنبية في داخل أقاليمها، ولا الفرمانات التي حاولت الآستانة إرداعه بها عمّا كان يجول في خاطره من أحلام .

كان محمد علي يتتبع أسعار القطن ويربط على أساسها أسعار الأقمشة، ففي ١٨٣٦ مثلاً أصدر أمره بتنزيل سعر ثوب البفته "عشرة قروش"؛ نظراً لانخفاض سعر القطن في الخارج من ٧٠ قرشاً إلى ٦٠ قرشاً للثوب، إذ انخفض سعر القطن في ١٨٣٦/٣٥ من ٦٠٥ قرشاً إلى ٣٧٠ قرشاً في ١٨٣٧/٣٦[١]، كذلك نرى أنّ، إنجلترا قد تفوقت على فرنسا[٢]في علاقاتها التجارية مع مصر حوالي ١٨٣٢؛ ويعود ذلك إلى تَقدم صناعة المنسوجات القطنية في إنجلترا، واكتسابها السوق المصرية، وإلى مقدرة إنجلترا أكثر من أي دولة أخرى على شراء معظم القطن المصري لاستهلاكه في مصانعها.

---

(١) مصطفى البهتيمي: المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) كانت تجارة مصر مع إنجلترا، في أواخر القرن الثامن عشر ضئيلة، حينما كانت لفرنسا تجارة رائجة مع مصر وبخاصة في المنسوجات القطنية، وكان التجار الفرنسيون أهم جالية أجنبية في مصر.

كما أورد روبرت ثيربرن في تقريره[١] الذي طلبه منه بورنج، أنّ صادرات الإسكندرية في ١٨٣١ إلى إنجلترا من القطن الشعر كانت تُقدر بحوالي ٤,٩٣١,٨٥٣ جنيه، وقد ذكر دكتور بورنج في تقريره أنّ متوسط إنتاج القطن، كان أمر يتصل بعلاقات مصر مع البلاد الأجنبية، الأمر الذي جعله يتراوح بين ١٠٠,٠٠٠ بالة أو ١٥٠,٠٠٠ بالة سنوياً وتزن البالة نحو قنطارين إنجليزيين، ويختلف ثمن القنطار من ثمانية دولارات إلى عشرين دولاراً[٢]، أي أنّه وعلى حسب إحصاء وتقدير بورنج يَكُن دخل الخزانة المصرية سنوياً من القطن فقط، إذا كان متوسط الإنتاج السنوى ١٠٠,٠٠٠ بالة، نحو ١,٦٠٠,٠٠٠ إلى ٢,٤٠٠,٠٠٠ وحتى ٦,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً .

أما القنصل العام الأمريكي وليام سيدني ثاير (١٨٦١ – ١٨٦٤)، فقد ذكر في تقرير قنصلي[٣] له عن القطن المصري، بعثه إلى وزارة خارجيته أنّ: مصر لم تزرع أكثر من خُمس طاقتها الاستيعابية من الأراضي الزراعية قُطناً، وذلك لعدم استصلاح العديد من الأراضي الصحراوية التي من الممكن استصلاحها بسهولة، ومد القنوات إليها لتُصبح بذلك أرض زراعية يُمكن الاستفادة منها، والأرقام التالية تدل على ذلك في ١٨٤٣ :

(١) تقرير روبرت ثيربرن، ١٢ يناير ١٨٣٨، الإسكندرية، انظر:
محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٥٢٣.

(٢) نفسه، ص ٤١٢.

(٣) Executive Document, Alexandria, From William Sydney Thayer Consul General, March, ٥, ١٨٦٣, No, ٤١, Washington: Government Printing Office, ١٨٦٥, p ٥٣٢, ٥٣٥

في صعيد مصر كانت المساحة المنزرعة ٨٢٦,٨٢٥ فدان

في حين بلغت المساحة غير المزروعة ٧٦٣,١٧٦ فدان

في مصر الوسطى بلغت المساحة المنزرعة ٧٥٠,٤٠٩

في حين بلغت المساحة الغير مزروعة ٨٤٣,٦٠٨

وفي مصر العليا بلغت المساحة المرزوعة ٢,٢٤٩,١٠٦ فداناً

وكانت المساحة غير المزروعة ١,٥٥١,٠١١ فدان، وبإجمالي للمساحتين ٣,٨٢٦,٣٤٠، ٣,١٥٧,٧٩٥ تباعاً لكلٍ منهما، كما أورد بياناً عن مصلحة الجمارك يوضح فيه حجم صادرات القطن من ميناء الإسكندرية في الفترة من ١٨٢١ – ١٨٤٨، مُرفقاً بأسماء الدول التي استوردته من مصر:

السنة	الكمية بالقنطار الذي يزن ٩٤ رطل صافي					القيمة بالدولار
	إنجلترا	فرنسا	النمسا	دول أخرى	مجموع الصادرات	
١٨٢١	٢٣٥	٢٠٦	٢٦٢	٢٤١	٩٤٤	١٥,١٠٤
١٨٢٢	٧,٩٢٥	١١,٥٧٨	١٠,٠١٣	٥,٥٩٢	٣٥,١٠٨	٥٣٧,٦٤٠
١٨٢٣	٣٤,٢٧٩	٤٦,١٤١	٣٤,١٩٠	٤٤,٨١٦	١٥٩,٤٢٦	٢,٤٤٤,٤٩٠
١٨٢٤	١٤١,٥٥٤	٥٠,٦٩٠	١٦,٨٦٧	١٨,٩٦٧	٢٢٨,٠٧٨	٣,٨٧٧,٣٢٦
١٨٢٥	٦٢,٠١٧	٩٦,٥٥٨	٣٣,٣٦٩	٢٠,٣٧٤	٢١٢,٣١٨	٢,٧٦٠,١٣٤
١٨٢٦	٣٦,٩٥٠	١٣٢,٠٥ ٢	٣٢,٨٨٦	١٤,٢٩٣	٢١٦,١٨١	٢,٨١٠,٣٥٣

١٨٢٧	٥٥,٤٣٢	٥٥,٧٣٧	٤٤,١٢٢	٤,٣٥١	١٥٩,٦٤٢	٢,٠٧٥,٣٤٦
١٨٢٨	٢٤,٦٨٦	٢١,٥١٠	٦,٧٧٣	٦,٢٨٦	٥٩,٢٥٥	٧٧٠,٣١٥
١٨٢٩	١٤,٤٣٧	٥٢,٨٥٩	٣٥,٥٨٥	٢,٠٣٩	١٠٤,٩٢٠	١,٢٥٩,٠٤٠
١٨٣٠	٥٤,٨٥٥	٦٣,٢٨٤	٨٣,٦١٩	١١,٨٢٧	٢١٣,٥٨٥	٢,٥٦٣,٠٢٠
١٨٣١	٥٨,٢٠٢	٤٥,٠١٢	٧٨,٣٦١	٥,١٠٠	١٨٦,٦٧٥	١,٩٦٠,٠٨٧
١٨٣٢	٤,٣٢٢	٥٦,٣٤٦	٧٣,١٥٣	٢,٣٠٦	١٣٦,١٢٧	٢,٠٤١,٩٢٥
١٨٣٣	٣,٥٤٩	٢٤,٨٣٣	٢٧,٦٨٥	-------	٥٦,٠٦٧	١,٥٦٩,٨٧٦
١٨٣٤	٦٠,٠٤٥	٥٥,١٥٨	٣٨,٠٦٨	٦٢١	١٤٣,٨٩٢	٤,٤٠٦,٧٦٠
١٨٣٥	٦٧,٣٥٢	٧١,٩٠٢	٧١,٧٨٠	٢,٥٤٠	٢١٣,٦٠٤	٥,٣٤٠,١٠٠
١٨٣٦	٤٠,٣٨٠	٩٧,٨٠٠	٩٩,٢٩٠	٥,٧٦٠	٢٤٣,٢٣٠	٤,٤٧١,٩١٥
١٨٣٧	٩٢,٢٨٠	٧٥,٦٤٠	١٤٢,٩٤٠	٤,٦١٠	٣١٥,٤٧٠	٣,٧٨٧,١٤٥
١٨٣٨	٤٧,١٠٠	٦٥,٢٦٠	١١٧,٨٥٨	٨,٦١٥	٢٣٨,٨٣٣	٣,٥٨٣,٣٥٠
١٨٣٩	٥٩,٤٤٢	٣٧,١١٠	٢٩,٥٨٤	٧,٦٩١	١٣٤,٠٩٧	٢,٣٤٠,٥٢٥
١٨٤٠	٧٧,٥٦٨	٣٤,٢٥٥	٤٣,٩١٨	٣,٥٦٠	١٥٩,٣٠١	٢,٠٧٣,٦١٠
١٨٤١	٧٢,٩٤٢	٨٢,١٧٥	٣٨,٣٩٠	-------	١٩٣,٥٠٧	٢,٧٠٠,٠٣٠
١٨٤٢	٥٠,٦٢٠	٢٩,٠٣٠	١٣٠,٦٥٠	٧٣٠	٢١١,٠٣٠	١,٩٥٤,٤١٠
١٨٤٣	٦٠,٤٢٢	٣٠,١٠١	١٧٠,٤٠٧	١٣٤	٢٦١,٠٦٤	١,٩٥٧,٩٨٠
١٨٤٤	٧٠,٧٢٤	٣٧,٥٩٦	٣٨,٥١٩	٦,٥٢٤	١٥٣,٣٦٣	١,١٥٠,٢٣٠

١٨٤٥	١٨١,٨٤٠	٨١,٧٣٠	٧٩,٥٠٥	١,٨٨٠	٣٤٤,٩٥٥	٢,٨٠٩,٦٠٠
١٨٤٦	٨٩,٣٥٠	٢٨,٦٠٠	٨٢,٨١٠	١,٢٨٠	٢٠٢,٠٤٠	٢,٠٢٠,٤٠٠
١٨٤٧	٧٠,٨٨٩	٧٣,٥٤٢	٩٢,٣٩٨	٢٠,٦٦٣	٢٥٧,٤٩٢	٢,٤٣٨,٧٦٠
١٨٤٨	٨١,٣١٨	١٦,٥٦٥	٢١,٥٥٠	٤٤١	١١٩,٩٦٥	٣٩,٨٠٥

وقد ذكر باتريك كامبل قنصل بريطانيا العام في تقريره الأول أنَّ ربح القطن الناعم الذي حصل عليه محمد علي من قيمة ٢٠٠,٠٠٠ قنطار مُباع إلى الخارج، نحو ٣٢,٥٠٠,٠٠٠ قرشًا، أمَّا الربح الذي حَصل عليه من بيع القطن البلدي فقد بلغ ٢٥٠,٠٠٠ قرشًا[١].

ويذكر الدكتور صلاح هريدي في كتابه " دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر"، أنَّ محصول القطن بلغ في ١٨٣١ ١٦٠,٠٠٠ بالة، واُستهلك منه لحساب الصناعات الوطنية الناشئة ٥٠,٠٠٠ بالة، وصُدر الباقي وقدره ١١٠,٠٠٠ بالة إلى الخارج، وقُدر متوسط محصول القطن في السنوات الأخيرة بنحو ١٥٠,٠٠٠ بالة، وقُدر ثمن كل بالة بمائة وستين فرنكًا[٢].

---

(١) نفسه، ص ٧٨٣.

أرسل باتريك كامبل تقريران إلى وزارة خارجيته، ونحن بصدد ذكر التقرير الأول.

(٢) صلاح أحمد هريدي: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر"١٢٢هـ/١٨٠٥- ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢"، عين للدراسات والبحوث الإنسانية / ط١، ج٢ /٢٠٠٠، ص ٣٢.

المحاصيل الأخرى التي تم تصديرها إلى إنجلترا

لم يكن محصولا الحبوب والقطن هما الوحيدين اللذين نالا اهتمام محمد علي، بل كانت هناك محاصيل أخرى نالت حظاً كبيراً من هذا الاهتمام وهي:

الأفيـــون:

احتّل المركز الثاني من حيث الأهمية، حيث تؤكد المصادر أنّ محمد علي هو أول من أدخله إلى مصر مثلما فعل مع القطن والنيلة[١]، " لم تكن زراعة الأفيون رائجة في مصر قبل عصر محمد علي، وتُوضح لنا الوثائق أنّ هذه الزراعة راجت في أقاليم الصعيد، خصوصاً بعد أن جلب محمد علي تقاوي الأفيون من أنطاكية إلى مصر، واستجلب بعض الأرمن المُلمين بفن هذه الزراعة من آسيا الصغرى.

---

(١) ذكر روبرت ثيربرن في تقريره ص ٤٩٩ أنّ "الباشا أدخل زراعة أصناف لم يسبق إنتاجها في مصر، كالقطن طويل التيلة، والنيلة، والأفيون، وكان لهذه الأصناف أثرها في تجارة الصادر.

وقد رأي محمد علي، أنْ تبدأ تجارب زراعة الأفيون بمنطقة جرجا، فأمر بزراعة خمسة آلاف فدان من الأفيون، وطلب من ناظر تجارته بوغوص بك (أنْ يعرض الأفيون على التُجار المُلمين بهذا الصنف، ومعرفة ثمن الآقة منه، ودرجة الجودة)، وتمّ تقسيم هذا المحصول من حيث الجودة إلى ثلاث درجات أولى، وثانية، وثالثة، كما زادت أهمية هذا المحصول بعد أن تمّ عمل التحليلات اللازمة له في كلٍ من لندن وبوسطن، ووجد أنّ مقدار المورفين المُستخرج منه يزيد حوالي ١٢% عما يُستخرج من الأفيون التركي، ونتيجة لتزايد اهتمام محمد علي بهذه الزراعة ازدهر محصول الأفيون في مصر حتى بلغ في ١٨٣٣، ٣١,٠٠٠ كيلوجرام قُدر ثمنها بمليون من الفرنكات[١]".

الكتّـــان:

كان محصول الكتّان، من المحاصيل التي اهتم محمد علي بزراعتها؛ نظراً لإقبال التُجار الأوروبيين على هذا المحصول، والدليل على هذا الاهتمام، وثيقة تُورد أمر منه إلى ناظر الأصناف (وزير الزراعة)، يُبلغه فيها بضرورة تكثير زراعة الكتّان، وأنْ يهتم بإنتاج كمية تُقدر بمائة ألف قنطار منه[٢].

---

(١) عبد المنعم الجميعي: المرجع السابق، ص ٢٠، ٢١.

(٢) الأوامر والمكاتبات الصادرة: ج١، أمر منه إلى ناظر الأصناف في ٢٤ ذى الحجة ١٢٣٥هـ.

- رءوف عباس: المرجع السابق، ص ٢٩.

كما أورد الكونت دوهاميل في تقريره[1] عن الكتان أنَّهُ كان من ضمن المحصولات التي اشتراها محمد علي من الفلاح بسعر، ويبيعها بسعر آخر؛ ليُدر من محصول الكتان الربح الوفير، حيث ذَكر في هذا التقرير.

المحصول	السعر الذي اشترت به الحكومة	متوسط السعر الذي باعت به الحكومة بالقرش
بذر الكتان (الأردب)	٦٠	١١٠
الكتان من الدرجة الأولى والقنطار منه ١٢٥ رطلاً	١٥٠	١٨٠

وأورد روبرت ثيربرن في تقريره، أنَّ صادرات الإسكندرية إلى إنجلترا في ١٨٣١، من بذر الكتَّان قد بلغت ٣٤٦,٢٠٢ جنيه[2]، وفي تقريرٍ للبارون دي بو الكمت رصدَ الفوائد التي كان يجنيها محمد على من بيع وشراء محصول الكتان في الداخل والخارج حيث ذكر أنَّ:

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

(٢) نفسه، ص ٥٢٢.

"قام محمد علي بشراء قنطار الكتّان من المُزارعين بمبلغ ٣٠ فرنكًا، وقد كان يُعيد بيعه في الداخل مُقابل فرنكين فقط، أم الثمن الذي كان يُباع به القنطار في الخارج فقد وصل إلى ٧٢ فرنكًا"[١]، ولنا أن نتخيل مقدار الربح الذي حصل عليه محمد علي، مُقابل بيع هذا المحصول في الخارج، في حين اكتفى الفلاح بالثمن الذي حصل عليه مقايل بيع الكتان إلى الحكومة، أو يُمكننا القول محمد علي.

الأرز:

كان الأرز من الأصناف المُهمة في الزراعة المصرية، وقد كان أول محصول احتكره محمد علي وذلك في ١٨١٢، فرَبَح منه رِبحًا وفيرًا إذ بلغ مكسبه ٦,٨٥٦,٨٧٥ قرشًا[٢]، وقد أورد الكونت دوهاميل في تقريره[٣]، الثمن الذي حددته الحكومة لشراء محصول الأرز، كذلك متوسط السعر الذي كانت تبيع به عند الاتجار خلال ١٨٣٦ على النحو التالي:

أرز قش (أردب الأرز الرشيدي، ٢٣٠ أقه ينتج ١٣٦ أقه بعد ضربه) السعر الذي اشترت به الحكومة ١٢٥ قرشًا، أمّا متوسط السعر الذي باعت به فقد بلغ ٣١٧ قرشًا.

---

(١) نفسه، ص ٥٢٦.

(٢) أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، ص ٢٤٢.

(٣) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٣٢٣.

وقد أورد البارون دي بوالكمت في تقريره[1]، عن هذا الشأن، قام محمد علي بدفع عشرة فرنكات للفلاحين مُقابل شراء محصول الأرز منهم، وقام بإعادة بيعه في الداخل بأقل ممّا اشتراه من الفلاحين (باعه بقيمة ٦ فرنكًا و٥٥ سنتيمًا)، ولكنه يعوض هذه الخسارة بالثمن المُرتفع الذي يبيعه في الخارج (كان يبيع محصول الأرز بـ ٢٧ فرنكًا) كانت هذه أهم المحاصيل[2] التي اعتمد عليها محمد علي في تجارته الخارجية بعد محصولي الحبوب والقطن.

كما ذكر بورنج في تقريره[3] قيمة صادرات مصر إلى إنجلترا في أعوام مُختلفة على النحو التالي: في ١٨٢٣، بلغت قيمة الصادرات ١٨٦,٤٣٩ دولارًا في حين بلغت قيمة الصادرات إلى أوروبا ٥,٥١٨,٨٧٠ دولارًا إسبانيًا (أي بنسبة ٢,٩٦%)، وفي ١٨٢٤ بلغت قيمة هذه الصادرات ١,٩٤٥,٠٠٠ دولارًا في حين بلغت القيمة الكلية للصادرات ١٠,٦٣٦,٥٢٩ دولارًا (أي بنسبة ١٨,٢%)، وفي ١٨٢٦ بلغت قيمة الصادرات ٦٢٣,٧٠٠ دولارًا، وكان الحجم الكُلي للصادرات ٧,٢٧٦,٠٠٢ دولارًا (أي بنسبة ٨,٥%).

---

(١) نفسه، ص ٢٢٦.

(٢) ذكر كامبل في مُلحق تقريره – الذي كان ردًا على أسئلة بورنج – عن النيلة "أنّ مصر تنتج ثلاثة أصناف منها وقد حددت الحكومة أسعارها على النحو التالي، فالأقة من الصنف الأول تساوي خمسة وسبعين قرشًا، ومن الثاني خمسة وخمسين قرشًا، ومن الثالث خمسة وثلاثين قرشًا، ويُصدّر الصنفان الأول والثاني إلى أوروبا وتركيا (الدولة العثمانية)، أمّا الثالث فيُستهلك غالبًا في مصر، وتبيع الحكومة مقادير مُتساوية من هذه الأصناف الثلاثة معًا في الإسكندرية بطريقة المزاد بسعر يتراوح بين ستين وثلاثة وستين قرشًا في المتوسط".

(٣) نفسه، ص ٤٩٦، ٤٩٧.

وإذا لاحظنا قيمة هذه الصادرات لإنجلترا سنجد أن[٣٣]:

احتّل ١٨٢٤ المركز الأول في هذه القيمة –بسبب قيمة صادرات القطن– فقد استوردت إنجلترا من مصر ما قيمته ٨١٨,٧٢ ريالاً، في حين بلغت قيمة ما استوردته في عامي ١٨٢٣، ١٨٢٦ على التوالي (٧٠,١٩٩٥، ٤٨١,٩٣٦ ريالاً)، أمّا عن تجارة ميناء دمياط مع إنجلترا في ١٨٢٣، فقد بلغ حجم صادرات هذا الميناء ثلاثون ألف جنيه.

ونأتي لتقرير روبرت ثيربرن، الذي أورد فيه عدد السفن الإنجليزية التي غادرت ميناء الإسكندرية في ١٨٢٦، ١٨٣٦، ١٨٣٧، مُوزعة على النحو التالي: في ١٨٢٦، بلغ عدد السفن التي غادرت الميناء قاصدة بريطانيا العظمى – على حسب قول ثيربرن – ٢٥ سفينة فقط (١٩سفينة قصدت ميناء ليفربول Liverpoolو ٦ سفن قصدت ميناء لندن London)، في حين بلغ إجمالي عدد السفن التي غادرت الميناء ٦٧٨ سفينة.

وفي ١٨٣٦، بلغ عدد السفن التي غادرت الميناء مُتجهة إلى إنجلترا ٢٠سفينة فقط(١٧ سفينة اتجهت إلى ميناء ليڤربول، و٣ سفن إلى ميناء لندن) في حين بلغ إجمالي عدد السفن التي غادرت الميناء ٤٤١ سفينة، أمّا في ١٨٣٧ بلغ عدد السفن المُغادرة إلى إنجلترا ٣٣ سفينة (٣٢ سفينة إلى ميناء ليڤربول، وسفينة واحدة فقط إلى ميناء لندن) وبلغ عدد السفن المُغادرة من الميناء ٣٧٩ سفينة[١].

ذكر وليم هودجسون[٢] في تقريره الذي أرسله في ٢ مارس ١٨٣٥ إلى وزارة خارجيته، أنّ مِقدار الصادرات المصرية على وجه التقريب خلال ١٨٣٢، قد بلغت نحو ٨,٩٥٥,٦٤٨ دولارًا، كان نصيب إنجلترا من هذه القيمة ١,٣٨٠,٠٧٨ دولارًا، بنسبة تُقدر بنحو ١٥,٤% من مجموع الصادرات الكلي[٣].

---

(١) نفسه، ص ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٩.

(٢) من أعضاء السفارة الأمريكية في القسطنطينية، رأت حكومته أنْ تَعهد إليه بمُهمة خاصة في مصر فأصدرإليه لويس ماكلين Louis Maclane وزير الخارجية الأمريكية في ١٠ أكتوبر ١٨٣٣، تعليمات تقضي إليه بالذهاب إلى مصر؛ "للوقوف على مدى ما يمكن تحقيقه عمليًا من إنشاء علاقة تجارية مع باشا مصر تكون مُستقلة عن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والباب العالي، وأنْ يبحث إبرام اتفاقات مع باشا مصر؛ لكي يتسع أفق النشاط التجاري، وصل في ٢٤ أغسطس ١٨٣٤ إلى ميناء الأسكندرية، فى مهمة لا تتجاوز ٣ شهور، انظر: نفسه، ص ٢٤٩.

(٣) نفسه، ٢٧٧.

أما تقرير البارون دي بوالكمت فقد أورد فيه قيمة الصادرات المصرية في ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢ مُوزعة على النحو التالي[١]:

السنة	الصادرات بالفرنكات
١٨٢٣	١٧,٧١٢,٠٠٠
١٨٢٤	٢٧,٢٣٣,٠٠٠
١٨٣٠	٣٨,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣١	٤٤,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٢	٣٥,٢٠٠,٠٠٠

وقد ذكر قنصل بريطانيا العام باتريك كامبل في تقريره حجم الصادرات المصرية إلى الخارج في الفترة من ١٨٣٠ وحتى ١٨٣٦ على النحو التالي[٢]

(١) نفسه، ص ٢٣٤.

(٢) نفسه، ص ٧٨٨.

السنة	قيمة الصادرات (بالقروش)
١٨٣٠	١٧٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣١	٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٢	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٣	١٨٥,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٤	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٥	٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣٦	٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠

وعن روبرت ثيربرن، فقد أورد في تقريره تجارة مصر مع إنجلترا في ١٨٣١ من المُنتجات المختلفة:

صمغ عربي	٥١,٢٤٠ جنيهاً
أصداف	١٦,٠٠٠ جنيهاً
بضائع جافة	٦٦,٠٠٠ جنيهاً[١]

(١) نفسه، ص ٥٢٣.

كانت تلك أهم إحصاءات الصادرات المصرية إلى الخارج وإلى إنجلترا، من خلال العديد من تقارير القناصل الأجانب في مصر، وقد أشار دكتور أمين مصطفى عفيفي عبد الله في كتابه"تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث"، إلى أنّ صادرات مصر في ١٨٣٦ إلى إنجلترا قد بلغت قيمتها ٩١ ألف جنيه جعلت إنجلترا تحتل المركز الرابع في جدول الترتيب العام للدول بعد الدولة العثمانية(٣٢٧ ألف جنيه)، والنمسا (٢٥٥ ألف جنيه)، وفرنسا (٢٠٠ ألف جنيه)[١].

وتُبلغنا چى فارچيت في كتابها "محمد علي مؤسس مصر الحديثة"[٢]، أنّهُ في ١٨٣٦ كانت القيمة الإجمالية لتجارة مصر مع القارات الثلاثة (أوروبا وأفريقيا وآسيا)، تُمثل ١٣٠ مليون فرنكًا، كما اتّسع نطاق التجارة الخارجية، ففي عهد المماليك كانت العلاقة التجارية مع أوروبا تُمثل ١٢%، أمّا في ١٨٣٠ فقد تجاوزت النسبة ٥٠ %.

---

(١) أمين مصطفى عفيفي عبد الله: المرجع السابق، ص٣٦٥.

(٢) چى فارچيت: محمد علي مؤسس مصر الحديثة – ترجمة محمد رفعت عواد، مكتبة الأسرة / ٢٠٠٣، ص ١٢٨.

ويذكر روستو Rostow في كتابه " British economy of ١٩th century" أنّه في ١٨٢٣، بلغت قيمة الصادرات ١,٤٥٥,٠٠٠ جنيه، وفي ١٨٣٨ كانت قيمة التعاملات التجارية قد ارتفعت إلى ٣,٥ مليون جنيه، ارتفعت للمرة الثانية في ١٨٥٠ لتبلغ ٣,٧ مليون جنيه[١].

وأشار چون مارلو في كتابه " Anglo Egyptian Relation ١٨٠٠-١٨٥٣"، إلى أنّه قد ارتفعت قيمة الصادرات بين ١٨٠٠ و١٨٤٠ من ٢٠٠,٠٠٠ جنيه سنويًا حتى وصلت لأكثر من ٢ مليون جنيه بحلول ١٨٤٠[٢]، كما أورد چورچ دوان Georges Douin جدولاً يوضح صادرات وواردات مصر من ١٨٢٣–١٨٢٤، ومن ١٨٣٠ إلى ١٨٣٢ في كتابه "La Mission du Boislecomte"، كالتالي:

---

(١) Rostow. W. W, British economy of the١٩th century, Oxford, clarendon Press, ١٩٤٨ , p. ٢٥.

(٢) Marlowe. John, Anglo Egyptian relation ١٨٠٠ - ١٨٥٣, London The cresset Press ١٩٥٤ , p. ٥٠.

السنة	الصادرات بالفرنك	الواردات بالفرنك	القيمة الكلية للتجارة بالفرنك
١٨٢٣	١٧,٧١٢,٠٠٠	٣٩,٢٩٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٢,٠٠٠
١٨٢٤	٢٧,٢٣٣,٠٠٠	٥٧,٤٣٤,٠٠٠	٨٤,٦٧٧,٠٠٠
١٨٣٠	٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٨,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣١	٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٤٣,٧٠٠,٠٠٠	٨٧,٧٠٠,٠٠٠
١٨٣٢	٣٥,٢٠٠,٠٠٠	٤٣,٦٠٠,٠٠٠	٧٨,٨٠٠,٠٠٠

وإذا ألقينا الضوء على هذا الجدول سنجد أنَّ: ١٨٢٤ كان أكثر الأعوام استيرادًا (٥٧,٤٣٤,٠٠٠)؛ نظرًا لاحتياجات الصناعة الناشئة للمواد الخام الأولية، أمَّا ١٨٣١ فكان أكثر الأعوام تصديرًا؛ بسبب تصدير كميات كبيرة من القطن المصري إلى الأسواق الخارجية (٣٦,٠٧٤ بالة فقط إلى إنجلترا).

وقد أورد روستو Rostow أرقامًا توضح صادرات وواردات الحكومة المصرية في ١٨٢٣، و١٨٣٨ مُوزعة كالتالي:

في ١٨٢٣، بلغت الصادرات ١,٤٥٥,٠٠٠ جنيهاً، والواردات ٦٥٦,٠٠٠ جنيهاً، أمّا ١٨٣٨، فقد بلغت القيمة الكلية لصادراته ووارداته، حوالي ٣,٥ مليون جنيه.

وفي ١٨٥٠ بلغت القيمة ٣,٧ مليون جنيه، كما ارتفعت إيرادات الدولة من مليون إلى ٣ مليون جنيه[١].

وبالنسبة لعلي باشا مُبارك فقد أشار في كتابه: "الخطط التوفيقية الجديدة"[٢] إلى صادرات وواردات البلاد في أعوام مُختلفة نذكرها على النحو التالي:

---

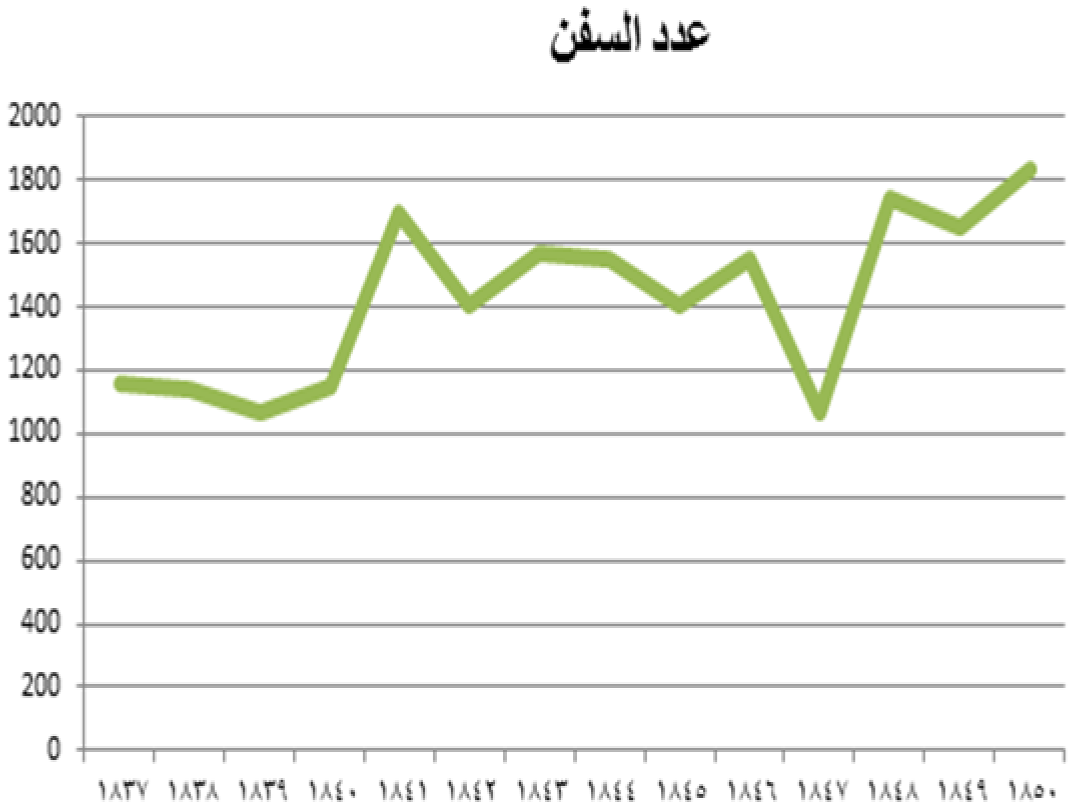
(١) Little. Tom, Modern Egypt, London Ernest, Benn Limited britain, ١٩٦٧, p. ٣٥.

(٢) علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة (لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة – مدينة الإسكندرية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٨٧، الطبعة الثانية عن طبعة بولاق سنة ١٣٠٥هـ، ص ١٥٥، ٢٥٥.

السنة	قيمة الصادرات بالقروش	قيمة الواردات بالقروش
١٨٢٣	٨٠,٤٥١,٩٧٥	١٥٨,٤٧٦,٤٦٠
١٨٢٤	١١٩,٥٢٠,٩٧٥	٢٤٣,١٦٧,٧٥٠
١٨٣٤	٨٢,٤٥٤,٠٢٥	٨٥,٨٠٦,١٨٥
١٨٣٥	١٠٢,٤١١,٩٤٥	١٣٦,٧٠٢,٢٦٠
١٨٣٦	١٣٠,١٣٨,٤٣٠	١٧٦,٢٠٧,٠٨٠
١٨٤١	١٧٠,٦١٢,٠٠٠	١٥٤,٠٨٠,٠٠٠
١٨٤٢	٢٤٧,٠٩٢,٠٠٠	١٨٠,٦٨٨,٠٠٠

كما أورد عدد السفن التي دخلت ميناء الإسكندرية من عام ١٨٣٧م إلى عام ١٨٥٠م موضحة كالآتي:

السنة	عدد السفن
١٨٣٧	١١٦١
١٨٣٨	١١٤٣
١٨٣٩	١٠٦٨
١٨٤٠	١١٤٥
١٨٤١	١٦٩٩
١٨٤٢	١٤٠٨
١٨٤٣	١٥٧١
١٨٤٤	١٥٤٧
١٨٤٥	١٤٠٠
١٨٤٦	١٥٤٦
١٨٤٧	١٠٦٤
١٨٤٨	١٧٤٥
١٨٤٩	١٦٥٠
١٨٥٠	١٨٣٤



وقد أشار دكتور أحمد الشربيني السيد في كتابه "تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية"(١) إلى قيمة الصادرات المصرية في عهد محمد علي، على مدى عدة أعوام مُختلفة تظهر في الجدول التالي:

(١) أحمد الشربيني السيد: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠- ١٩١٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٥٥، ص ١٩.

السنة	قيمة الصادرات بالجنيهات
١٨٢٣	١,٤٥٥,٠٠٠
١٨٢٤	٢,١٢٧,٠٠٠
١٨٢٦	١,٤٥٥,٠٠٠
١٨٣١	١,٦٠٩,٠٠٠
١٨٣٦	٢,١٤٢,٠٠٠
١٨٤٥	١,٧٤٧,٠٠٠
١٨٤٨	١,٥٧٤,٠٠٠
١٨٤٩	١,٦٦١,٠٠٠

من الجدول السابق يتّضح ما يلي:

أنّ ١٨٣٦ كان أكثر الأعوام ربحًا للخزينة المصرية عن مثيلاتها في الأعوام السابقة واللاحقة –بسبب تصدير كميات كبيرة من القطن للخارج (٢٤٣,٢٣٠ قنطارًا)– والجدول التالي يوضح ترتيب السنوات من حيث قيمة الصادرات، على ضوء الجدول السابق:

ترتيب السنوات من حيث قيمة الصادرات	السنة	قيمة الصادرات بالجنيهات
١	١٨٣٦	٢,١٤٢,٠٠٠
٢	١٨٢٤	٢,١٢٧,٠٠٠
٣	١٨٤٥	١,٧٤٧,٠٠٠
٤	١٨٤٩	١,٦٦١,٠٠٠
٥	١٨٣١	١,٦٠٩,٠٠٠
٦	١٨٤٨	١,٥٧٤,٠٠٠
٧	١٨٢٣	١,٤٥٥,٠٠٠
٨	١٨٢٦	١,٤٥٥,٠٠٠

أسفر نظام الاحتكار الذي اتبعه محمد علي في مصر عن تعاظم القوى الاقتصادية فقد نجح في توسيع الرُقعة الزراعية، وزيادة المحاصيل وتنوعها، والدليل على ذلك محصول القطن وحده، قد رَفع قيمة الإنتاج السنوي في مصر لعام ١٨٢٣بما يزيد على السدس(١)، وزود مصر بدخل قارب على ثلاثين مليون فرنك (١,٤ مليون جنيه مصرى)(٢).

---

(١) أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٣٦١، وانظر أيضاً: صلاح هريدي: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٣٢.

(٢) نفسه، ص ٣٦١.

كما نهض بالتجارة ومرافقها المختلفة، الأمر الذي أدى إلى امتلاء خزائن الدولة بالأموال، وأشوانها بالمحاصيل، الأمر الذي جعله يقوم بمُبادلة سلعه بما يحتاج إليه جيشه ومصانعه، وهكذا تمكنت التجربة الاحتكارية من بناء قوة مصر الاقتصادية؛ لأن محمد علي فطن إلى أنَّ استقلال مصر السياسي ينَبع من استقلالها الاقتصادي، فقد تمَّ له ما أراد في بداية الأمر، إلا أنَّ الثورة الصناعية في أوروبا، أدَّت إلى زيادة إنتاج السلع، دون أنْ تجد هذه السلع القوة الشرائية المناسبة، مما حدا بأصحاب المصانع الأوروبيين إلى البحث عن أسواقٍ خارجية؛ لتصريف هذه السلع دون خسارة، لكن تجربة محمد علي القائمة على تنمية ونهضة مصر في شتّى المجالات وخاصةً المجال الاقتصادي، قفلت باب الأسواق المصرية في وجه هؤلاء الأوروبيين، لذا شَكَّل محمد علي عائقًا أمام الدول الأوروبية، الباحثة عن المستعمرات والمواد الخام اللازمة لتنمية نهضتها الصناعية.

كما أنَّ مصر بموقعها المتميز، تعتبر أفضل الطرق للوصول إلى شبه القارة الهندية ذات الموارد الهائلة والأسواق الواسعة، لذا بحثت هذه الدول في سبب تفوق مصر الاقتصادي، وبالطبع لم تجد سوى نظام الاحتكار، الذي قام بتطبيقه منذ ١٨١٢، فوجَّهت هذه الدول ضربتها إليه؛ حتى يكون من السهل عليها تحقيق طموحاتها وآمالها القائمة على فتح أبواب الأسواق المصرية أمام البضائع الأجنبية.

وأولى هذه الدول التي وقفت في وجه محمد علي ونظامه الاحتكاري، إنجلترا **والسبب في ذلك يرجع لعدة عوامل منها:**

١- أنَّ إنجلترا كانت في ذلك الوقت أكبر دولة صناعية في العالم، لذلك كانت تحتاج إلى أسواق لتُصدر إليها الفائض من منتجاتها.

٢- حاجتها المُستمرة إلى المواد الأولية والغذائية؛ لسد نفقات الاستهلاك المحلي، ولسد النقص في المواد الخام اللازمة للصناعة.

إذن مما سبق نستطيع القول أنَّ إنجلترا كان يهمها في المقام الأول أنْ تَظل مصر مُتخلفة حتى لا تكتفي ذاتيًا بمنتجاتها الصناعية، وتَبقى مصدرًا للمواد الخام التي تحتاجها وسوقًا رائجة لمنتجاتها، حتى تظل بموقعها المهم، طريقًا مأمونًا إلى إمبراطورياتها في الهند والشرق، ولقد تَبنَّت إنجلترا سياسة الحرية التجارية، عندما تقدمت الصناعة فيها، وأصبح لا يخشى عليها من منافسة أي بلد آخر، هذا فضلاً عن أنَّ تصريف المنتجات الإنجليزية في الأسواق الحرة كان أفضل حالاً وربحًا منه في الأسواق المقيدة[١].

---

(١) نفسه، ص ٣٦٦ (وانظر أيضًا، صلاح هريدي: دراسات في تاريخ مصر، ص ٥٤).

وتتحدث هيلين آن ريڤلين في هذا الشأن فتقول "ولم تنجُ سياسات محمد علي الاحتكارية، من التحدي في خلال تلك المرحلة التي شهدت التغيير الثوري في اقتصاد أوروبا، وهي المرحلة التي ازدهرت فيها الفلسفة الاقتصادية القائمة على التجارة الحرة".

"فقد أدَّت زيادة الإنتاج في بريطانيا إلى ظهور الحاجة إلى فرص أعظم، لتجارة دفعت الحكومة البريطانية إلى دراسة شروط التجارة مع الدول في كافة أنحاء العالم؛ بقصد إعادة النظر في المعاهدات القائمة والحصول على شروط أفضل للتجارة البريطانية"[(١)].

أمَّا الدكتور أمين مصطفى عبد الله فيُشير في كتابه "تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث" إلى أنَّ "السياسة المادية التي ارتضتها الدولة في نظام الاحتكار كانت من أشد العيوب التي تعرض لها حكم محمد علي، وكانت مَثار دراسة سجلها قناصل الدول في تقارير بعثوا بها إلى دولهم".

(١) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٦٧.

"أنَّ نظام الاحتكار كنظام اقتصادي عام، نظام تَثقل كفة مساوئه، إذ يقوم على الأثرة وحبس الحرية الاقتصادية ويَقتل النظام الاقتصادي الفردي، ويُناهض طبيعة الأشياء، في أنَّ الإنسان كفرد له حرية التفكير والعمل وتَحمل المسئوليات، مُردداً ما في نفسه من دوافع طبيعية واستعدادات شخصية، باحثاً عن الطريق إلى الاستفادة من تكافؤ الفرص في الحياة البشرية"[١]، وقد ذكر أيضاً، أنَّ أرباح الاحتكارات في ١٨٢١و ١٨٢٦، بلغت على التوالي ما قيمته "٣٤٠,٠٠٠، ٧٥٠,٠٠٠ جنيه"[٢].

ذكر چون مارلو في كتابه"تاريخ النهب الاستعماري لمصر"[٣] أنه لم يَفُت مُعظم كُتاب الإفرنج انتقاد هذا النظام فيما كتبوه عنهم، فقد قال مسيو موريه Mourriez "أنَّ هذا الاحتكار هو الجانب السيء في تاريخ محمد علي"، وقال مسيو مريو Merruau "لا حاجة بنا إلى الإطالة في عيوب نظام الاحتكار كما وضعه محمد علي، لقد ربح الباشا منه أرباحاً طائلة، لكنه أفضى إلى فقر الفلاحين المدقع، وكاد يهوي بهم إلى المجاعة، لولا ما اعتادوه من القناعة وشظف العيش".

(١) أمين مصطفى عفيفي: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢) نفسه، ص ٣٩٢.

(٣) چون مارلو: المرجع السابق، ص ٥٣٨.

اللورد بونسُنبي Ponsonby والمعاهدة التجارية لإلغاء الاحتكار ١٨٣٨

كان لإنجلترا ما أرادت –عندما سَعت لإلغاء نظام الاحتكار الذي يُعد حجر الزاوية في قوة محمد علي الاقتصادية – فقد أمر بلمسترون في ١٨٣٣ – وهو وقت مبكر جداً– بالاحتجاج وبشدة على الاحتكارات، التي تُثير التحيز ضد المصالح التجارية البريطانية.

حاول محمد علي استمالة بريطانيا، بأنْ وعدَ بتقديم الكثير من التسهيلات للتجارة البريطانية، كما حاول مندوبه السيد بريجز بإقناع بلمسترون، أنّ محمد علي من الممكن أنْ يصل إلى أقصى مدى في تفضيل المصالح البريطانية عن أي دولة أخرى، لكن لم تَفلح محاولات بريجز في إقناع بلمسترون بوجهة نظره–أو وجهة نظر الباشا– لأنه لم يجد فائدة تُذكر من تحطيم الإمبراطورية العثمانية[1]، في حال ما وافق على استقلال محمد علي عن التبعية العثمانية – وهو ما كان يَطمح إليه وبشدة الباشا – حتى أنه ذهب إلى أن يَعرض على الباب العالي أنْ يدفع له في مقابل استقلاله ثلاثة ملايين جنيه[2].

---

(١) كان بلمسترون يرى أنّ السلطان الضعيف، الذي يَقبل بكل المتطلبات الإنجليزية، والذي ليست لديه القدرة على منافسة التجارة البريطانية فأنه يعتبر أفضل حليف، أمّا الذي له مصالح تجارية حقيقية، فمثل هذا المنافس يُشكل خطراً ويجب أنْ يرحل مهما كانت التسهيلات التي يقدمها.

(٢) عفاف لطفي السيد: المرجع السابق، ص ٣٥٦.

كانت إنجلترا تهدف إلى اقتلاع الجذور المالية لقوته؛ لأنها اعتقدت أنه إذا تم تجريد الباشا من احتكاراته، فلن تكون لديه الأموال الكافية لتمويل الجيش والوقوف في وجه السلطان العثمانى[١]، وكان هذا هو السبب الذي قدمته إنجلترا إلى الباب العالي، من أجل توقيع اتفاقية تجارية جديدة بين البلدين.

---

(١) حظيت الحرب التي شنّها محمد علي على السلطان العثماني باهتمام كبير، وكانت الحديث الأبرز والأهم لدى المسئولين الإنجليز في تقاريرهم المتداولة ورسائلهم، حتى أنّهم تتبعوا خطوات محمد علي بدقة شديدة، وإلى أي مدى يُمكنه الوصول في تحقيق حلمه بالوصول إلى كرسي السلطنة أو الاستقلال عن التبعية العثمانية، وعن ما يدور بينه وبين قناصل الدول الأجنبية في هذا الشأن، خاصةً حديثه مع القنصل النمسوي الذي أبلغه أنه على علم بوقوف إنجلترا وفرنسا في وجهه إذا ما صممّ على مواصلة الحرب على السلطان، وأنّ هناك حوالي ٤٠ ألف رجل (يقصد جندي) سيقف ضده، لكنه لا يخشى ذلك لوجود الجيش المصري، بالإضافة إلى قواته المُتقدمة في سوريا، والتي قدرتها المراسلات الإنجليزية بنحو ٧٥ ألف، انظر:

F.O, from Colonil Campbell, No. ٥٧, August., ٢٤, ١٨٣٨, p. ١٣.

وقد رأت إنجلترا أنّ المادة الثالثة والخمسون لنظام الامتيازات العثمانية[١]، تنص على الحق في إطلاق حرية التجارة في كافة أقاليم الدولة العثمانية، ونَصّت هذه المادة تفصيلياً على أنّ "للتجار مطلق الحرية في أن يبيعوا أو يبتاعوا، أو يُصدّروا مُختلف السلع التجارية، دون أنْ يكون لأحدٍ ما الحق في منعهم أو التعدي عليهم".

ولكن يوجد أولاً ما يُقيد هذا الحق في عبارة غامضة، تَقضي باستثناء السلع الممنوعة من الأحكام السابقة[٢]، وقد لاحظ سولت أنّ هذه العبارة تترك كل شيء تقريباً خاضعاً لثروات حُكّام الأقاليم -يقصد محمد علي بالطبع-

---

(١) ذكر الدكتور صلاح هريدي في كتابه " دراسات تاريخية "، أنّ أول اتفاق للامتيازات الأجنبية عُقد في عهد السلطان سليمان القانوني مع فرانسوا الأول الملك الفرنسي ١٥٣٤، وقد نص على تحصيل ٣% فحسب، ص ٥١.

(٢) في سنة ١٨٢٠، أصدر السلطان "دكريتو" يَنص على أنّ من الواجب التصريح بدخول جميع البضائع الأوروبية إلى أجزاء الإمبراطورية العثمانية، على أنْ يدفع عن هذه البضائع ضريبة لا تزيد على ٨% من قيمتها (أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٣٨٥).

فقد يستغلون تلك العبارة فيُضيفون إلى قائمة السلع الممنوعة أي سلعةٍ أخرى يختارونها، وهو رأي وضعه ستراتفورد كاننج Stratford Caning في تزييلٍ لاحق بأنه: " رأي حكيم وقائم على أساس ثابت "[١]، لذلك قام بلمسترون عن طريق بونسنبـــي[٢]، بمفاوضاتٍ[٣]؛ لمراجعة قواعـد

التجارة الإنجليزية في داخل الأقاليم العثمانية.

---

(١) هنري ددويل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة – تعريب أحمد عبد الخالق بك، علي أحمد شكري، مكتبة الآداب بالجماميز/ القاهرة، ص ٢٤٩ .

(٢) كان سفيراً للحكومة الإنجليزية في الآستانة.

(٣) بدأت هذه المفاوضات في ١٨٣٥، حول إعادة النظر في تعريفة ١٨٢٠ الإنجليزية العثمانية، والتي انتهى العمل بها في أول مارس ١٨٣٤.

وقد أدت هذه المفاوضات إلى اتفاقية بلطة ليمان[١] Lemmane Palta، التي تم توقيعها في ١٨٣٨، ونَصَّت هذه الاتفاقية صراحةً على إلغاء نظام الاحتكار، وقد أصرَّ بلمسترون على تطبيقها في مصر مُدافعًا عن رأيه بقوله "ولعله يَتبين لكل انسان له إلمام بالمبادىء، التي تقوم على أسس رخاء الأمم ويُسرها، إنَّ النظام الذي يتبعه الباشا الخاص بالاحتكار، سوف يؤدى حتمًا إلى جعل مصر وسوريا في حالة فقر مُدقع"[٢]، وقد نَصَّ البند الثاني الأساسي من الاتفاقية على أنَّ "لرعايا دولة بريطانيا العظمى، أو لمن ناب عنهم في كل الممالك العثمانية، أنْ يَشتروا من حاصلات الممالك المذكورة، كل الأصناف الزراعية والصناعية دون أدنى استثناء، سواء بغرض بيعها في داخل الممالك العثمانية أو بغرض تصديرها، ويتعهد الباب العالي بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية قطعيًا وغيرها من الأصناف أيًا كانت،

(١) **اتفاقية (معاهدة) بلطة ليمان** أو كما يُطلق عليها Anglo-Turkish Commercial Convention، تم توقيعها في ١٦ أغسطس ١٨٣٨ في بيت رشيد باشا في بلطة ليمان، تقع على شاطىء البسفور وهي عبارة عن اتفاقية تجارية وبحرية، تتألف من ثمانية بنود أساسية وثلاثة أخرى إضافية.

- ذكر الدكتور أحمد الشربيني السيد في كتابه "تاريخ التجارة المصرية" أنَّ تاريخ هذه الإتفاقية تمَّ في ١٦ نوفمبر ١٨٣٨، وهو في ذلك مختلف عن جمهور المؤرخين.

(٢) هنري ددويل: المرجع السابق، ص ٢٤٩.

وبإلغاء الرُخص التي كانت تُعطيها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكانٍ إلى آخر بعد شرائها، وإزالة كل ما كان من الإجراءات التي تبعث على إكراه رعايا جلالة ملك بريطانيا على أخذ الرُخص المذكورة من الحكومة المحلية، وسيُقاضى الباب العالي وبقسوة كل وزيرٍ ومأمور ارتكبها، ويُعوض الرعايا الإنجليز بوجه العدل ما يصيبهم من الضرر والخسائر(١)".

وتحدد البدء للعمل بهذه الاتفاقية في شهر مارس ١٨٣٩، وقام الباب العالي بإصدار أوامره إلى محمد علي في يوليو ١٨٣٩ بتنفيذ هذه المعاهدة، كما أرسل نسخاً منها إلى جميع الجمارك؛ لكي تقوم بنشرها وإعلانها، كما طُلب منه تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة المرسلة إليه، على أساس ما ورد في بنود هذه الاتفاقية، وتناولت هذه الاتفاقية عُنصرين أساسيين لكنهما منفصلين، أولهما إلغاء الاحتكار، والثاني تعديل التعريفة الجمركية.

وقد لاحظ الدكتور خلف الميري(٢)في كتابه "تاريخ البحرية التجارية المصرية"، **عدة ملاحظات على هذه المعاهدة نذكرها على النحو التالي:**

---

(١) أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٤٠١، ٤٠٢.

(٢) أورد هذه الملاحظات الدكتور مصطفى عبد الغني في كتابه معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ٢٠٠٣، ص١٤١.

أولاً: البنود جميعها تنصرف في نصوصها على الإنجليز دون العثمانيين، إحلالاً بمبدأ المعاملة بالمثل سواء بالنسبة للسفن أو التجارة.

ثانياً: أنّ النصوص اتجهت، لإلغاء كافة المعوقات الداخلية، كتذاكر المرور والفرمانات الخاصة ببعض السلع من جانب، ولكن في الجانب الرئيس اتجهت لإلغاء كافة الاحتكارات، وهذه كانت وثيقة الصلة بنظم محمد علي باشا بما يعني أنّها وُجهت أساساً صوبه.

ثالثاً: خفض نسبة الرسوم على الواردات ٥%، أو الترانزيت ٣%، في مُقابل زيادة نسبة رسوم الصادرات التي يبلغ إجمالها ١٢% .

من ناحيته حاول الدكتور مصطفى عبد الغني أنْ يقوم بتفسير دلالات ذلك[١]، **حيث قال:**

(١) نفسه، ص ١٤٢.

١- مع التسليم بتفوق إنجلترا التي كانت تُسيطر على حوالي ثُلث التجارة الدولية ١٨٤٩، وارتفعت هذه النسبة فيما بعد إلى حوالي ٤٩% سنة ١٨٧٩، فإنّه في الوقت الذي حَرصت فيه إنجلترا على توسيع أكبر قدر لصادراتها برسوم مُخفضة ٥%، كان يُقابلها على الجانب الثاني العثماني الحرص على زيادة النسبة على الصادرات؛ لتحصيل أكبر قدر من الإيرادات، وربما كان في ذلك بعض التعويض عن عدم القدرة التنافسية، ومع ذلك فقد حَرمت إنجلترا من إمكانية فرض رسوم بقدر أكبر على بعض السلع حسبما كانت تتبع ذلك، وهذا عكس محمد علي الذي كانت الرسوم التي يفرضها أقل في أغلب الحالات عن ١٢% [1]، وبالتالي كسب هو الآخر، ولكن الخطورة الأكبر جاءت من إلغاء الاحتكارات.

٢- إنّ تخفيض رسوم الواردات لا يعني فقط فتح الأسواق أمام السلع والمنتجات الإنجليزية، في الدخول برسوم مُخفضة لا تؤدي إلى زيادة أسعارها فحسب، وإنما تَعني أيضاً عدم توفير الحماية الجمركية للمنتجات المحلية، ومن ثَم بدت ذات خطورة على مُنتجات الباشا وخاصةً الصناعية.

---

(١) رأي محمد علي، أنّه وفي ظل الاحتكار كانت خزانته تجني أرباحاً تُقدر بنحو واحد ونصف المليون دولار، أمّا مع هذه الرسوم الثابتة التي فرضتها المعاهدة، مكاسبه ستكون أكبر بكثير، انظر:

F.O, From Colonil Campbell, No. ٦٧, September., ٢٨, ١٨٣٨, p. ١٧.

٣- تتضح هذه النقطة بدرجة أكبر، مع رسوم الصادرات المرتفعة فهي إذا كانت تحقق مصدراً للإيرادات فإنها لا تشجع على زيادة الصادرات ذاتها، وبالتالي يحدث الاختلال في الميزان التجاري، بأن تصبح الواردات أكبر من صادرات الدولة العثمانية وأملاك الباشا، وهذه هي الغاية التي كانت تسعى إليها إنجلترا، وكل قوة اقتصادية تدرك أن من مصلحتها أن يكون ميزانها التجاري إيجابياً – حيث صادراتها تفوق وارداتها – وهذا ما أرادته إنجلترا من إضعاف لقدرة المنتج المحلي على منافسة مثيله الإنجليزي.

ونأتي لتفسير خالد فهمي[١] بشأن اتفاقية بلطة ليمان، وموقف بلمسترون من محمد علي، حيث يقول: "لا شك أن بريطانيا قد عارضت محمد علي بقوة وتصميم، وأن بلمسترون وزير الخارجية، كان يمثل هذه العداوة أفضل تمثيل، حيث كان شخصياً يكره الباشا بشدة، وصحيح أيضاً أن بلمسترون كان يرمي في حربه مع محمد علي إلى إلغاء الاحتكارات، وأن معاهدة بلطة ليمان كانت صريحة التأكيد على حظر كل الاحتكارات التجارية في طول الدولة العثمانية، وعرضها".

---

(١) خالد فهمي: كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة – ترجمة شريف يونس، دار الشروق، الطبعة الأولى/ ٢٠٠١، ص ٣٨٣.

تمسكت الدول الأوروبية بتنفيذ هذه المعاهدة، فأرسل بلمسترون إلى مصر الكولونيل بارنت Barnett للبحث مع الوالي في موضوع الاتفاقية، وقابل محمد علي في أغسطس ١٨٤١، وتحدث إليه في كيفية تنفيذ المعاهدة .

لكنّ محمد علي اعتذر لعدم استطاعته تنفيذ بنود المعاهدة، نظراً لعدم إمكانية تغيير النظام القائم دفعة واحدة في بلاد اعتادت عليه مدة طويلة، لِمَا ينشأ عن ذلك من أخطار عظيمة، وقد أدى موقف محمد علي[١] إلى ارتفاع الشكوى من جانب الدول الأوروبية[٢]، وكانت إنجلترا والنمسا في مقدمة الدول المحتجة ففي ٣ مارس ١٨٤٢، رفع قنصلا إنجلترا والنمسا بارنت ولاورين Laurin مذكرة إلى الحكومة المصرية؛

(١) في اعتقادي أنّ، موقف محمد علي له كل الحق فيه؛ نظراً لأنّ هذا النظام موجود في مصر منذ فترة طويلة، وحتى بمساوئه الكثيرة فقد اعتاد عليه المصريون ولن يستطع تغييره بين ليلة وضُحاها.

(٢) كان لاحتكار تجارة الترانزيت التي اتبعها محمد علي الأثر البالغ في ارتفاع هذه الشكوى؛ بسبب عدوله عن فكرة تحرير هذه التجارة التي وافق على رسومها سابقاً بنسبة تُقدّر بنصف في المائة على السلع الغير مُستهلكة في مصر، هو الآن يؤكد على تطبيق النسبة المُقررة في الاتفاقية والتي بلغت ٣%، على السلع التي تمر من خلال إدارة العبور فقط، انظر:

F.O, Monopoly of Transit, No. ٤٩, p. ٥٤, ٥٥.

لأنها قررت تطبيق شروط المعاهدة فيما يَختص بسلع الاستيراد، لكنها تُصر على اتّباع سياستها القائمة على مبدأ الاحتكار بشأن الصادرات[1]، كما قام بارنت بإبلاغ محمد علي أنّه في حالة عدم إلغاء الاحتكارات سيضطر إلى إبلاغ التُجار البريطانيين، بأنهم في حلٍ من عدم دفع الرسوم الإضافية على التصدير والاستيراد التي نَصّت عليها المعاهدة، كما حث في نفس الوقت على ضرورة إصدار أوامر واضحة للمديرين وغيرهم من الموظفين، حتى لا يَضعوا العراقيل أمام شراء القطن والحبوب وغير ذلك من منتجات مصر من المحاصيل، وطلب إعلان ذلك في شتّى ربوع مصر[2].

وعلى الرغم من كثرة هذه الاحتجاجات، إلا أنّ محمد علي واصل اتباع هذه السياسة، واقترح على بعض التجار أنْ يبيع لهم قطن مصر والسودان ومحاصيلهما، بسعرٍ مُخفض في مُقابل بعض التسهيلات المالية التي يقدمونها له، كما قَرر بيع كمية كبيرة من القمح كان قد عرضها في الماضي على بعض الأطراف، لكنْ لم يلقَ بيعها قبولاً؛ نظراً لارتفاع أثمانها.

---

(١) أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٤٠٣.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٤٢.

كما رأى بارنت أنّ، من أهم الأضرار التي من المُمكن أنْ تلحق بالتجارة البريطانية حتى لو أزالت كل الصعوبات التي قد ترتبط بهذا النظام، وهي الاستيلاء على أراضي الفلاحين، وهذا معناه أنه سيفرض بالتدريج احتكاراً على كل منتجات البلاد، فقد منح أفراد أسرته ما يَقرب من كل أراضي (جفالك) الصعيد، وذلك لكي يتهرب من بيع محاصيل هذه الأراضي بالمزاد العلني، ولهذا "فإذا ما اُعتبر مالكاً للأرض كان حُر التصرف في المحصول، أمّا إذا اُعتبر حاكماً لمصر فإنه كان يتصرف في الأراضي بالنيابة عن سيده السلطان، وحينئذٍ كان عليه أن يُطبق المادة الثانية من المعاهدة والتي نَصت على الآتي: "يسمح لرعايا جلالة ملكة بريطانيا أو لمندوبيهم بأن يَشتروا في كل الأماكن الداخلة ضمن الأملاك العثمانية (سواء بالنسبة للتجارة الداخلية أو التصدير)، دون أي استثناء من منتجات أو تطوير محاصيل هذه الأملاك، ويتعهد الباب العالي رسمياً بإلغاء الاحتكارات على المنتجات الزراعية أو كل سلعة أخرى، وكذلك إلغاء كل التصريحات التي يُصدّرها الحكام المحليون،

لشراء أي سلعة أو نقلها من مكانٍ إلى آخر بعد شرائها، وكل محاولة تُبذل لإرغام رعايا جلالة الملكة على استلام مثل هذه التصريحات من الحكام المحليين، ستُعتبر خرقًا للمعاهدات، وسيُوقع الباب العالي في الحال عقوبات قاسية على أي وزراء، وغيرهم من الموظفين الذين يرتكبوا مثل هذه المُخالفات، وسيَجري إنصاف الرعايا البريطانيين بتطبيق أكبر قدر من العدالة – من كل المُضار والخسائر التي يَثبت بمرور الزمن أنهم قد تعرضوا له [١]".

ومن جهود بارنت أيضًا في هذا الشأن، أنه حاول إقناع الباشا بالتخلي عن احتكار وسائل النقل، وفتح المناطق الداخلية أمام الأجانب، على الرغم من عدم تَوجه التجار البريطانيين إلى داخل البلاد فيما نَدر بقصد شراء الحِنطة أو غيرها من المنتجات، فقد كانوا يفضلون الشراء من الإسكندرية، حتى يتجنبوا مخاطر نقل السلع عن طريق النيل،

(١) نفسه، ص ٤٤.

ولم تؤدي هذه المحاولات إلى شيء فلم يلتزم محمد علي بأي وعد يخص الاحتكار، بل أنه قام باحتكار الطريق البري المُمتد بين القاهرة والسويس"، وفي١٨٤٦ انتقلت خدمات النقل إلى الحكومة المصرية، وأصبح كل الموظفين الأوروبيين تابعين للحكومة، كما أنقصت رسوم السفر من ١٥ إلى ١٢ جنيهًا"[١]، الأمر الذي أدى إلى سخط المسافرين البريطانيين والحكومة البريطانية، كما قام بشراء سفن شركة بننسولا وأورينتال التي كانت تقوم بالنقل النهري في النيل The Peninsula and Oriental steam Navigation Company، مما زاد من حَنق الإنجليز عليه.

ولهذا صدرت الأوامر إلى بارنت؛ لكي لا يتخذ أي خطوات أخرى لحثْ الوالي على تنفيذ هذه المعاهدة، ما لم تَصله تعليمات أخرى من وزارة الخارجية أو من كاننج، حتى يتم التأكد من الوعد الذي أعطاه الباب العالي لإنجلترا بأنه سيتدخل من أجل تنفيذ محمد علي لهذه المعاهدة، كما لم ينكر الريس أفندي–وزير الخارجية العثماني – عدالة الشكاوى البريطانية، إلا أنّه لم يُرد أنْ يَصدر الأوامر علنية لمحمد علي تقضي تنفيذه للمعاهدة؛ لأنه وعد بتنفيذها حالما تنتهي مدة العقود القائمة التي وقعها مع التُجار .

(١) نفسه، ص ٤٦.

لكن على الرغم من موقف محمد علي المُتعنت تجاه إلغاء الاحتكار، إلا أنه وتحت إلحاح إنجلترا[١]، قام بإصدار أوامره بتحرير تجارة القطن، وإلغاء الاحتكار عليه في مايو ١٨٤٢، حيث كتب بوغوص بك إلى القناصل بأنه ابتداء من المحصول الجديد[٢]، ستكون تجارة القطن حرة[٣].

---

(١) كانت إنجلترا المُستفيد الأول من هذا الإلغاء؛ بسبب احتياج مصانعها الدائم للقطن المصري .

(٢) تم جني المحصول في الأول من أكتوبر عام ١٨٤٢.

(٣) أحمد الدماصي: المرجع السابق، ص ٤٠٣ (وانظر أيضًا، أحمد الشربيني السيد: المرجع السابق، ص ٢١).

وقد وافق أيضًا على، أنْ يقوم في المستقبل ببيع منتجات الأراضي التي يمتلكها بالمزاد العلني، فباع ٤٠,٠٠٠ أردب من محصول بذرة السمسم المتوقع[١]، وباع كل كميات الحبوب التي توقع الحصول عليها بسعر يَقل عما عرضه أربعة أو خمسة من التُجار الذين اعتاد مُحاباتهم، وقد أُلغي اتفاق البيع بعد تدخل بارنت[٢]، كما وافق في النهاية على اقتراح بارنت الخاص بدفع رسوم الاستيراد والتصدير[٣].

وقد بلغ رسم تصدير القطن أكثر من ٢٢ %، في حين بلغ رسم تصدير الصوف من ٢٠ إلى ٢٥%، وبن مُخا ١٤%، والقرطم ٥%، والأفيون ١٥%، وكل أنواع الحبوب ما يتجاوز ١٢%، وبلغ رسم استيراد الأقمشة القطنية ٩%.

(١) اشتد الطلب على بذرة السمسم في فرنسا التي كان يجري فيها استخدام زيت السمسم في إنتاج الصابون.

(٢) كان لبارنت رأي في مسألة التعريفة الجمركية، التي حددت الرسوم على مختلف سلع التصدير والاستيراد، وكان من رأيه أنّ التعريفة قد حُددت دون إدراك كافٍ لمتوسط أسعار السلع المصدرة أو لنوعية وقيمة السلع المنتجة التي كانت تُشكل أكبر نسبة في الصادرات البريطانية إلى مصر، وكانت كل السلع التي يجري إنتاجها في بريطانيا وترد إلى مصر تُطبق عليها هذه التعريفة، ولما كانت معاهدة ١٨٣٨ تفرض تعريفة قدرها ٥% على الواردات و١٢% على الصادرات فقد وافق محمد علي في النهاية على اقتراح بارنت.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٤٢.

وسنورد الآن رأي باتريك كامبل في معاهدة بلطة ليمان من خلال تقريره[1]، الذي رَفعه إلى بلمسترون "ومع أنّ المعاهدة التجارية الأخيرة المعقودة مع الباب العالي، لم يسرِ مفعولها بعد في ممتلكات الباشا، غير أنّه لا يسعني أنْ أسكت عما قد تَخلفه من أثرٍ إذا وضعت موضع التنفيذ".

كان المقصود من المعاهدة، تطبيق نظام واحد في كافة أنحاء الإمبراطورية العثمانية، لكن خضعت مصر وسوريا لنظام مختلف في النواحي المالية، عن باقي الولايات العثمانية الأخرى، مما يَصعب معه فرض رسوم جمركية قليلة؛ لأنّ التجار الإنجليز سيدفعون رسوماً باهظة على الصادرات والواردات، بل وسيضعهم في مركز أقل من مركز رعايا الدول الأخرى التي لم تشترك في هذه المعاهدة.

ولتُجار الليڤانت رأي في هذا الشأن "أنّ أي نظام يُحدث تَمييزاً في الرسوم الجمركية لدى الحكومة الشرقية، لابد أنْ تَصحبه ارتباكات على أعظم جانب من الأهمية؛ لأنّ التجارة يجب أنْ تسير بطبيعتها في أنسب الطرق لها".

(١) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ٧٦٣. (وانظر أيضاً هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٦٩).

ولم تزد الرسوم المُقررة على البضائع الإنجليزية في سوريا على، ٢% من قيمة الواردات والصادرات؛ نظراً لعدم وجود الاحتكارات أو ما يسمونه "التذكرة"، أمّا إذا نُفذت المعاهدة، فسيكون من المُستطاع فرض ١٢% على الصادرات و٥% على الواردات، لكن في حالة الرعايا الروس مثلاً، فإنّ مِقدار الرسوم الجمركية على الصادرات سيقل بمقدار ١٠%، و٣% في حالة الواردات(١).

ويرى كامبل أنّ، هذه المعاهدة ستَحول بين مصر وفرضها رسوماً على تجارة الترانزيت التي تُجبى على السلع المستوردة من بلاد العرب ومن وسط إفريقيا أو جنوبها، حتى ولو كان مِقدار هذه الواردات قليل، لكن في حالة السلع الكبيرة المُصدرة أو المستوردة، فإنّ المعاهدة تجعل من السهل على محمد علي أن يُجبي من التجار البريطانية، "خمسة أمثال الرسوم المفروضة على الصادرات، وأكثر من ضعف الرسوم المُقررة على الواردات".

ويستطرد قائلاً: "وقد تلقيت من اللورد بونسنبي فرمان يطلب فيه قِصر تطبيق المعاهدة على ثغر الإسكندرية، وهو فرمان من الواضح أنّ العمل به مُتعذر".

(١) حاول كامبل أنْ يُعطي وجهة نظر مَفادها، أنّ هذه المعاهدة، لن تُعطى النتائج المرجوة منها.

ويبرر وجهة نظره هذه بقوله "لأنه ما دام دفع الرسوم في إحدى نواحي الإمبراطورية، يَعفي البضائع من الدفع في أية ناحية أخرى، فمن المُمكن اختيار ثغر غير الإسكندرية للتصدير والاستيراد يكون العمل فيه جاريًا طبقًا للرسوم القديمة المعتدلة، ومن المستحيل الاحتفاظ بنظام جُمركي ناقص لا يُطبق إلا على ثغر واحد فحسب".

وقد اختتم تقريره قائلاً "ولمّا كانت النظم المالية في شتّى نواحي الإمبراطورية تختلف عن بعضها البعض اختلافًا كبيرًا، ففي وسعي أنْ اقترح بكل تواضع أنْ تُراعى مطالب تلك النواحي في جميع الاتفاقات التجارية التي قد تُبرم في المستقبل، فليست الاحتكارات التي يَحق لنا أنْ نشكو منها في مصر، ناجمةً كما هو الحال في الدولة العثمانية عن استئثار الدولة بكل امتياز، أو عن فرض ضريبة على التجارة الداخلية، وإنما هي منطوية على موضوع امتلاك الأرض".

وتُخبرنا هيلين آن ريڤلين عن هذه المعاهدة في كتابها "الاقتصاد والإدارة في مصر"[1] فتقول: "عندما تَلقَّى محمد علي أنباء الاتفاق الإنجليزي – التركي (العثماني) أخبر قنصل فرنسا العام في البداية، أنَّه سيرفض الخضوع لنصوصه، لكنه أبلغ قناصل فرنسا وإنجلترا والنمسا في ١٥ سبتمبر ١٨٣٩، بأنه بعد أنْ فكرَّ ملَياً في الموضوع قررَ أنْ يُنفذ الاتفاقية؛ لأنه وجد نصوصها في صالحه (رأي كامبل)، وذهب إلى أنه لمَّا كانت احتكاراته لا تُدخل في جيبه سوى ٥٠ ألف كيس(١,٢٥٠,٠٠٠ دولار) سنوياً، فإنَّ الرسوم الإضافية التي حددتها المعاهدة ستوفر له مبلغاً أكبر".

وعندما أبلغ كامبل حكومته بقرار محمد علي أوضح لها أنَّ إلغاء الاحتكارات على النحو الذي رسمته المعاهدة، يمكن في الحقيقة ألا يُطبق في مصر إلا على (قليل من السلع كالأنبذة الروحية التي يُعطيها الباشا على شكل امتياز (التزام)، وعلى بعض سلع الإنتاج كالنيلة والأرز والسكر، وعلى تجارة السودان وشبه الجزيرة العربية كالعاج وتراب الذهب وريش النعام والصمغ والبن والشأي، وهي السلع التي تُباع الآن للباشا)، وأشار كامبل إلى أنَّ، القطن–من ناحية أخرى– لم يَكن احتكاراً طبقاً لتعريف محمد علي، بل هو إنتاج أراضيه الخاصة الذي يبيعه متى وكيفما شاء.

---

(١) هيلين آن ريڤلين: المرجع السابق، ص ٢٧٠، ٢٧١.

وتستطرد قائلةً :"وفي ٢٤ مارس ١٨٣٩ كتب كامبل[١] أنّ محمد علي صَرح له في حديث جرى بينهما بأنّه (سيُنفذ المعاهدة بين بريطانيا العظمى والباب العالي، بإخلاص وأمانة حالما يَتلقاها من الباب العالي مع الفرمان اللازم)، ووضع محمد علي شرطاً واحداً فقط وهو (ألا يُقدم تُجارنا دفعات مُقدماً للزارع لشراء المحصول قبل حصاده، لكن بوسعهم أنْ يشتروه حالما يحصد من الأرض، وأنْ يكون للزارع مُطلق الحرية في إحضار محصوله إلى السوق وتصريفه كيفما ولمن يشاء)".

وقد أوضح محمد علي أنّ هذا الشرط "لا تُمليه فقط رغبته في إنقاذ الفلاحين من الفوائد الباهظة التي لابد أن يُطلبها التجار الأوروبيون، عندما يُقدمون للفلاحين دفعات مُقدماً، وإنمّا تُمليها أيضاً المُنازعات القانونية بين المُشتريين، والمزارعين حين يُهمل الفلاح زراعة محصوله".

(١) كامبل في ٢٤ مارس ١٨٣٩، في محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٣٧٣/٧٨، ١٢ ديسمبر ١٨٣٨، في محفوظات الخارجية البريطانية رقم ٩/١٤٢، ١٤ فبراير ١٨٣٩ في المحفوظات البريطانية رقم ٧٨/ ٣٧٣، ١٨ مارس ١٨٣٩ في محفوظات الخارجية البريطانية رقم ١١/١٤٢، هيلين آن ريڤلين، ص ٢٧٠ .

أمّا عفاف لطفي السيد، فقد ذكرت رأيها صراحةً في هذه المعاهدة في كتابها "مصر في عهد محمد علي"[١] حين قالت: "وقد كانت المعاهدة في واقع الأمر، في طريقها إلى أنْ تكون كارثة على الإمبراطورية العثمانية، حتى بأكثر من كونها كذلك بالنسبة لمصر، إذ أنها وضعت قيوداً على حق الدولة في فرض الضرائب، أو حتى في أنْ يكون لها الأولوية في أنْ تضع يدها على السلع التي تحتاجها.

أورد چون مارلو موقف الحكومة البريطانية إزاء تنفيذ هذه المعاهدة، وفي رسالة بعثت بها إلى قنصلها العام في مصر تقول[٢] "إنّ حكومة صاحب الجلالة تتوقع وتُطالب بضرورة تنفيذ اتفاقية ٨ أغسطس ١٨٣٨[٣] تنفيذاً تاماً وبكل أمانة في مصر، وأنّ بريطانيا العُظمى سوف لا تَسمح باستمرار هذه الاحتكارات التي يُدبر محمد علي إنشائها أو بقائها، ويحسن بمحمد علي ألا يَجُر على نفسه سُخط بريطانيا الشديد بمحاولته الحد بشكل مباشر، أو غير مُباشر من حرية التجارة في مصر، وهي التي تَخول اتفاقية ١٨٣٨ لبريطانيا العظمى الحق في المُطالبة بها، والتي سوف تعمل حكومة صاحب الجلالة بكل تأكيد على فرض تنفيذها".

---

(١) عفاف لطفي السيد: المرجع السابق، ص ٣٥٧.

(٢) كان بولوير هو الذي تفاوض على بنود المعاهدة.

(٣) يختلف چون مارلو مع ما أورده المؤرخون من أنّ توقيع الاتفاقية تمّ في ١٦ أغسطس ١٨٣٨.

ونأتي إلى رأي التُجار الإنجليز في مصر تِجاه هذه المعاهدة، حيث لم يَسعد بيت چويس Joyce وثيربرن في الإسكندرية، بمعرفة أنّ الامتياز الخاص الذي حصلوا عليه بشأن تصنيع وتصدير نترات الصودا، كان مُخالفًا للاتفاقية، كما أبلغ تاجر إنجليزي آخر هو چ.بيل J. Pell الحكومة الإنجليزية، بأنّ الاتفاقية قد أَضرت بالمصالح الإنجليزية، حيث أنّ زيادة الـ ٢% في ضريبة الواردات المسموح بها كانت في الحقيقة ضريبة زائدة؛ نظرًا لعدم وجود رسوم داخلية في مصر(١).

وقد قام بعض القناصل بالشكوى في ديسمبر ١٨٤٣ من أنّه وبرغم المعاهدات والتعهدات التي قطعتها الحكومة المصرية على نفسها، فإنّ جميع الغلات ما تزال في يدها؛ لأنّ محمد علي وأفراد أسرته يَمتلكون مساحات واسعة من الأرض، كما أنّ الفلاحين اضطروا أنْ يبيعوا بالأسعار التي حددتها الحكومة.

---

(١) يرى درووولت Drauault، أنّه نظرًا لأنه لم يكن باستطاعة محمد علي أنْ يُقاوم إلحاح القناصل الأجانب في إنهاء نظام الاحتكار، الذي كان قد استحدثه منذ عام ١٨١٢، فأنّه قد خدعهم بمنح الأرض لاتباعه الذين سَعوا لإرضائه.

كان لهذه المعاهدة تأثير مُباشر وكبير على الحركة التصنيع في مصر، فعلى الرغم من أنّ الحكومة قد تَحمّلت نفقات إنشاء المصانع في ١٨٣٨ بما لا يَقل قيمته عن ١٢ مليون جنيه إسترليني[١]، وقد كان في ذلك إرهاقًا لخزينة الدولة، إلا أنّ السوق المصري وما حدث له من تَبعات بعد ١٨٣٨ كان ضيقًا بسبب انخفاض مستوى الاستهلاك، وبدا ذلك واضحًا أكثر بعد معاهدة لندن ١٨٤١، والتي قَلصت عدد الجيش المصري إلى ١٨ ألف جندي.

وقد استمرت صناعات عديدة –بعد الضربات المُتلاحقة لمحمد علي من الدول الأوروبية– مثل صناعة القطن والحرير والصوف، فقد استمرت ولكن بمعدلات أقل، كما تمّ استهلاك مُنتجاتها محليًا؛ لأنها لم تَستطع فَرض نفسها كمُنتج من مُنتجات الصادرات–وقد أزاحتها سريعًا المنسوجات الإنجليزية–وكان هذا ما أرادته إنجلترا – وسعت له بخطواتٍ حثيثة.

---

(١) صلاح هريدي: المرجع السابق، ص ٢١٦.

الـخاتـمـــة

رُغم ما أصاب مصر من تدهورٍ سياسي في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أنّها ظلت سُوقًا للمتاجر الواردة إليها من الشرق والبحر الأحمر؛ وذلك بسبب تَمتعها بموقع جغرافي مُهم ومُتميز بين البحر المتوسط وآسيا وإفريقيا وأوروبا والهند، فظلت مركزًا للمواصلات والتجارة في العالم .

ومنذ أواخر القرن السابع عشر، وطوال القرن الثامن عشر، حَظيت الواردات المصرية من فرنسا بنصيب الأسد من التجارة المصرية مع دول أوروبا، فقد شملت هذه الواردات المنسوجات، والأوراق، والنحاس، والحديد، والقصدير، والإبر، غير أنّ الأقمشة -خاصةً أقمشة لانجدوك ومارسيليا- شكلت أهم صادرات فرنسا إلى مصر، وقد كان الطلب عليها كبيرًا من جانب بكوات المماليك .

بلغ ما استوردته مصر من هذه الأقمشة سنويًا حوالي من ٣٥٠ إلى ٤٠٠ بالة بِيعت في القاهرة، و١٢ بالة في رشيد، ومن ٦-٨ بالات في الإسكندرية، وقد نَافست المنسوجات الإنجليزية، الأقمشة الفرنسية، وقد قدر ڤولني عندما زار مصر أرباح التُجار الفرنسيين من بيع الأقمشة – خاصة أقمشة لانجدوك – بتسعمائة أو ألف بالة، وقُدرت أرباحهم بحوالي من ٣٥إلى ٤٠%.

قام السلطان العثماني بتحريم الملاحة في البحر الأحمر لغير المسلمين (الإفرنج)، إلا أنّ هذا لم يُثبط من عزيمة الفرنسيين، وأرسل السفير الفرنسي في الآستانة ضابطًا فرنسيًا يُدعى تروجيه لعقد سلسلة من المعاهدات التجارية مع المماليك.

واستمر الوضع هكذا من تفوق للتجارة الفرنسية مع مصر، حتى ١٧٩٨ عندما هُزم الأسطول الفرنسي على يد الأسطول الإنجليزي في موقعة أبي قير البحرية، ممّا أدّى إلى تحول هذا التفوق لصالح التجارة الإنجليزية؛ نتيجة سيطرتها على البحر المتوسط، ولم يستطع الفرنسيون إعادة مركزهم القديم على الساحة التجارية، وظل التفوق الإنجليزي طوال القرن التاسع عشر، وكان في ازدياد، ولم تستطع أي دولة منافسة إنجلترا في هذا الميدان .

عندما تولى محمد علي حكم مصر، كانت الأوضاع الاقتصادية غير مُستقرة؛ بسبب التهديد المُستمر للطرق والأسواق، من قِبل المماليك والبدو وقُطاع الطرق، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق بشكل جعل الجبرتي يرصد ذلك في ١٢١٧هـ/ ١٨٠٢م[١].

---

(١) أحمد زكريا الشلق وآخرون: محمد علي وعصره (بمناسبة مرور مائتى عام على عصر محمد علي)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة / ٢٠٠٥، ص ٦٨.

ومن هذه الأسباب أيضاً، اختلال نظام النقد، وعدم ثبات قيمة العملة، فقد عرفت مصر العديد من العُملات مثل:الذهبية والفضية والبندقى والريال الإسباني(١)، والريال الفضة الهولندي(٢)، والريال النمساوي(٣)، لذا كان على محمد علي بذل الكثير من الجهد؛ من أجل تغيير شامل في هذا النظام، الذي كان عماد استقلال محمد علي عن التبعية العثمانية.

بدأ محمد علي هذا التطوير -أو التغيير- في المجال الزراعي، حيث استقدم العديد من أصناف البذور الغير معروفة في مصر، كما استقدم لزراعة هذه البذور خبراء ومُشرفين من العديد من الدول، من سوريا والشام وأرمينيا، كما قام بتوسيع الرُقعة الزراعية لأصناف أخرى، وقد كان لهذا التطوير مفعول السحر في المجالين التجاري والصناعي.

كما كان محمد علي الزارع الوحيد عن طريق تطبيقه لنظام الاحتكار منذ ١٨١٢، والذي جنى من ورائه أرباحاً طائلة؛ نتيجة قدرته هو وحده على التعامل مع التجار؛ لأنه كان على الفلاحين تسليم محاصيلهم إلى أشوان الحكومة.

---

(١) كان يُطلق عليه أبو مدفع

(٢) كان يُطلق عليه أبو كلب؛ نظراً لصورة الأسد المرسومة على أحد وجهيه

(٣) كان يطلق عليه أبو طيرة؛ نظراً إلى النسر النمساوي شعار الهابسبورج المنقوش عليه، كما كان يُطلق عليه أبو طاقة

وقد اتبع محمد علي العديد من الطرق في تعامله مع التجار؛ حتى يتسنى له جنى الكثير من الأرباح؛ بسبب احتياجه الدائم للأموال، وتمثلت هذه الطرق في البيع في الخارج لحساب الحكومة، والبيع بالنسيئة، والبيع بالمزايدة، والبيع للتجار الأجانب في مصر، وتُخبرنا العديد من الوثائق بهذه الطرق –وخاصةً البيع للتجار الأجانب– الذي استساغ محمد علي التعامل به؛ لأنه كان يوفر الوقت له في أوقات الشدة، عند احتياجه للأموال من أجل مشروعاته الحربية.

وعلى الرغم من سعي محمد علي الدائم إلى التعامل مع فرنسا في المجالات المختلفة –خاصةً الحربية والتعليم– إلا أنه في الميدان التجاري كان نشاطه الأكبر متجه نحو إنجلترا، ربما بسبب سيطرة إنجلترا على البحر المتوسط، واستعمارها للعديد من المناطق، الأمر الذي أدى إلى احتياجها الدائم للموارد والخامات الأولية، وحاجتها لفتح أسواق جديدة تستطيع من خلالها تصريف منتجاتها، كل ذلك أدى إلى علاقة وطيدة مُتنامية تجارية ربطت محمد علي بإنجلترا طوال فترة حكمه، وهي نفسها التي قامت بتدميره في النهاية.

بدأت هذه العلاقة التجارية ١٨٠٩، عندما أرادت إنجلترا شراء القمح المصري؛ لاستمرار الحروب النابليونية وحاجتها لتوفير المؤن للقوات البريطانية، كما تَعرض أهالي جنوب أوروبا لسنواتٍ من القحط والجفاف تَزامنت مع هذه الحروب، لذا قامت الحكومة البريطانية بتعيين وكلاء تجاريين لها في مصر؛ لشراء القمح، وأيقن الباشا أنّ تجارة الغلال ستعود عليه بالربح الوفير، فتأخر كثيراً في إرسال الغلال التي كان يَطلبها الباب العالي للأقاليم العثمانية التي تَعرضت للجفاف، الأمر الذي أدّى إلى نشوب علاقة توتر بينهما، كان محمد علي يُخفف من حِدتها مُتعللاً بقلة الغلال الموجودة في الأشوان تارةً، وتارةً أخرى بأنه لا يمكن أنْ يتأخر على الآستانة في أي مطلب، وكان يقصد من ذلك إثبات حُسن نواياه تجاه الباب العالي؛ حتى لا يقف في طريق متاجرته مع إنجلترا وباقي الدول الأوروبية.

ثم جاءت زراعة القطن – الذي اكتشفه چوميل في حديقة محو بك الأورفلي– ١٨٢٠، كفاتحة خير على محمد علي وخزانته، ومرة أخرى تتعامل إنجلترا معه ولكن هذه المرة بنَهمٍ كبير –بسبب جودة هذا القطن واحتياج مصانعها في لانكشير له–وقد لعبت محاصيل أخرى دوراً في هذه الصادرات.

وعلى الرغم من سيطرة محمد علي على تجارة الصادرات، إلا أنه لم تَكن له نفس هذه السيطرة على الواردات، بل كان هو نفسه المستورد الأول في البلاد، وقد كان للحكومة في عام ١٨٣٦ نصيب كبير بلغ ٤٠% من واردات البلاد، فقام باستيراد مبارد إنجليزي لورشة المهمات، ووابورات، وأقمشة قطنية، بضائع معدنية، وزجاج من إنجلترا، وبعض الخامات الأخرى للأغراض الحربية.

وقد فطن الباشا إلى أنه إذا أراد للتجارة أنْ تزدهر، فيجب عليه تطوير الوسائل الأخرى التي قد تساهم في ازدهار هذا القطاع، فأولى منذ توليه الحكم اهتماماً شديداً بعملية صك النقود، وحاول توحيد فئاتها المختلفة في حركة البيع والشراء، كما حارب كل من سَوّلت له نفسه الغش في عملية صكها أو تداولها، وقام محمد علي ببناء العديد من السفن للأغراض التجارية، بعد أن فرض سيطرته على البحر المتوسط –بعد فشل حملة فريزر– ويُخبرنا الجبرتي بهذا الأمر في كتابه عجائب الآثار[1] حيث يقول "استهل شهر ذي الحجة بيوم الأحد سنة ١٢٢٤هـ / ١٨٠٨م، فيه شَرع الباشا في إنشاء مراكب ببحر القلزم (السويس)

(١) عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مطبعة لجنة البيان العربى، ط١ / ج٤، ١٩٦٥، ص٨١٩ .

فطلب الأخشاب الصالحة لذلك، وأرسل المعنيين؛ لقطع أشجار التوت والنبق من القطر المصري القبلي والبحري، وغيرها من الأخشاب المجلوبة من الروم، وجعل بساحل بولاق ترسخانة وورشات، وجمعوا الصُناع والنجارين والنشارين فيهيؤنها، وتحمل أخشابًا على الجمال ويُركبها الصُناع بالسويس سفينة، ثم يقفلونها ويبيضونها ويَلقونها في البحر، فعملوا أربع سفائن كبار تُسمى الإبريق، وخلاف ذلك أدوات لحمل السفار والبضائع "

كان النظام الاحتكاري الذي أنشأه محمد علي (١٨١٢) في النشاط الاقتصادي للدولة (من زراعة وتجارة) من أهم العوامل التي اَلّبَت عليه الدول الأوروبية الكبرى وخاصة إنجلترا –التي كانت تأخذ في ذلك الوقت بمبدأ الحماية التجارية– لكنها أَبت على محمد علي أنْ يتخذ هذه السياسة لحماية اقتصاده، فقامت بالضغط على الباب العالي؛ ليعقد اتفاقية تجارية (بلطة ليمان)، التي فرضت على محمد علي إلغاء هذا النظام، كان هذا هو السبب المُعلن، أمّا السبب الخفي أو الغير المُعلن، فقد تَمّثل في فتح أسواق جديدة؛ لتصريف المنتجات الإنجليزية؛ نتيجة لزيادة المُنتجات وقلة الطلب عليها، وبإنشاء محمد علي صناعة مُتميزة منذ ١٨١٦،

كان يُشكل أكبر تهديد لإنجلترا، على الرغم من أنّ هذه الصناعات في معظمها كانت قد اُنشئت للأغراض الحربية، لكنه قد استقدم لها العديد من الخبراء، واستورد لها مقادير كبيرة من المواد الأولية، والآلات والماكينات اللازمة لإدارة هذه المصانع، كما تنوعت هذه الصناعات فكان منها، صناعة السكر، وصناعة الجوخ، وصناعة الأرز، وصناعة الزجاج، وصناعة الحرير، وصناعة سبائك الحديد، وأخيراً الصناعة التي نافست من بعيد المنتجات الإنجليزية وهي صناعة المنسوجات القطنية.

لذا كان عام ١٨٣٨، بداية النهاية لاستقلال محمد علي الاقتصادي، فقد وافق الباب العالي على توقيع معاهدة بلطة ليمان التجارية، والتي نَصّت على إلغاء الاحتكار وجعل التجارة حرة في كافة أنحاء الإمبراطورية، كما حددت الرسوم الجمركية على كلٍ من الصادرات والواردات بقيمة ١٢% و٥% على التوالي.

وقد قاوم محمد علي وبشدة تنفيذ هذه المعاهدة، لما لها من آثار سلبية كبيرة على خزينة الدولة واقتصادها، ولكن تحت إلحاح وضغط إنجلترا الشديدين، وافق محمد علي في النهاية على تنفيذها في ١٨٤٢، وبدأ بالقطن الذي جعل تجارته حرة مع بداية جَني المحصول الجديد في ١٠ أكتوبر ١٨٤٢، ثم كانت الضربة القاضية لمحمد علي بعقد الدول الكبرى معاهدة لندن ١٨٤١، والتي قَلصت عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي، وقد أدّى ذلك إلى القضاء على الصناعة الناشئة؛ لاعتمادها على تصنيع منتجات لخدمة الجيش والأسطول، الأمر الذي نتج عنه فتح الباب على مصراعيه للواردات الأجنبية، وأضعف الصناعة المحلية.

لقد شعر محمد علي بضرورة سيطرته وسيطرة دولته على كل وسائل الإنتاج الموجودة في ذلك الوقت، حتى يتمكن من تطويرها، ووضعها في خدمة النظام الذي أنشأه في مصر، ولكن آلت هذه التجربة إلى الزوال، بعدما سارعت إنجلترا إلى الحد من طموح هذا الرجل، وكان لها ما أرادت.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

أ – باللغة العربية

ـ دار الوثائق القومية

١- ديوان التجارة والمبيعات: صادر، ٥٣٠٢، ج١، ٢٠ رمضان ١٢٦٢هـ إلى ٣ شعبان ١٢٦٣هـ،٥٦٤ ورقة

٢- سجلات المحاكم الشرعية:

- محكمة إسكندرية الشرعية، دفتر سجل مُبايعات نمرة ١٢٠، مادة ٤، ٣ جماد آخر – أول ذي القعدة ١٢٢٩هـ / ١٨١٣

- محكمة إسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات نمرة ١٢٠، مادة ٧٢، ٤جماد آخر سنة ١٢٢٨- أول ذي القعدة ١٢٢٩هـ/١٨١٣

ب- باللغة الأجنبية

- الأرشيف البريطاني

١- F.O ٤٠٧/١: Abstract of Correspondence Respecting Mohamet Ali's Intended Declaration of Independence, Foreign Office, May., ٣٠, ١٨٣٩, Part., ١, London: Printed by J. Harrison & son

٢- F.O ٤٧/٣: Correspondence Respecting The Transit Through Egypt ١٨٤٦ – ٤٨, Confidential, No. ١٨٣

ثانيًا: الوثائق المنشورة

١- الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي: مخطوط، من جزئين، محفوظ بدار الكتب تحت رقم٢٤٨٤ تاريخ تيمور

- رقم ميكروفيلم الجزء الأول ٢٨٦٠٩

- رقم ميكروفيلم الجزء الثاني ٢٨٦١٠

٢- علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة (لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧

ب- باللغة الأجنبية

١- Halls. J. J, The life and Correspondence of Henry Salt, London: Richard Bentley, New Burlington Street, ١٨٣٤

٢- Executive Documents, Letter of the Secretary of State, No., ٤١, From William Sydney Thayer Consul General, Washington: Government Printing Office, ١٨٦٥

ثالثًا: التقارير :

أ – باللغة العربية

١- تقرير البارون دي بوالكمت يونيو ١٨٣٣

٢- تقريرا وليام هودجسون:

- التقرير الأول في ١٣ ديسمبر ١٨٣٤ عن تجارة الولايات المتحدة مع مصر
- التقرير الثاني في ٣ مارس ١٨٣٥ عن التنظيم القنصلي في مصر، ومدى سلطة محمد علي في عقد المعاهدات

٣- تقرير الكونت دوهاميل يوليو ١٨٣٧

٤- تقرير ثيربرن يناير ١٨٣٨

٥- تقرير عن مصر وكنديا چون بورنج ١٨٣٩

٦- تقرير كامبل عن مصر في يوليو ١٨٤٠ (للتقرير ملاحق تم الاستعانة بها)

ب – باللغة الأجنبية:

- Report by John Bowering, on Egypt and Candia, London, ١٨٣٩

رابعًا: المصادر والمراجع :

أولاً: المصادر :

أ – باللغة العربية:

١ - **عبد الرحمن الجبرتي**: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، مطبعة لجنة البيان العربى، ط١، ج٤، ١٩٦٥

٢- **كلوت بك**: لمحة عامة إلى مصر – تحقيق: محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، د. ت

ثانيًا: المراجع :

أ- باللغة العربية والمعربة:

١- **أحمد أحمد الحتة:** تاريخ مصر الاقتصادي في القرن ١٩، مطبعة دار التأليف – مكتبة النهضة المصرية، ط١/١٩٥٥، القاهرة

– تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، دار المعارف، مصر/ ١٩٥٠

٢- **أحمد الشربينى السيد:** تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥

٣- **أحمد عبد الرحيم مصطفى:** عصر حككيان، مركز تاريخ مصر المعاصر – مصر النهضة، ١٩٩٠

٤- **أحمد محمد حسن الدماصي:** الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر "مع دراسة وثائقية لنظام الاحتكار وأثره في التطور الاقتصادي لمصر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١ / ١٩٩٤

٥- **إلهام محمد ذهني:** مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢

٦- **أمين مصطفى عفيفي عبد الله:** تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة ط١/١٩٥١

٧- **ب .س. جيرار**: وصف مصر (الحياة الاقتصادية في القرن الثامن عشر)، ترجمة: زهير الشايب، دار الشايب للنشر ج١، القاهرة/ ١٩٧٨م.

٨- **جلال يحيى**: مصر الحديثة (١٨٠٥-١٨٤٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٢/ الإسكندرية، ١٩٨٣

٩- **چون مارلو**: تاريخ النهب الاستعماري لمصر – ترجمة: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٧٦

١٣- **چى فارچيت:** محمد على مؤسس مصر الحديثة – ترجمة: محمد رفعت عواد، مكتبة الأسرة ٢٠٠٣، أكثر من طبعة .

١٤- **خالد فهمي**: كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة – ترجمة: شريف يونس، دار الشروق، ط١ / ٢٠٠١

١٥- **صلاح أحمد هريدي**: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ج٢/القاهرة، ٢٠٠٠

- دراسات تاريخية في التاريخ العربي الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة / ١٩٩٨م.

الحرف والصناعات في عهد محمد علي، دار المعارف، ١٩٨٥

١٦- **رءوف عباس حامد**: مصر في عصر محمد علي "تحديث أم إصلاح" – ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على رحيل محمد علي باشا الكبير"، القاهرة / مارس ١٩٩٩

١٧- **عبد الرحمن الرافعي**: عصر محمد علي، مطبعة النهضة، ط١ / أكثر من طبعة، ١٩٣٠

١٨- **عبد المنعم إبراهيم الجميعي**: عصر محمد علي (دراسة وثائقية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة / ٢٠٠٣

١٩- **عفاف لطفي السيد مارسو**: مصر في عهد محمد علي – ترجمة: عبد السميع عمر زين الدين – مراجعة: السيد أمين شلبي، المجلس الأعلى للثقافة، ط١ / ٢٠٠٤

٢٠- **محمد صبري**: تاريخ العصر الحديث مصر من محمد علي إلى اليوم، مطبعة مصر، ط٢/ ١٩٢٦

٢١- **محمد فؤاد شكري**: بناء دولة مصر محمد علي (السياسة الداخلية)، مطبعة دار الفكر العربى، ط١ / ج٢، ١٩٤٨

٢٢- **محمد محمود السروجي**: تاريخ البحرية المصرية (بحث عن البحرية المصرية في العصر الحديث)، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٧٣

٢٣- **مصطفى بركات**: الألقاب والوظائف العثمانية (١٥١٧ – ١٩٢٤)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة/ ٢٠٠٠

٢٤- **مصطفى عبد الغني**: معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م .

٢٥- **مصطفى علي البهتيمي:** تاريخ زراعة القطن في مصر وأهم أصنافه، مطبعة مصر، القاهرة / سبتمبر ١٩٥٢

٢٦- **هنري ددويل:** محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: أحمد عبدالخالق بك، عبدالرحمن شكري، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة

٢٧- **هيلين آن ريڤلين:** الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن ١٩، ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.

ب- المراجع الأجنبية :

١- Douin. George, La Mission du Boislecomte en Egypte et Syria, le Caire de l'instiut Français d'archèlogie oriéntale du Caire por La Sociètè Royale de Gèographie d'Egypte, ١٩٢٧.

٢- Bosworth. E. C, Henry Salt Consul in Egypt ١٨١٦ – ١٨٢٧ and Pioneer Egyptologist.

٣- Crouchley. E. A, The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, Green and Co, First Publisher, ١٩٣٨

٤- Issawi. Charles, Egyptian Economic and Social Analyses, Oxford Universty Press, ١٩٤٧

٥- Little. Tom, Modern Egypt, London Ernest Benn Limited Britain, ١٩٦٧

٦- Marlowe. John, Anglo Egyptian Relation ١٨٠٠ – ١٨٥٣, London The Cresset Press, ١٩٥٤

٧- Roux. Charles, La Production du Cotton en Egypte, Paris Libraire Armand Colin,١٩٠٨

٨- Wood. C. Alfred, A History of The Levant Company, Frank Cass and Co Ltd, ١٩٦٤, First Edition ١٩٣٥, Printed by Charles Birchal and Sons Ltd, London and Liverpool

٩- Rostow, W. W, British Economy of The ١٩th Century, Oxford Clarendon Press, ١٩٤٨.

خامساً: الدوريات :

الوقائع المصرية:

١. **حوادث مجلس مصر:** العدد ٢١٥، الثلاثاء ١٤ جمادى الآخر ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠

٢. **حوادث مجلس مصر:** العدد ٣٠٦، الأحد ١٠جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١

٣. **حوادث مجلس مصر:** العدد ٣٠١- ٣٠٩، جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١

٤. **حوادث مجلس مصر:** العدد ٣٣٢، السبت ١٩ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١

سادساً: المواقع العلمية الالكترونية:

www.escholar.manchester.ac.uk

www.gutenberg.us

www.gov.uk

www.britannica.com

www.rotherhamweb.co.uk

http://www.j-humansciences.com/ojs

الفهـــــرس